

**إطار مقترح لتقرير مجلس الإدارة: محددات الإفصاح والأثر على جودة الأرباح
دراسة اختبارية على شركات مؤشر EGX50**

د. محمد وداد الأرضى *

(*). د. محمد وداد الأرضى :- أستاذ مساعد المحاسبة - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

Email: mohamed_alardi@yahoo.com

mwedad@kau.edu.sa

ملخص البحث:

الغرض:

تهدف الدراسة إلى بناء إطار متكامل يحكم إعداد تقرير مجلس الإدارة، وذلك بما يكفل الحد من أوجه القصور التي يعاني منها نموذج التقرير المالي الحالي، إضافةً إلى: تحديد محددات مدى وجودة الإفصاح بتقارير مجلس الإدارة بالشركات المصرية المدرجة بمؤشر سوق المال المصري **EGX50**، وأخيراً: يمتد هدف البحث لتحديد أثر مدى وجودة معلومات تقرير مجلس الإدارة بالشركات المصرية المدرجة بمؤشر سوق المال المصري **EGX50** على مستوى جودة الأرباح.

تصميم / المنهجية:

للتحقق من صحة فروض الدراسة: قام الباحث بإجراء الدراسة الاختبارية بالتطبيق على شركات مؤشر سوق المال المصري **EGX50** بعد استبعاد المؤسسات المالية، وذلك من خلال فحص تقرير مجلس الإدارة لشركات مؤشر **EGX50** لمدة ثلاث سنوات (٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠) بنموذج الدراسة الأول، وسنتين فقط بنموذج الدراسة الثاني (٢٠١٩ - ٢٠٢٠).

النتائج العملية:

تمثلت عينة الدراسة في الشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية **EGX50** وعددها ثمان وثلاثون شركة، وقد تم التوصل إلى: أن متوسط مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة وفقاً لمؤشر الإفصاح المقترح يتراوح بين: ٣٣.٤% و ٦٩.٨%، بمتوسط ٥٤%، وتتفق النسبة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات، سواء التي اختبرت مدى الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة بأسواق المال المتقدمة أو الناشئة، كما تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين مؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة وكل من: حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، شركة المراجعة، الصناعة، نسبة غير التنفيذيين، الملكية المؤسسية، تركيز الملكية، عمر الشركة، الملكية الأجنبية، كما تم التوصل لوجود علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة معنوية بين مؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة وكل من: الملكية الإدارية، والملكية الحكومية، إضافة للتوصل إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة وكل من: السيولة، حجم المجلس، ازدواجية المدير التنفيذي، أخيراً تم التوصل لوجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين جودة الأرباح ومؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

الأصالة/ القيمة:

تمثل الدراسة مساهمة بالأدب المحاسبي من خلال بناء إطار متكامل يحكم إعداد تقرير مجلس الإدارة، إضافة لتحديد محددات مدى وجودة الإفصاح بتقارير مجلس الإدارة بيئة الأعمال المصرية، وأخيراً: تحديد أثر مدى وجودة معلومات تقرير مجلس الإدارة على مستوى جودة الأرباح

للشركات المصرية المدرجة بمؤشر سوق المال المصري *EGX50*، ويتوافق موضوع البحث مع الكثير من الدراسات الحديثة الصادرة عن منظمات مهنية أو باحثين مؤكدةً على الدور الهام للمعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة في تلبية ودعم احتياجات مستخدمي التقارير المالية. الكلمات الافتتاحية: تقرير مجلس الإدارة، أولوية منظور المستثمر، خصائص الشركات، خصائص مجلس الإدارة، هيكل الملكية، جودة الأرباح.

Abstract:

Purpose:

The purpose of this Study is to build an integrated framework that governs the preparation of management commentary in order to reduction current financial report model shortcomings, in addition to determining the determinants of extent and quality of disclosure in management commentary of Egyptian companies listed in Egyptian stock market index *EGX50*. Finally, study aims to determine impact of extent and quality of the information of management commentary on level of earnings quality.

Methodology:

To verify the validity of study's hypotheses, researcher conducted Empirical Study by applying to Egyptian stock market index *EGX50* after excluding the financial institutions, by examining management commentary for a period of three years (2018 – 2019 – 2020) regarding first study model, and only two years (2019-2020) regarding second study model.

Practical Results:

The results indicate that average extent and quality of management commentary disclosure ranges between 33.4% and 69.8% with an average of 54%, which consistent with what was reached by many studies, whether they tested the extent of disclosure in management commentary in the developed or emerging capital markets, also results indicate that there different relations between extent and quality of disclosure and firm-specific characteristics, Board characteristics, Ownership structure and earnings quality.

Authenticity / Value:

This study represents a contribution to accounting literature by prepare an integrated framework governing preparation of management commentary, in addition to specify determinants of extent and quality of management commentary disclosure in Egyptian business environment, finally determining the impact of extent and quality of management commentary disclosure on earnings quality, this study corresponds with many recent studies issued by professional organizations or researchers, emphasizing the important role of the information contained in management commentary in meeting and supporting the needs of users of financial reports.

Key words:

Management Commentary, investor perspective priority, firm-specific characteristics, Board characteristics, Ownership structure, earnings quality.

١- مقدمة:

الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو: توفير وضمان تدفق مستثمر من المعلومات عالية الجودة لزيادة قدرة المستخدمين وغيرهم من أصحاب المصالح على تقييم المخاطر، وتوقع آفاق المستقبل، مما يؤدي لتحسين كفاءة سوق المال بشكل عام، ويمثل الإفصاح المحاسبي الجسر الذي يربط بين الإدارة والمستخدمين، ويعمل على تعزيز الثقة بينهما، وضمان استمرار هذه الثقة من خلال توفير معلومات غير مضللة *EFRAG (2013); forester et al., (2013); Yener (2013); Mgammal (2017); (2006)*، ويمثل الإفصاح المحاسبي مطلباً أساسياً لرفاهية مجتمع الاستثمار العالمي، حيث يعتمد المستثمرون على ما يتم توفيره من معلومات لاتخاذ قرارات الاستثمار، أو تقييم توقعات النمو المستقبلي، أو تقييم المخاطر ونموذج الأعمال، وهو ما يتطلب أن يكون الإفصاح معبراً عن الواقع الاقتصادي الفعلي لأعمال الشركة، وينشأ الطلب على الإفصاح من خلال ما يعرف بـ"مشاكل الوكالة" وما يترتب عليها من عدم تناسق المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يرتبط بالمطالبات المستمرة للمستثمرين لتوفير احتياجاتهم من المعلومات من خلال أداة الاتصال الرئيسية والمتمثلة في الإفصاح *CFA (2013); Hassan (2013); Freixas and Laux (2011); Tinaikar (2009), and Marston (2019)*، وقد أدى ما سبق لاعتبار الإفصاح المحاسبي كأحد أهم ركائز بناء إطار قوي لحوكمة الشركات بناء على ما يوفره من قاعدة قوية لاتخاذ قرارات مستتيرة عند تخصيص الموارد أو مراقبة أداء

الشركات (2011) *Alfaraih and Alanezi*; *Fung (2014)* ، وفي إطار الممارسة الحالية فإنه يوجد نوعان من الإفصاح:

الأول: هو الإفصاح الإلزامي الذي يشمل توفير المعلومات وفقاً للمعايير واللوائح المنظمة، **والثاني:** هو الإفصاح الاختياري الذي يتضمن توفير معلومات بخلاف تلك الإلزامية، وذلك كمدخل للحد من تباين المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.

وفي استطلاع أجراه معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز *ICAEW* تم التوصل إلى: أن أحد أهم أسباب لجوء الشركات لتوفير معلومات الإفصاح الاختياري من وجهة نظر أربعمائة مدير تنفيذي تتمثل في ثلاثة أسباب رئيسية (2008) *ICAEW*:

- تعزيز مستوى شفافية التقارير المالية.
- تقليل مخاطر المعلومات.
- معالجة أوجه القصور بالإفصاح الإلزامي.

ويساعد الإفصاح الاختياري أصحاب المصالح من خلال ما يتم توفيره من ثروة معلوماتية على تسهيل إدراكهم لأداء الشركة، وكذلك بناء توقعات أكثر دقة، كما تعددت الدراسات التي تناولت الآثار الإيجابية للإفصاح الاختياري على قيمة الشركة، وتحسين قدرة الأسواق على توقع التغيرات بالأرباح المستقبلية، إضافةً لدوره الإيجابي في خفض مستوى تباين المعلومات، وبالتالي خفض تكاليف الوكالة، إضافةً إلى ما أثبتته العديد من الدراسات من دور إيجابي للإفصاح الاختياري في المساعدة على الحصول على الشرعية، حيث فشلت مؤخرًا العديد من الشركات ليس بسبب نقص الموارد، ولكن بسبب *Complete Loss or Deterioration of their legitimacy*، وقد ارتبط ازدياد الاهتمام بالإفصاح الاختياري بالاتجاه المتزايد لدعم قدرة المستثمرين على مساءلة الإدارة وتحديد مستوى كفاءة إدارتها للموارد، خاصة في إطار التطورات التكنولوجية المتلاحقة والتي غيرت من آليات وممارسات إدارة الشركات (2021) *Tran Quoc*; (2021) *Thinh*; (2001) *Lobo and Zhou*; (2016) *Nichita and Vulpoi*; (2018) *Al-Bassam, et al.*; (2018) *Ofoegbu et al.*; (2015) *Melis and Gaia*; (2012) *Gilotta*; (2017) *Welbeck*; (2017) *Kamel and Emad*، وقد تزامن تزايد الاهتمام بالإفصاح الاختياري بتأكيد العديد من المنظمات المهنية والأكاديميين لأهمية الإفصاح الوصفية نظراً لدورها في تحسين نوعية المعلومات المقدمة للمستثمرين، خاصة في ظل القصور بمخرجات نموذج التقرير المالي الحالي، حيث لا يتم توفير جميع المعلومات التي يحتاجها المستخدمون لاتخاذ قراراتهم، وخاصة المعلومات والمقاييس غير المالية للأداء، إضافة لعدم توفير معلومات عن مناقشة للتوقعات والخطط المستقبلية (2018) *Giovanni*، وقد أكد العديد من الأكاديميين

والمنظمين والمدراء الماليين بشركات عالمية أن إصلاح نظام التقارير المالية بعد توالي الأزمات والانهيئات المالية يتطلب إعادة النظر بالإفصاحات التقليدية، والتوسع بالاعتماد على أحد أهم مداخل التطوير المتمثل في توفير الإفصاحات الوصفية التي تتضمن توفير معلومات تتيح وضع النتائج المحاسبية ضمن سياق أوسع، إضافة للمعلومات عن الاستراتيجيات المتبعة، وهو ما يعد حافزاً هاماً لاجتذاب المستثمرين، وقد شكلت توصيات الأكاديميين والمهنيين ضغطاً على واضعي السياسات للتوسع بالإفصاحات الوصفية باعتبارها قد باتت تمثل أولوية على المستوى العالمي كمدخل لدعم مستوى التواصل مع المستثمرين. *ICAS(2010); Garefalakis et al. (2016); Deloitte, (2012); Riccardo et al. (2013); Saitua et al. (2015)*

ويمثل تعليق الإدارة *Management commentary* المعروف بـ"تقرير مجلس الإدارة" أحد أهم التقارير الوصفية التي تعدها الشركات بناء على بيان الممارسة الصادر عام ٢٠١٠ عن مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB*، وذلك بهدف استعادة الثقة المفقودة بنموذج التقرير المالي اعتماداً على فكرة: أن المعلومات بمثابة شريان الحياة لأسواق المال (*Jedzejka (2017)*، وقد عرف *IASB* تقرير مجلس الإدارة باعتباره (*IASB, (2010)* :

((المعلومات المصاحبة للقوائم المالية كجزء من التقرير المالي، ويتولى شرح الاتجاهات الرئيسية والعوامل الكامنة خلف التطوير والأداء والمركز المالي خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية، كما يتولى شرح الاتجاهات والعوامل الرئيسية التي من المحتمل أن تؤثر على التطوير المستقبلي للمنشأة وأدائها ومركزها المالي))، ويعرف هذا التقرير في إنجلترا بـ *Operating and Financial Review (OFR)*، كما يعرف في الولايات المتحدة الأمريكية بـ *Management Discussion & Analysis (MD&A)*، وقد أكد *IASB* أن التقرير يقع ضمن حدود التقارير المالية؛ لأنه يفي بتعريفها الوارد بالفترة السابعة من مقدمة *IFRS*، كما أوضح *IASB* أن بيان الممارسة ليس من المعايير، وبالتالي فإن الجهات المطبقة لـ *IFRS* ليست ملزمة بتطبيقه، إلا إذا كان مطلوباً الامتثال له من الدولة التي تعمل الشركة بها، وهو ذات الأمر بجمهورية مصر العربية؛ حيث تلزم الشركات المسجلة بالبورصة المصرية بإعداد تقرير مجلس الإدارة وذلك وفقاً للمادة ٤٠ من قواعد القيد التي تضمنت إلزام الشركات بإعداد تقرير مجلس الإدارة وفقاً لما ورد بالملحق رقم (١) باللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، ويمثل تقرير مجلس الإدارة تقريراً مكماً للقوائم المالية، ويوفر معلومات حول رؤية الإدارة للعوامل المؤثرة على الأداء والمركز المالي، وكذلك العوامل التي يمكن أن تؤثر على قدرة الوحدة على تحقيق القيمة أو التدفقات النقدية، وقد حدد *IASB* هدف تقرير مجلس الإدارة بـ (*IASB (2021)* :

(١) تعزيز فهم المركز والأداء المالي للوحدة.

(٢) توفير نظرة كافية عن العوامل المؤثرة على قدرة الوحدة على تحقيق القيمة وتحقيق التدفقات النقدية عبر جميع الآفاق الزمنية، بما في ذلك المدى الطويل.

٢- مشكلة البحث:

يمثل نموذج التقرير المالي العدسة التي ينظر من خلالها المستثمرون لفهم الأنشطة المحققة للقيمة ونتائج هذه الأنشطة، وهذا النموذج ينجح أو يفشل بناء على مدى قدرته على التقرير عن هذه الأنشطة، ويمثل الإفصاح *Fundmental to Sound Investment Decision Making* وذلك باعتباره أداة التواصل الرئيسية بين الإدارة والمستثمرين، مما يجعله عاملاً رئيساً لرفاهية الأسواق المالية، حيث يعتمد عليه ملايين المستثمرين (2007) *CFA* ، الا أن نموذج التقرير المالي الحالي يعاني من مشكلتين رئيسيتين تحدان كثيراً من إمكانية الاستفادة من الآثار الإيجابية للإفصاح، وتتمثل المشكلتان فيما يلي :-

أ- مشكلة عدم تماثل المعلومات:

تمثل علاقة الوكالة عقداً يمنح فيه طرف (الموكل) طرفاً آخرًا (الوكيل) سلطة اتخاذ القرار وأداء خدمات نيابة عنه، وتتسأ مشاكل الوكالة عندما تتباين مصالح طرفي الوكالة ويحاول كل طرف العمل من أجل المصلحة الفردية، حيث يتصرف المديرون بشكل انتهازي على حساب مصالح المستثمرين، وهو ما يرتبط عادة بعدم تماثل المعلومات المتاحة للمستثمرين مقارنة بتلك المعلومات المتاحة للإدارة، ويؤدي عدم التماثل بالمعلومات للعديد من المشاكل، أهمها: التأثير السلبي على قيمة الشركة (2015) *Zaman et al.*; (2013) *CFA* ، وقد أكدت العديد من الدراسات أن عدم تماثل المعلومات يمثل أحد الأسباب الجذرية لانتهيارات بالأسواق المالية، حيث أن عدم التماثل يشير إلى عدم تدفق المعلومات الكافية بالأسواق، وهو ما يحد من إمكانيات التفاعل الإيجابي اللازم لتحقيق كفاءة أسواق المال، وبالتالي الفشل في التخصيص الكفء للموارد، كما يترتب على عدم تماثل المعلومات (2011) *Freixas*; (2006) *Yener*; (2012) *Alhtaybat et al.* :

- الاختيار السلبي للاستثمارات.

- الخطر الأخلاقي.

وهو ما يترتب عليه قرارات دون المستوى الأمثل وما يعرف بـ"مشكلة سوء الاختيار".

ب- مشكلة التعقيد:

أكد *IASB* أن اللقاء والندوات التي يتم عقدها بشكل دوري تؤكد على حقيقة أنه أينما ذهبت بأنحاء العالم فإن الشكوى من تعقيد التقارير المالية تظل مثارة (2015) *(IASB)*، كما أوضحت كلاً من *FRC* وجمعية المحاسبين المعتمدين *ACCA* أن المخاوف من التعقيد المتزايد بالتقارير المالية

ترتبط بتحقيق خطر فقدان الرسالة الرئيسية لتلك التقارير والتمثلة في التعبير عن واقع الأعمال الحقيقي، وهو ما يترتب عليه التأثير سلبيًا على مستوى الثقة بنظام التقرير المالي، وهو الأمر الذي اعترف به واضعو المعايير على مستوى العالم، ويتم حاليًا بذل جهود متزايدة لإدارة هذا التعقيد للحد من آثاره السلبية (FRC (2009); ACCA (2009)، وفي دراسة أجرتها مؤسسة **KPMG** حول مستقبل التقارير المالية تم بيان مستوى التعقيد بنظام التقرير الحالي من خلال بيان كونه دائمًا ما ينظر إلى الخلف، في حين أن الطريق إلى الأمام مضطرب للغاية، مع ما يتضمنه ذلك من كمّ متزايد من المعلومات المعقدة والتي تفتقد لإمكانية استفادة المستثمرين منها بنموذج القرارات الخاص بهم، ويؤدي ما سبق للعديد من الآثار السلبية على قرارات المستثمرين (KPMG (2013). ويقصد بـ"التعقيد" في معناه الواسع: كل ما يجعل المعايير أو اللوائح المنظمة للتقارير صعبة الفهم بذاتها دون داعٍ، وما يؤدي إليه ذلك من فقدان المعلومات الهامة أو الاستمرار بتوفير المعلومات غير الهامة، مع ما يترتب على ذلك من حجب الصورة العامة لأنشطة الشركة، وتختلف وجهات نظر المعدين عن المستخدمين حول مشكلة التعقيد، فالمعدون وبما يشبه الإجماع يرون: أن عملية تجميع وإعداد التقارير المالية معقدة للغاية، أما المستخدمون: فيرون أن التعقيد أحد أسباب انحسار لتواصل بينهما وبين الإدارة، ويحثون على بذل الجهود التي تركز على فعالية أساليب التواصل، خاصة مع ما يترتب على التعقيد من انخفاض قابلية التقارير للقراءة **Giovanni (2011); Said (2018)**، وتتعدد الآثار السلبية المترتبة على تزايد مستويات التعقيد بالتقارير المالية

: Miller (2010); CFA (2013)

- صعوبة فهم المستثمرين للجوهر الاقتصادي للمعاملات.
 - انخفاض حجم التداول الكلي بأسواق المال، خاصة بالنسبة لصغار المستثمرين.
 - صعوبة تطبيق المعدين للمعايير واللوائح المنظمة لإعداد التقارير المالية.
 - إعاقة التواصل الفعال مع المستثمرين، وبالتالي عدم كفاءة المعاملات بأسواق المال.
- ويمثل تطوير الإفصاح المحاسبي أحد أهم المداخل المستخدمة من الأكاديميين والمنظمات المحاسبية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن مشكلتي عدم تماثل المعلومات والتعقيد، حيث يمثل الإفصاح الأداة الرئيسية للحوكمة لضمان نجاح أسواق المال في توفير الثقة اللازمة للمستثمرين، من خلال سد الفجوة المعلوماتية بينهم وبين الإدارة، وهو ما يدفع الكثير من الشركات لزيادة مستويات الإفصاح لتجنب الضغوط من المستثمرين، خاصة مع ما أثبتته العديد من الدراسات من أن البلدان ذات مستويات إفصاح أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستثمرين تكون أقل عرضة للتقلبات بالعوائد، كما ترتفع بها مؤشرات حماية حقوق المستثمرين **Mgammal (2015); Trang and Phuong (2015); Alfaraih and Alanezi (2011); (2017)**;

Jirasakuldech et al. (2011)، وتوضح أولوية تطوير الإفصاح المحاسبي كمدخل لعلاج مشكلتي: عدم تماثل المعلومات والتعقيد، من خلال ما أكدته نظريات الإفصاح المتعددة من أن الحد من عدم تماثل المعلومات هو الفائدة الشاملة لإفصاح الشركات، كما أن زيادة التعقيد بالأعمال تظهر الحاجة إلى متطلبات إفصاح أكثر فعالية. *Breuer et al. (2018); CFA(2013); Embong (2012); Leuz and Verrecchia (2000)* .

وبالرغم من الدور المنوط بالإفصاح المحاسبي للحد من آثار مشكلتي عدم التماثل والتعقيد، إلا أن العديد من الدراسات أظهرت أن نموذج الإفصاح الحالي يعاني من العديد من المشاكل، حيث يفقر للشفافية، وغالبًا ما يتسم بالغموض، وقد أدى ما سبق لتأكيد الحاجة لدعم الإفصاح الإلزامي بمستويات متطورة من الإفصاح الاختياري، وهو ما يمثل المسار الأكثر مناسبة لصانعي السياسات عند مواجهة أوجه القصور بنموذج التقرير المالي *Roychowdhury and Sletten (2012) Davidoff and Hill (2012)*، وفي ذات الصدد فقد أوضح كلٌّ من *IASB, ICAEW* أن هناك مشاكل رئيسة يعاني منها نموذج الإفصاح الحالي ولم تتمكن أدوات التنظيم من إزالتها، وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي *IASB (2017); ICAEW(2013)*:

- عدم كفاية المعلومات الملائمة: بدونها يتم اتخاذ قرارات غير مناسبة.
- توفير المعلومات غير الملائمة مع ما يترتب عليها من فوضى وصعوبة العثور على المعلومات الهامة.
- التوصيل غير الفعال للمعلومات: إذا تم توصيل المعلومات بطريقة غير فعالة فإنه سيكون من الصعب فهم القوائم المالية وصعوبة تحديد العلاقات بين المعلومات الواردة بالأجزاء المختلفة للقوائم المالية.
- الذاتية: حيث يتم الاعتماد على الأحكام الذاتية عند تحديد مدى ملائمة وأهمية ما يتم الإفصاح عنه.
- التحيز: توقع وجود قدر من التحيز لدى المديرين حول ما يتم الإفصاح عنه بهدف الانعكاس على مستويات التفاوض حول مشاريع الشركة وأفاقها المستقبلية.
- الضرر المحتمل: تقييد الإفصاح وفقًا لاعتبار أنه سيكون ضد مصالح الشركة أن تكون تقاريرها شفافة تمامًا؛ لأن بعض الإفصاحات توفر معلومات هامة للمنافسين قد تستخدم للإضرار بالشركة.

وفيما يتعلق بآراء المستثمرين والمحللين والمعددين حول مشكلة الإفصاح فقد أطلق *IASB* استقصاءً حول الإفصاح في ديسمبر ٢٠١٢، وقد تم تلقي الردود من ٢٣٣ مجيبًا، وتضمنت غالبية الإجابات مطالبة المنظمات المهنية بتغيير العقلية التي تتعامل بها مع مشكلة الإفصاح

المحاسبى، حيث تؤيد غالبية المنظمات المهنية النظر لمشكلة الإفصاح من وجهة نظر معدي التقارير المالية باعتبارها زيادة الإفصاحات المطلوبة، وهو ما يؤدي لتحول التقارير المالية لأداة للامتثال لمتطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير بدلا من كونها أداة للاتصال، بينما تغيير عقلية المنظمات المهنية يتطلب النظر لمشكلة الإفصاح كما يراها المستثمرون باعتبارها تتمثل في ضعف التواصل وانخفاض مستوى ملاءمة المعلومات المقدمة لهم **(IASB (2013)** ، ويؤيد **CFA** وجهة نظر المستثمرين لمشكلة الإفصاح، حيث يرون أن الإفصاح الحالي قد لا يكون كافياً لوصف الواقع الحقيقي لأعمال الشركة، وهو ما يؤدي لعواقب سيئة أهمها فقدان ثقة المستثمرين بالأسواق المالية، حيث لم تتجاوز نسبة الثقة بالأسواق عقب الأزمة المالية ١٧ %، وكان ما سبق الدافع الرئيسي للمطالبة بتعزيز الإفصاح من وجهة نظر المستثمرين، وذلك باعتباره أداة الشركة لتلاوة قصتها والآفاق التي ترغب بالوصول إليها، وهو ما يوفر للمستثمرين صورة شاملة عن الأعمال **(CFA(2013)** .

ويعتقد الباحث بإمكانية تطوير الإفصاح المحاسبى بالاعتماد على تقرير مجلس الإدارة، خاصة مع اعتبار بيان الممارسة الصادر عن **IASB** لتنظيم إعداده قد بات يمثل استجابة **IASB** لحاجة المستثمرين إلى ***Insight that goes beyond the borders of pure financial information. Theis et al. (2012)***، كما أوضح مجلس التقارير المالية **FRC** أن الجودة الكلية للتقارير المالية قد تحسنت منذ البدء بإعداد تقرير مجلس الإدارة، حيث أدى إعداده لتغيير هيكل التقارير السنوية، وابتكار طرق حديثة للتواصل مع المستثمرين، ودعم إمكانيات فهمهم لقصة الشركة **(FRC (2015)** ، وفي ذات الصدد: فقد أكدت الهيئة الدولية لأسواق المال **IOSCO** أن تقرير مجلس الإدارة يتم إعداده بهدف شرح العوامل المؤثرة على أداء المركز المالي بفترة التقرير والتوقعات المستقبلية لهذه العوامل، وبالتالي فإن هدف الشركة من توفير هذا التقرير هو توفير المعلومات الضرورية للمستثمرين ليتمكنوا من فهم أداء الشركة والتغييرات وأسبابها **(IOSCO (2003)** ، ويتطلب تفعيل الآثار الإيجابية السابقة المترتبة على تقرير مجلس الإدارة العمل على بناء إطار متكامل يحكم إعداده، خاصة في إطار ما ما ورد بالعديد من الدراسات من أوجه قصور بتقرير مجلس الإدارة، والتقارير الوصفية بوجه عام، تتمثل فيما يلي:

(١) اتجاه الشركات نحو التقرير عن الأخبار الجيدة بغرض خفض تكلفة رأس المال، وبالتالي إيجاد انطباع جيد لدى المستثمرين، وهذا بدوره سيدعم قدرة الشركة على المحافظة على أصحاب المصالح، وهو ما يعرف بـ **Jaworska and Bucior , Impression Managements (2020); Aly et al.(2018)**

- (٢) تطور احتياجات المستثمرين والدائنين منذ إصدار بيان الممارسة في عام ٢٠١٠ ، حيث أوضح *IASB* أن تقرير مجلس الإدارة بوضعه الحالي يعاني من (*IASB (2021)* :
 أ- الفشل بالتركيز على الأمور الجوهرية، من خلال الإفراط بتوفير المعلومات غير الهامة، وما يترتب على ذلك من حجب المعلومات الهامة.
 ب- توفير الكثير من المعلومات الهامة دون تفسيرات تتيح فهمًا للمستثمرين لها.
 ج- التركيز على المدى القصير، وتوفير مناقشات غير كافية حول الكثير من الأمور الهامة، كالمخاطر والتحديات الاستراتيجية التي تؤثر على صياغة التوقعات على المدى الطويل.
 د- توفير معلومات غير كافية حول الأصول غير الملموسة غير المعترف بها بالقوائم المالية، إضافة للقصور بالمعلومات حول الأمور البيئية والاجتماعية، وذلك بالرغم من تأثير هذه المعلومات على قدرة الوحدة على تحقيق القيمة وتحقيق التدفقات، وبالتالي فإن هذه المعلومات غالبًا ما تثير اهتمام المستثمرين والدائنين بشكل متزايد.
 هـ - المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة غالبًا ما تكون مجزأة ويصعب التوفيق بينها وبين المعلومات الواردة بالقوائم المالية والتقارير المنشورة الأخرى.
 و- صعوبة مقارنة المعلومات بتقرير مجلس الإدارة الحالي مع المعلومات السابقة عن الوحدة بذات التقرير أو مع تقارير مجلس الإدارة بالشركات الأخرى.
 ز - المعلومات الواردة بتقرير مجلس إدارة غير كاملة وغير متوازنة، وهو ما يؤدي إلى صعوبة فهم المستثمرين الآثار المترتبة عليها.
 (٣) رغم إلزام الكثير من الدول للشركات المدرجة بالبورصات بإعداد تقرير مجلس الإدارة إلا أن هناك قلقًا متزايدًا حول مستوى جودة المعلومات وعمق المناقشات، وكذلك حول الحد الأدنى من الإفصاحات الواجب توفيرها بالتقرير (*Joshi et al. (2016)* .
 (٤) ارتباط إعداد تقرير مجلس الإدارة بممارسة شائعة بالكثير من الدول، حيث يتم تكرار ما ورد من إفصاحات بالملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، وهي الممارسة التي تحد كثيرًا من مدى فاعليته (*Bloomfield (2011)* .
 (٥) تعدد الجهات المنظمة لمحتويات تقرير مجلس الإدارة يترتب عليه توفير تقارير غير متسقة ولا تلبى الحد الأدنى من احتياجات المستثمرين، وغالبًا ما تكون ملبية لاحتياجات ومصالح جماعات محددة بخلاف المستثمرين (*ICAEW(2013)* ، ويلاحظ أن ذات الأمر تحقق في مصر، حيث أن محتويات وتنظيم وتقرير مجلس الإدارة وفقًا لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية إضافة لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد بالبورصة جاءت مختلفة كثيرًا عما ورد ببيان الممارسة الصادر عن *IASB* بعام ٢٠١٠، إضافة للاختلافات الكثيرة

بمحتويات تقرير مجلس الإدارة فيما بين الشركات المصرية المدرجة بالبورصة، وبالتالي عدم قابليتها للمقارنة، وهو ما يؤكد على آليات التنفيذ الهشة، وعدم الالتزام بتنفيذ المبادئ التوجيهية كما صدرت، إضافة لعدم كفاية تدريب الممارسين، وهو ما يرتبط حتمًا بتزايد الطلب على دعم مستوى شفافية ما يتم توفيره من إفصاحات لدعم قدرة المستثمرين على مساءلة الشركات *Kamel and Emad (2017); Saitua et al. (2015)*.

(٦) مطالبة الدول الأعضاء بـ *IOSCO* بضرورة تعزيز الإفصاحات الموفرة بتقرير مجلس الإدارة، باعتباره يوفر سياقًا أكثر تفسيرًا، يتم من خلاله توفير معلومات عن المركز والأداء المالي، كما يمثل التقرير أداة حيوية تتيح للمستثمرين رؤية الشركة من خلال عيون الإدارة، وإدراك مكونات الأرباح، وتحديد مدى إمكان تكرار عناصرها، وهو ما يمكنهم من صياغة تنبؤات أفضل حول مستوى جودة الأرباح ومستوى المخاطر المحيطة بها *(IOSCO (2003)*.

بناء على ما سبق: تتحدد مشكلة البحث في:

محاولة تطوير الإفصاح المحاسبي من خلال بناء إطار متكامل يحكم إعداد تقرير مجلس الإدارة، وذلك بما يكفل الحد من أوجه القصور المرتبطة به والسابق بيانها، كما تمتد مشكلة البحث إلى محاولة تحديد محددات مدى وجودة الإفصاح بتقارير مجلس الإدارة بالشركات المصرية المدرجة بمؤشر سوق المال المصري *EGX50*، وهي المحددات التي تم تناولها بالكثير من الدراسات وتتراوح بين محددات تعبر عن خصائص الشركات، ومحددات تعبر عن خصائص مجلس الإدارة، ومحددات تعبر عن أنماط وهياكل الملكية، أخيرًا، تمتد مشكلة البحث لمحاولة تحديد أثر معلومات تقرير مجلس الإدارة على مستوى جودة الأرباح باعتبارها تمثل مقياسًا لمدى استدامة الأرباح ودعم القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، إضافة إلى أن الجودة المرتفعة للأرباح تشير لمستوى منخفض من إدارة الأرباح ومستوى تقلبات أقل، وإمكانية التحقق بالوقت المناسب، إضافة لمستوى مرتفع من جودة الاستحقاقات *(Septiani and Yuyetta (2020); Dewanti et al. (2019)* المدبولى (٢٠١٦).

٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلى: بناء إطار متكامل يحكم إعداد تقرير مجلس الإدارة، وذلك بما يكفل الحد من أوجه القصور التي يعاني منها نموذج التقرير المالي الحالي، وخاصة مشكلتي: عدم تماثل المعلومات ومشكلة التعقيد، إضافة إلى تحديد محددات مدى وجودة الإفصاح بتقارير مجلس الإدارة بالشركات المصرية المدرجة بمؤشر سوق المال المصري *EGX50*، سواء ما يتعلق منها بخصائص الشركات أو خصائص مجلس الإدارة أو أنماط الملكية، أخيرًا، يمتد هدف البحث لتحديد أثر مدى وجودة معلومات تقرير مجلس الإدارة بالشركات المصرية المدرجة بمؤشر سوق

المال المصري *EGX50* على مستوى جودة الأرباح، باعتبارها تمثل مقياساً لمدى استدامة الأرباح ودعم القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

٤- أهمية البحث:

تحدد أهمية البحث من خلال ما يلي:

- ١- بناء إطار متكامل يحكم إعداد تقرير مجلس الإدارة خاصة في ظل ما أكدته العديد من الدراسات من أهمية المعلومات التي يتضمنها، ودورها في الحد من أوجه القصور بنموذج التقرير المالي الحالي، وخاصة مشكلتي: عدم تماثل المعلومات ومشكلة التعقيد.
- ٢- إعداد مؤشر مقترح لتحديد مدى وجودة الإفصاح بتقارير مجلس الإدارة مكوناً من سبع مجموعات رئيسية تتضمن كل منها عناصر للمعلومات يتم الإفصاح عنها وتفسيرها من خلال استخدام مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسة.
- ٣- تحديد محددات مدى وجودة الإفصاح بتقارير مجلس الإدارة بالشركات المصرية المدرجة بمؤشر سوق المال المصري *EGX50*.
- ٤- تحديد أثر مدى وجودة معلومات تقرير مجلس الإدارة على مستوى جودة الأرباح للشركات المصرية المدرجة بمؤشر سوق المال المصري *EGX50*.
- ٥- يتوافق موضوع البحث مع الكثير من الدراسات الحديثة الصادرة عن منظمات مهنية أو باحثين؛ مؤكدة على الدور الهام للمعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة في تلبية ودعم احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

٥- خطة البحث:

في إطار مشكلة البحث وأهدافه يقترح الباحث تقسيم مكونات البحث التالية كما يلي:

- القسم الأول: الدراسات السابقة.
- القسم الثاني: الإطار المقترح لإعداد تقرير مجلس الإدارة.
- القسم الثالث: تطوير فروض البحث.
- القسم الرابع: تصميم البحث واختبار الفروض.
- القسم الخامس: خلاصة البحث والنتائج والتوصيات.

القسم الأول: الدراسات السابقة:

يتم عرض الدراسات السابقة وفقاً لما يلي: -

أولاً: الدراسات المتعلقة بالإفصاح الإلزامي والاختياري:

يعرف الإفصاح بوجه عام باعتباره التوفير العمدي للمعلومات المالية أو غير المالية الإلزامي أو الاختياري عبر قنوات رسمية أو غير رسمية. *Hassan and Marston (2019); Tasios*

(2010); Cheung et al. (2014); and Bekiaris، والدراسات المتعلقة بالإفصاح هائلة،

وتتناول جوانب متعددة يمكن إيجازها في:

- ممارسات الشركات فيما يتعلق بنوعي الإفصاح الإلزامي أو الاختياري.
 - الآثار الاقتصادية للإفصاح.
 - محددات الامتثال للوائح.
 - اختيار العلاقات بين الإفصاح عن المعلومات وخصائص محددة، كخصائص الشركات، أو خصائص مجلس الإدارة، أو أي ظاهرة محددة ترتبط بنموذج أعمال الشركة.
- ويشير تعدد هذه الدراسات ويؤكد على الدور المحوري الذي يؤديه الإفصاح على المستوى الاقتصادي، ويرتبط تأثير الإفصاح سواء كان إفصاحاً مالياً أو وصفيًا بمدى تقديم صورة الشركة بدقة، ومدى قدرته على التعبير بشفافية عن استخدام الموارد المتاحة لتعزيز قيمة الشركة، وترتبط أفضل ممارسات الإفصاح بتفوق أداء الشركة، حيث تميل الشركات الأفضل أداءً عادة إلى تطبيق آليات إفصاح هادفة لتحقيق الشفافية للمستثمرين *(Chu et al. (2019); Mario and Yue (2012)*، ويؤيد *Merton* وجهة النظر السابقة بأن الشركات كلما أفصحت بشكل أقل شمولاً انخفضت قيمتها، في حين أن الإفصاح الأكثر شمولاً يولد المزيد من الثقة بأفاق الشركة المستقبلية، وبالتالي زيادة قيمتها *(Merton (1987)*، وذات الأمر أكدت عليه العديد من الدراسات، حيث تم التأكيد على كون تباين المعلومات يرتبط بمستوى مرتفع من تكلفة رأس المال، لذلك فإن تحسين الإفصاح للحد من تباين المعلومات أمر لا يمكن تجاهل أثره على خفض تكلفة رأس المال ودعم مستوى التدفق النقدي المحقق للمستثمرين من خلال دعم قدرتهم على بناء توقعات أكثر دقة حول الأداء المستقبلي للشركة بما يؤثر إيجاباً على الحد من إمكانية تحويل الثروات من المستثمرين إلى الإدارة *(Bloomfield and Fischer (2011); Chan and Cheung (2012); Gongs and Ho (2018); Enache and Hussainey (2015); Plumlee et al. (2020)*، وينقسم الإفصاح كما سبق بيانه إلى نوعين هما الإفصاح الأُلزامي والإفصاح الاختياري، وقد تعددت الدراسات التي تتناول الآثار الإيجابية للإفصاح الاختياري، حيث ورد بتلك الدراسات ما يلي:

١) يمثل الإفصاح الاختياري أداة ضرورية ومفيدة بما يكفله من توفير معلومات عن كافة جوانب العمل بالشركة، بما يدعم مستوى ثقة المستثمرين بأداء الشركة، إضافة لأثره الإيجابي على مستوى جودة التقارير المالية، وكذلك مستوى جودة الأرباح *(Thinh (2021)*.

٢) يمثل الإفصاح الاختياري أداة لتحسين صورة الشركة وخفض مستوى المخاطر المحيطة بالاستثمارات، إضافة لأثره الإيجابي على خفض تكاليف المعاملات بأسواق المال، كما يزداد

اهتمام المحللين الماليين بالشركات ذات مستويات الإفصاح الاختياري المرتفع، خاصة لما يرتبط به من زيادة مستوى سيولة الأسهم، مما يؤثر بشكل لا لبس فيه على مستوى رفاحية المستثمرين *(Cheynel (2013); Kamwana and Ombati (2018); Tasios and Bekiaris (2014); Eka et al. (2020)* .

٣) يمثل الإفصاح الاختياري الأداة المحاسبية لسد الفجوة الناشئة عن قصور قدرة الإفصاح الإلزامي على تلبية احتياجات المستثمرين، إضافة إلى دوره في الحد من الآثار السلبية الناتجة عن تعقد القوائم المالية وارتفاع مستوى عدم التماثل بالمعلومات بين الإدارة والمستثمرين، ويعتقد الباحث بضرورة دعم مستويات الإفصاح الاختياري على مستوى بيئة الأعمال العربية، خاصة مع ما أثبتته العديد من الدراسات من ضعف بنية الإفصاح المطبقة بالبورصات العربية والتأثير القوي لسيطرة العائلة أو الحكومة، وهو ما يرتبط عادة بانتشار النزاعات بين الأطراف المسيطرة وصغار المستثمرين، وهو ما يؤكد على أهمية المعلومات المفصحة عنها اختياريًا لتعزيز مستوى الثقة لدى صغار المستثمرين بالتقارير المالية *(Mgammal (2017); Haddad et al. (2015)* .

وتظهر الدراسات السابقة أن نوعي الإفصاح يعملان معًا في ظل علاقة تكاملية *Complementary Relation* لتلبية احتياجات المستثمرين، حيث يؤدي الاعتماد على *IFRS* لزيادة وتيرة الاعتماد على الإفصاح الاختياري لأثره الإيجابي على مستويات جودة الأرباح *Li and Yang (2016); Noh et al. (2019); Ball et al. (2012)* ، في حين ترى دراسات أخرى أن كلا نوعي الإفصاح تربطهما علاقة تبادلية محتمة *Potential Substitutive Relation* ، حيث أن انخفاض تباين المعلومات الناتج عن الإفصاح الإلزامي يقلل من رغبة المستثمرين أو المديرين بتوفير الإفصاح الاختياري، والعكس صحيح *(Verrecchia (1990)* ، ويؤيد الباحث وجهة النظر الأولى القائلة بالعلاقة التكمالية بين نوعي الإفصاح، وهو ما اقترحه *Dye* بنظريته حول الإفصاح الإلزامي والاختياري، حيث أوضح العلاقة الإيجابية بين: الزيادة في متطلبات الإفصاح الإلزامي وزيادة ما يتم الإفصاح عنه اختياريًا يرجع إلى تعدد الحوافز المفسرة لاتجاه المديرين لتوفير الإفصاح الاختياري وفقًا للعديد من النظريات كنظريات الوكالة والإشارة والشرعية *(Dye (1986); Alhtaybat et al. (2012); Dawd (2018)* .

ثانيًا: الدراسات المتعلقة بالإفصاح الوصفي:

على الرغم من أهمية المعلومات الواردة بالتقارير المالية إلا أن تلك المعلومات غالبًا ما لا تكون وحدها كافية للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح لقياس القيمة الاقتصادية التي حققتها الوحدة، وكذلك تحديد إمكانيات النمو المستقبلية، ومدى استدامة الأداء الحالي، وهو ما كان دافعًا لظهور ما بات يعرف بالإفصاحات الوصفية المصاحبة للقوائم المالية والتي تؤدي دورًا هامًا من

خلال دعم وإكمال المعلومات الواردة بالقوائم المالية، من خلال ما تتضمنه من معلومات عن الاستراتيجيات المتبعة والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحققة لتلك الاستراتيجيات، مع بيان المخاطر المحيطة ومعلومات عن الموارد التي لا يعترف بها بالقوائم المالية (KPMG (2013)؛ IASB (2010)؛ IASB (2021)؛ Garefalakis et al.(2016)؛ وقد تزامن تزايد الاهتمام بالتقارير الوصفية مع ما شهدته السنوات الأخيرة من عدم استقرار الكثير من الاقتصاديات على المستوى العالمي، وهو ما دفع الكثير من الشركات لإعادة النظر في طرق تحديد وتقييم أداء الشركات والاتجاه للبحث عن آليات تكفل ربط استراتيجيات الأعمال بالأداء، وكان أهم هذه الآليات "التقارير الوصفية" بما تكفله من دعم مستوى التواصل الفعال مع المستثمرين، من خلال توفير رؤية حقيقية لأداء الشركات والاستراتيجيات ونموذج الأعمال Said et al.(2018)؛ Chatterjee et al.(2008).

وتظهر المكونات السابقة للتقارير الوصفية ذات مكونات النموذج المحاسبي الشامل التي سبق التوصل إليها من خلال لجنة Jenkins التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، وقد أوصت اللجنة بضرورة عدم اقتصار التقارير المالية على توفير المعلومات المالية فقط، بل يجب أن تتضمن معلومات عن الأهداف والاستراتيجيات: نموذج التشغيل، الإدارة وحملة الأسهم، المعلومات المستقبلية، تحليل الإدارة للبيانات (ICAEW(2008)، وقد أوضحت العديد من الدراسات: أن اتجاه الشركات لتوفير الإفصاحات الوصفية يعتمد على سعي المديرين لخفض مستوى تباين المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يتوقع تأثيره الإيجابي من خلال خفض تكلفة رأس المال إضافة للعمل على إدارة انطباعات المستثمرين Tauringana and Mangena (2014)؛ Merkl, and Brennan (2007)، كما تظهر متابعة الممارسات المحاسبية زيادة الاتجاه نحو التوسع بالإفصاحات الوصفية بجميع أنحاء العالم، وهو ما كان نتيجة للإبداع والابتكار بمجال البحث المحاسبي من خلال ما شهدته من توسع في دراسة Narrative Accounting (2016) Catalfo and Wulf، وتتضمن بيئة الممارسة المحاسبية حاليًا العديد من أنواع التقارير الوصفية، سواء ما يتعلق منها بتقارير الاستدامة المعتمدة على مبادرة التقارير العالمية GRI، والتقارير المتكامل IR المعتمد على المبادئ الصادرة عن مجلس التقرير المتكامل الدولي IIRC، وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة MD&A، والتقرير التشغيلي والمالي OFR، وتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لبيان الممارسة الصادر عن IASB، وقد ارتبط انتشار التوسع بإعداد التقارير الوصفية بالعديد من الدراسات التي أظهرت الآثار الإيجابية المترتبة على توفير التقارير الوصفية، ويوجزها الباحث فيما يلي :-

١) توفر التقارير الوصفية نظرة عن أداء الشركة وأعمالها من خلال عيون الإدارة، بما يؤدي لاستكمال وزيادة عمق المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وقد أكدت هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية الأمريكية **SEC** أن المبدأ الرئيسي الحاكم لإعداد تقرير مناقشة وتحليل الإدارة **MD&A** هو: توفير تفسير للجوانب المالية للشركة، وذلك بما يمكن المستثمرين من رؤية الشركة من خلال عيون الإدارة؛ **(Tan and Tarca (2013); Balakrishnan and Srinivasan (2010); Tan and Tarca (2013)** .

٢) المعلومات الوصفية تحسن مستوى جودة التقارير المالية بما يؤدي إلى التأثير الإيجابي على عوائد الأسهم ومقاييس الأداء المالي الرئيسة، كما تؤدي إلى توقعات أكثر دقة للمحللين، وهو ما كان دافعا للكثير من الشركات لتعزيز اتصالاتها مع المستثمرين من خلال التقارير الوصفية **(Garefalakis et al.(2016); Giovanni (2018)** .

٣) يرى كلٌّ من **IASB** ومجلس معايير المحاسبة الإنجليزي **ASB** أن التقارير الوصفية توفر معلومات مفيدة حول الأعمال والأداء المالي، وهي معلومات لم يتم التقرير عنها بالقوائم المالية، كما تتضح أهمية التقارير الوصفية من خلال دورها في شرح النقاط الرئيسة للأداء والمركز المالي بأسلوب مفهوم للمستثمرين غير المحترفين، حيث تكون المعلومات الواردة بالتقارير الوصفية **Couched in non-technical language; Taurigana and Mangena (2014); ASB (2006); IASB (2021)** .

٤) التقارير الوصفية وما تنتجه من معلومات تمثل أداة رئيسة لتيسير فهم المستثمرين لكيفية تحقق القيمة، ومدى قدرة الإدارة على استغلال الموارد المتاحة ومواجهة التحديات المحيطة بأعمال الشركة **(IFAC (2012)** .

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة:

يمثل الإفصاح الوصفي أحد أهم أدوات إحداث تغيير إيجابي بمستوى جودة التقارير المالية لدوره في توفير معلومات ملائمة وملبية لحاجات المستثمرين، ويمثل تقرير مجلس الإدارة أحد أهم نماذج التقارير الوصفية، حيث تزايد الاعتماد عليه على المستوى العالمي من خلال واضعي السياسات المحاسبية والمنظمين كمدخل لدعم مستوى جودة التقارير المالية **Riccardo et al. (2008); Beretta and Bozzolan (2013)** ، حيث يتيح التقرير للإدارة القدرة على **Tell the story of their company** بما يساعد المستثمرين على فهم الأداء المالي والمحركات الرئيسة، وتتضح أهمية تقرير مجلس الإدارة في إطار إضافة حاجة مجتمع الاستثمار لمعلومات غير مالية **Beyond Numbers** للحصول على فهم لأهداف الشركة واستراتيجياتها ونتائج الأداء **(Tiou (2012)**، ويرى **SEC** أن تقرير مجلس الإدارة عنصر ضروري للتواصل مع

المستثمرين في إطار ما يتحده من رؤية واضحة ومباشرة للمستثمرين، نظرًا لبنائه، بحيث يفى
***Not only meets technical disclosure requirements but generally is
. informative and transparent SEC (2021)***

كما يرى المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين **CICA** أن القوائم المالية بوضعها الحالي غير كافية
للتقرير عن الأداء وفعالية إدارة الموارد، وبالتالي فإن المستثمرين بحاجة لمجموعة واسعة من
المعلومات للحصول على شرح وفهم وتقييم الأداء وآفاق المستقبل بالشركة، وقد أصبح تقرير
مجلس الإدارة عنصرًا رئيسيًا لتواصل الإدارة مع المستثمرين (**CICA (2009)**) ، كما أكد **IASB**
أن تقرير مجلس الإدارة يعد عنصرًا ملزمًا بالنسبة للكثير من الشركات في إطار التواصل مع أسواق
المال نظرًا لدوره الهام في دعم واستكمال المعلومات الواردة بالقوائم المالية (**IASB (2010)**) ،
وفيما يتعلق بالآثار الإيجابية المترتبة على توفير المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة فقد ورد
تحديدها بالعديد من الدراسات كما يلي:

١- يتيح تقرير مجلس الإدارة للقراء رؤية وجهة نظر الإدارة حول أهم الاتجاهات والعوامل الكامنة
خلف التطور الحالي أو المستقبلي والأداء المالي ومركز الأعمال، وأكد على أن تقرير مجلس
الإدارة يمثل جزءًا من التقرير المالي، وأن تحقق الجودة بالمعلومات الواردة به يرتبط بالالتزام
بالمطلوبات التي حددها **IASB (2016)** .

٢- المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة تعزز من قدرة المستثمرين على بناء توقعات أكثر دقة،
حيث يكفل التقرير التعبير عن معلومات وتشرح وتفسر ما ورد بالقوائم المالية، بل إن بعض
الدراسات أشارت إلى اشتماله على معلومات أكثر قيمة مما ورد بالقوائم المالية **It was more
valuable content. Rezaei et al.(2021); Coetsee and Pietersen
(2008); Li (2017)**

٣- المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة بما تتضمنه من معلومات قيمة حول الأداء الحالي
والمستقبلي تؤثر بشكل إيجابي على مستوى دقة توقعات المستثمرين، وما يترتب على ذلك من
انخفاض لجوء المستثمرين للمحللين الماليين للحصول على تفسيرات حول المعلومات الواردة
بالقوائم المالية (**Rezaei et al.(2021)** .

٤- تعزيز سمعة الشركة، حيث يترتب على المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة توفير صورة
حقيقية للشركة، وبالتالي تعزيز **Company's Reputation**، وهو ما يتوقع أن يزيد من قدرة
الشركة على اجتذاب المستثمرين (**Said et al.(2018)** .

٥- يوفر تقرير مجلس الإدارة سياقاً أكثر تفسيرياً من خلال ما يتضمنه من إفصاحات تاريخية ومستقبلية مالية أو غير مالية، وهو ما يترتب عليه إتاحة فهم أفضل للمستثمرين لنتائج العمليات وتوقعات الأداء المستقبلي (IOSCO(2003).

وقد تركزت غالبية الدراسات حول تقرير مجلس الإدارة على ثلاثة جوانب رئيسية، كما يلي:
الجانب الأول: دراسات تحديد مستوى الالتزام بتوفير معلومات تقرير مجلس الإدارة وفقاً للإرشادات الدولية أو المحلية:

وهي الدراسات التي تناولت تحديد مستوى الامتثال بتوفير المعلومات الواجب توفيرها بتقرير مجلس الإدارة وفقاً للإطار المنظم لها، ومن هذه الدراسات: دراسة تمت للتحقق من مستوى الامتثال بتوفير المعلومات الواردة ببيان الممارسة الصادر عن IASB في ٢٠١٠ بالتطبيق على عينة من ١٠٠ شركة بالبورصة الماليزية لمدة عام واحد ٢٠١٢، وفي دراسة بـ"ماليزيا" تم التوصل إلى أن مستوى الامتثال بتوفير معلومات تقرير مجلس الإدارة يتراوح من ٢٢ % إلى ٦٧ % بمتوسط نسبة امتثال ٤٧.٤ % (Joshi et al. (2016)، وفي دراسة أخرى بـ"ماليزيا" تمت على ١٥٠ شركة ماليزية بعام ٢٠١٤، فقد تم التوصل إلى أن مستوى الامتثال يصل إلى مستوى ٧٨.٥٨ % (Said et al. (2018)، كما أن متوسط الامتثال بتوفير معلومات تقرير مجلس الإدارة بالشركات الإيطالية يتراوح من ١٠ % إلى ٧٦ % بمتوسط ٣٩ %، وقد تمت الدراسة على عينة من ٦٥ شركة بعام ٢٠١٠ (Riccardo et al. (2013).

كما تم دراسة مستوى الامتثال بتوفير معلومات تقرير مجلس الإدارة بالاعتماد على استخدام أسلوب مؤشرات الأداء الرئيسية *KPIs* بكلٍّ من شمال أمريكا (ممثلة في عدد ٢٦٦ شركة)، و٦ دول من غرب أوروبا (ممثلة في عدد ١٢٩ شركة)، و٦ دول من شمال أوروبا (ممثلة في عدد ١٢٩ شركة)، وتوصل إلى أن مستوى الامتثال بتوفير معلومات تقرير مجلس الإدارة يصل إلى ٥٣ % بأمريكا، و٥٢ % بشمال أوروبا، و٥٣ % بغرب أوروبا، وذلك بمتوسط إجمالي يصل إلى ٥٣ % عقب تطبيق IFRS (Garefalakis et al.(2016)، كما تم التحقق من مستوى الامتثال بإنجلترا وذلك على عدد ٦٧ شركة بريطانية بعام ٢٠٠٧، وتوصلت الدراسة إلى: أن متوسط المعلومات الوصفية المفسرة لمعلومات القوائم المالية يصل إلى ٣٠ %، مما يشير لمحدودية ما يتم توفيره من تفسيرات على المعلومات الواردة بالقوائم المالية (Taurigana and Mangena (2014).

الجانب الثاني: الدراسات التي تناولت بيان محددات الإفصاح الوارد بتقرير مجلس الإدارة:
تعددت الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح الوارد بتقرير مجلس الإدارة، وقد تضمنت بعض الدراسات بيان محددات الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة المتمثلة فيما يلي:

- ١- خصائص الشركة: حجم الشركة، الربحية، السيولة، الرفعة المالية، شركة المراجعة، نوع الصناعة، العمر.
- ٢- خصائص مجلس الإدارة: حجم مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، استقلال مجلس الإدارة.
- ٣- أنماط هيكل الملكية: الملكية الإدارية، الملكية الحكومية، تركيز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية.

وقد تفاوتت نتائج هذه الدراسات حول التأثير الإيجابي أو السلبي أو عدم وجود علاقة بين هذه المحددات ومدى جودة المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة، وذلك وفقاً لما سيرد ذكره عند تناول المحددات بقسم الدراسة الثالث، ويلاحظ: أن غالبية الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح تمت بالتطبيق على الدول المتقدمة، والقليل منها اتجه للتطبيق على الاقتصادات الناشئة بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص (Mgammal (2017).

الجانب الثالث: دراسات للتحقق من الآثار المتعددة لتقرير مجلس الإدارة:

وهي الدراسات التي تمت على تقرير مجلس الإدارة بالارتباط بجوانب بخلاف الجانبين السابقين، حيث توصلت دراسة تمت على عدد ١٧٢ شركة في أربع دول هي: [أمريكا، كندا، إنجلترا، أستراليا] إلى أنه رغم الضغوط التنافسية العالمية فإن معلومات تقرير مجلس الإدارة يهيمن عليها التأثير المحلي، حيث يعكس ما يم توفيره من معلومات المقومات الاقتصادية بالبلد محل الدراسة، فمثلاً: الشركات الأمريكية توفر المزيد من المعلومات المالية مقارنة بالشركات الإنجليزية التي تركز على المعلومات غير المالية، وعلى الرغم من صغر حجم الشركات الكندية محل الدراسة إلا أنها توفر مستويات أعلى نسبياً من الإفصاح مقارنة بالشركات الأسترالية *Tan and Tarca (2013)*، كما تناولت دراسة أخرى استكشاف مدى توافر خصائص جودة المعلومات بالمعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة لعدد ٥٠ شركة نيوزيلندية بالفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، وتم التوصل إلى: أن احتياجات المستخدمين لمستوى جودة مرتفع بمعلومات تقرير مجلس الإدارة يتم تلبيتها بشكل جزئي، حيث أن أعلى خاصيتين يتم تلبيتها هما: الملائمة والقابلية للدعم مقارنة بالوضع بالنسبة لخاصية التوازن، وكذلك خاصية القابلية للمقارنة *Chatterjee et al. (2008)* كما تناولت بعض الدراسات تحليل مستوى الإفصاح عن معلومات المخاطر بتقرير مجلس الإدارة، وتوصلت الدراسات إلى أنه في ظل مستوى أعلى من الإفصاح عن المخاطر بتقرير مجلس الإدارة يزداد استعداد المحللين للتوصية باتخاذ قرارات للاستثمار بالشركة *Rezaei et Fortin and Berthelot (2012)*; *al. (2021)*، وتناولت دراسات أخرى مستوى توفير معلومات الأصول غير الملموسة بتقرير مجلس إدارة، وتوصلت إلى انخفاض مستوى ما يتم

توفيره من معلومات عن الأصول غير الملموسة غير المعترف بها بالقوائم المالية ضمن تقرير مجلس الإدارة سواء بإيطاليا أو ألمانيا أو أسبانيا، إضافة لانخفاض مستوى جودة ما يتم توفيره من معلومات (Saitua et al. (2015); Catalfo and Wulf (2016)، كما توصلت العديد من الدراسات إلى أن طبيعة المعلومات المقدمة ضمن تقرير مجلس الإدارة تتسم بالحساسية تجاه العديد من الحوافز الإدارية، وهو ما يعكس عادة محاولات المديرين لتصوير الأداء بطريقة مواتية، وبالتالي تظهر الفجوة القائمة بين ما يتم إنتاجه من معلومات حاليًا ضمن تقرير مجلس الإدارة وما يتوقعه المستثمرون من معلومات، وبالتالي استمرار حالة تباين المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، ويؤكد ما سبق على: ضرورة وجود إطار متماسك يحكم إعداد وتنظيم المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة (Tlou (2012); ICAS (2010:b); Merkl and Brennan (2007); Clatworthy and Jones (2006).

رابعاً: الدراسات التي تناولت أثر الإفصاح الاختياري على مستوى جودة الأرباح:

تناولت العديد من الدراسات بيان مدى انتشار موضوع جودة الأرباح بالبحث المحاسبي وتعدد مداخل قياسه وبيان تزايد اهتمام الباحثين والمنظمات المهنية به، خاصة مع توالي الأزمات والانهيارات المالية (Menicucci (2020، وتمثل أحد أهم مظاهر الاهتمام بموضوع جودة الأرباح في فحص أثر المعلومات الواردة بالتقارير الوصفية على مستوى جودة الأرباح، حيث تمت دراسة على عدد ١٣٠ شركة أندونيسية بالفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، وتوصلت إلى: تأثير جودة الأرباح بشكل كبير بمدى ما يتم الإفصاح عنه من معلومات بالتقارير الوصفية (Septiani (2020 and Yuyetta، وتأييداً لما سبق: فقد تم التوصل إلى أن المستوى المرتفع بجودة الإفصاح يؤدي إلى دعم مستوى جودة الاستحقاقات كأحد مقاييس جودة الأرباح (Mouselli et al. (2012، وفي ذات الصدد فقد تم التوصل إلى علاقة معنوية سالبة بين: مستوى جودة الإفصاح وإدارة الأرباح، حيث أن تحسن مستوى جودة الإفصاح يؤدي لخفض مستوى تباين المعلومات، وبالتالي خفض ممارسات إدارة الأرباح (Chamangard et al. (2013، وتفسير نتائج الدراسات السابقة يتحدد في: أن التواصل مع المستثمرين من خلال التقارير الوصفية يزيد من منفعة معلومات الأرباح؛ مما يدعم قدرتهم على تفسير معلومات الشركة (Sánchez et al. (2017); Kangarlouei (2013).

القسم الثاني: الإطار المقترح لتقرير مجلس الإدارة:

يمثل تقرير مجلس الإدارة بياناً عن القوائم المالية للشركة يهدف لمساعدة المستثمرين من خلال توفير Unique Disclosure يتضمن توضيح للموارد والعلاقات والمخاطر ومعلومات عن نموذج العمل مما يساعدهم على تقييم أداء الوحدة ودعم قدرتهم على بناء توقعات أكثر IASB

- (2021) IFAC (2009) ، ويحكم إعداد تقرير مجلس الإدارة على المستوى العالمي ببيان الممارسة الصادر عن IASB في عام ٢٠١٠ والذي تضمن ما يلي (IASB (2010):
- ١) تقرير مجلس الإدارة تقرير وصفي يوفر سياقاً يساعد على تفسير المركز والأداء المالي، كما يوفر الفرصة لشرح أهداف واستراتيجيات الوحدة.
 - ٢) التقرير يقع ضمن حدود التقارير المالية، ولذا فإنه يجب أن يقرأ في سياق الإطار الفكري لإعداد التقارير المالية.
 - ٣) البيان يوفر المبادئ التي تجب مراعاتها بما يمكن الوحدات وحسب متطلبات الدولة من توفير إفصاح ذي دلالة.
 - ٤) عند إعداد الإدارة للتقرير فيجب بيان مدى الامتثال لمتطلبات بيان الممارسة.
 - ٥) البيان غير ملزم، ولا يعتبر معياراً، ولا يوجد إلزام بتطبيقه ما لم تطالب الدولة بتطبيقه.
 - ٦) يحكم إعداد تقرير مجلس الإدارة مجموعة من المبادئ:
 - أ- تقديم وجهة نظر الإدارة حول: الأداء، المركز المالي، تقدم الوحدة.
 - ب- استكمال المعلومات الواردة بالقوائم المالية.
 - ٧) تقرير مجلس الإدارة يجب أن يشمل المعلومات الضرورية لفهم:
 - طبيعة العمل.
 - أهداف الإدارة واستراتيجياتها لتحقيق هذه الأهداف.
 - أهم موارد الشركة والمخاطر والعلاقات.
 - نتائج العمليات والتوقعات.
 - مقاييس ومؤشرات الأداء الهامة المستخدمة إدارياً لتقييم أداء الوحدة ارتباطاً بالأهداف المعلنة.
 - ٨) المعلومات بتقرير مجلس الإدارة يجب أن تلبى الخصائص النوعية لجودة المعلومات الواردة بالإطار الفكري والمتمثلة في الملاءمة والتعبير الصادق، كما يجب أن تلبى أقصى قدر من الخصائص التعزيزية: القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم، التوقيت المناسب.
- ويتناول الباحث فيما يلي مناقشة لأهمية المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة وانتشار تطبيقه على المستوى الدولي مع بيان أوجه القصور وأولوية التطوير:

أولاً: أهمية المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة:

أكد **Sir David Tweedie** الرئيس السابق لـ **IASB** أن الاجتماعات المتتالية التي يتم عقدها الهدف منها: إيجاد حلول لتباين التعامل المحلي مع القضايا المحاسبية، خاصة مع ما يترتب على توفير آليات مقبولة عالمياً من إتاحة الفرصة للدول النامية في الحصول على التمويل اللازم للتنمية، وأشار إلى: أن تقرير مجلس الإدارة يمثل أحد أهم مقترحات سد الفجوة بين ما توفره

التقارير المالية من معلومات وما يحتاجه المستثمرون فعلا بما يوفره من وصف عادل ومتوازن للأعمال التجارية، وأيضًا يجب أن ينظر إليه كأحد أهم أدوات الحوكمة التي تدعم قدرة المستثمرين على مساهمة الإدارة كأحد أهداف التقارير المالية **Villiers (2009); IASB (2016)**، وتوضح أهمية تقرير مجلس الإدارة في ضوء ما يلي:

(١) يمثل تقرير مجلس الإدارة الصيغة المعتمدة تنظيميًا للتقارير الوصفية على المستوى العالمي، خاصة مع تزايد الاتجاه لدعم الإفصاح عن المعلومات غير المالية، نظرًا لدوره في إثراء التقرير المالي من خلال تسليط الضوء على الموارد والاستراتيجيات والمخاطر والموارد غير المدرجة بالقوائم المالية، وهي المعلومات التي كان غيابها يمثل أحد أهم الانتقادات لنموذج التقرير المالي الحالي، وبالتالي بات تقرير مجلس الإدارة جزءًا من **General Movement** نحو الإفصاح عن المزيد من المعلومات الوصفية **ICAS (2010); Tlou (2012); Frc (2011)**.

(٢) تنص الفقرة السابعة من مقدمة IFRS على: أن التقارير الأخرى المرفقة بالتقارير المالية وما تشمله من معلومات لم تدرج بالقوائم المالية تعمل على تحسين قدرة المستخدمين على تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهو ما يتمثل بالدور الذي يؤديه تقرير مجلس الإدارة نظرًا لدوره في تعزيز قدرات المستثمرين على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة **Coetsee and Pietersen (2008); Joshi et al. (2016); IASB (2010)**.

(٣) يرى المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA أن الإدارة تكون في وضع أفضل عند توفير المعلومات الوصفية لأسواق المال بما تمثله من أداة قوية لتوصيل معلومات عن كيفية تحقق القيمة وبيان مدى كفاءة الإدارة في الإشراف على الموارد المتاحة **CICA (2009)**.

(٤) يؤدي تقرير مجلس الإدارة دورًا رئيسيًا في رفع مستوى ملاءمة التقارير المالية لتلبية احتياجات المستثمرين، خاصة في ظل ما يتضمنه من العرض المبسط والكتابة باللغة العادية، وما يترتب ذلك من دعم واستكمال المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وهو ما ارتبط باعتبار تقرير مجلس الإدارة بمثابة **Critical Element** لتحقيق التطوير المنشود بالتقارير المالية وإتاحة الفرصة للمستثمرين على **Giovanni (2018); ICAEW (2008); IOSCO (2003)**.

أ- رؤية الشركة من خلال عيون الإدارة.

ب- تحسين الإفصاحات غير المالية

ج- توفير معلومات عن مكونات الأرباح والتدفقات، وبيان قابلية المكونات للاستمرار، وهو ما يدعم القدرة على بناء تنبؤات أكثر دقة عن الأرباح أو التدفقات.

٥) تؤكد طبيعة دور تقرير مجلس الإدارة بما يتيح من دعم القدرة على فهم السياق العام للقوائم المالية من خلال توفير معلومات عن العناصر غير المعترف بها بالقوائم والمخاطر على كونه قد بات يمثل **Deep Concept** يتجاوز مفهوم الإفصاح بالقوائم المالية إلى الاهتمام بشفافية الإفصاح وقدرته على تلبية احتياجات المستثمرين **(IASB (2010); Rezaei et al.(2021); FRC (2012)** .

ثانياً: تقرير مجلس الإدارة على المستوى الدولي وفي مصر:

يتناول الباحث فيما يلي عرضاً لتنظيم تقرير مجلس الإدارة بالعديد من دول العالم: -

١-الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت المطالبة بتطبيقه من خلال **SEC** منذ عام ١٩٦٨، وتلزم الشركات الأمريكية بتقديم تقرير تحليل ومناقشة الإدارة **MD&A** ، وبالتالي فهو تقرير إلزامي، وقد حدد الغرض منه **SEC** **(2003); IASB (2005); CICA (2009); Garefalakis et al.(2016); Villiers (2009)** :

أ- تفسير وصفي من خلال عيون الإدارة لكيفية أداء الوحدة الماضي والمركز المالي وآفاق المستقبل.

ب- مساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات أكثر دقة من خلال ما يتم توفيره من تعزيز الإفصاح المالي.

ج- توفير معلومات حول جودة الأرباح والتدفقات النقدية والتغير المتوقع بالأرباح، إضافة إلى مناقشة مؤشرات الأداء الرئيسية.

وقد ارتبطت الانهيارات المتوالية للشركات الأمريكية بتعديلات مستمرة على محتويات **MD&A** بهدف توفير **Consistent and Compelling Story** .

٢-المملكة المتحدة:

ينطلب التشريع البريطاني من الشركات إعداد تقرير يتضمن المراجعة التشغيلية والمالية لأداء الوحدة **OFR** ، ويتم تنظيم إعداده من خلال **ASB** من خلال معيار التقرير رقم (١)، وتضمن أن إعداد **OFR** يجب أن يعكس وجهة نظر المديرين، وتضمن المعيار تعريف **OFR** بأنه **(IASB (2005); Villiers (2009); Tan and Tarca (2013)** :

شرح وصفي مقدم ضمن التقارير المالية متضمناً الاتجاهات الرئيسية والعوامل الكامنة وراء التطوير والأداء والمركز المالي بالسنة التي تغطيها القوائم المالية أو التي من المحتمل أن تؤثر على مستقبل الوحدة، وتلا ذلك إصدار قانون الشركات ٢٠٠٦ والذي تضمنت فقراته المحتويات الواجب إدراجها بـ **OFR** كوصف للمخاطر الرئيسية ومراجعة عادلة لنشاط الشركة وبيان مركز أعمال

الشركة بما يتفق مع حجم وتعقيد الأعمال، وكلما كان مناسباً يمكن استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية.

٣- أستراليا:

قانون الشركات لسنة ٢٠٠٤ تضمن إعداد تقرير للمديرين حول كل من: عمليات الشركة، المركز المالي، استراتيجيات العمل وآفاق المستقبل، وتعتمد البورصة الأسترالية إرشادات إعداد تقرير مجلس الإدارة الصادرة عن **G100** والتي تضم كبرى شركات القطاعين: العام والخاص بأستراليا، ويلاحظ أن هذه الإرشاد تأثر كثيراً بالمنظمتين: البريطانية الكندية لتقرير مجلس الإدارة **IASB** (2009); **Villiers (2005)** .

٤- كندا:

في ٢٠٠٣ أصدرت إدارة البورصة الكندية متطلبات إعداد تقرير تحليل ومناقشة الإدارة **MD&A** وفقاً للتنظيم ١٠٢/٥١، وتضمنت تلك المتطلبات وصف **MD&A** باعتباره: شرح سردي من خلال عيون الإدارة لكيفية أداء الشركة لأعمالها خلال الفترة التي تعبر عنها القوائم المالية للشركة وآفاق المستقبل، كما أصدر **CICA** إرشادات إعداد **MD&A** المتضمنة ستة مبادئ (2009); **Villiers (2005)**; **CICA (2009)** .

٥- ألمانيا:

يعود التقليد الألماني لإعداد تقرير مجلس الإدارة إلى عام ١٩٣١، ويتم تنظيم التقرير حالياً من خلال متطلبات الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى المعيار المحاسبي الألماني رقم ١٥ **GAS 15** بعنوان تقارير الإدارة والمتأثر بمتطلبات الاتحاد الأوروبي والتنظيم الإنجليزي والكندي لتقرير الإدارة، ويتضمن المعيار تحديد محتويات تقرير الإدارة باعتباره وسيلة لتوفير المعلومات للمستثمرين من منظور الإدارة (2016); **Coetsee** (2005); **IASB** (2008); **and Pietersen** .

٦- الاتحاد الأوروبي:

تتعدد التوجيهات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وعلى سبيل المثال التوجيهين الرابع والسابع والذين تضمناً أهمية إعداد التقارير الإدارية لتوفير مراجعة عادلة لأداء ومركز الشركة المالي، إلى جانب وصف للمخاطر وحالات عدم التأكد الرئيسية التي تواجهها الشركة، وكلما كان ممكناً يجب توفير مؤشرات الأداء الرئيسية بما في ذلك عن المؤشرات عن القضايا البيئية والموظفين **IASB** (2016); **Catalfo and Wulf (2005)** .

٧- مصر:

وفقاً للمادة ٦٤ بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ فإنه على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية القوائم المالية للشركة وتقريرًا عن نشاطها خلال السنة المالية وعن مركزها المالي، كما نصت المادة ٦٣ على ضرورة اعتماد الجمعية العامة العادية للشركة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة، وهو ما تم تنظيمه بالمادة ٢٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، التي تضمنت ضرورة وضع تقرير مجلس الإدارة تحت تصرف المساهمين قبل اجتماع الجمعية العامة، كما صدر عن البورصة المصرية المادة ٤٠ من قواعد القيد والتي تضمنت إلزام الشركات بإعداد تقرير مجلس الإدارة وفقاً لما ورد بالملاحق رقم (١) باللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وباستعراض الوضع في مصر يعتقد الباحث أنه مشابه كثيراً للوضع في إيطاليا، حيث أن الشركات الإيطالية ملزمة بإعداد تقرير مجلس الإدارة وفقاً للتوجيهات الأوروبية التي تلزم الشركات بتوفير معلومات عن: الإدارة، وحملة الأسهم، وهيكل الحوكمة، والمكافآت، والتوقعات، ومؤشرات الأداء الرئيسية، والأحداث الهامة عقب انتهاء السنة المالية، والفرص والمخاطر، والمعلومات عن البيئة والموظفين، إلا أنه على الرغم مما سبق فإن مُعد التقارير المالية الإيطالي لديه حرية التصرف باختيار كمية ونوعية المعلومات التي يمكنه تقديمها في تقرير مجلس الإدارة، وذلك لغياب إطار تفصيلي يحدد محتوى وتنظيم هذا التقرير، وهو ما يمثل دافعاً قوياً لاعتبار هذا التقرير في ظل التنظيم الحالي باعتباره إفصاحاً اختيارياً *(Riccardo et al. (2013)*

وباستعراض الوضع على المستوى الدولي يتضح: أن كافة الدول تتعامل مع تقرير مجلس الإدارة باعتباره وثيقة تمكن المستثمرين من فهم أداء الشركة بطريقة لن تكون ممكنة إذا تم إتاحة القوائم المالية فقط، نظراً لدوره في دعم واستكمال المعلومات الواردة بالقوائم المالية، ولعل الاختلاف الرئيسي فيما بين الدول يتضح في كيفية بناء الإطار المنظم لإعداد تقرير مجلس الإدارة وفقاً لمدخل القواعد (الولايات المتحدة الأمريكية) أم مدخل المبادئ (إنجلترا)، أما فيما يتعلق بمصر: فيتضح أن إلزام الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بإعداد تقرير مجلس الإدارة جاء متضمناً توفير معلومات سبق توفير معظمها ضمن الملاحظة المرفقة بالقوائم المالية، وأيضاً لم تتم الاستفادة من مكونات تقرير مجلس الإدارة الصادر عن *IASB* عام ٢٠١٠، وهو ما يظهر افتقار التنظيم الحالي لتقرير مجلس الإدارة في مصر لوجود إطار محدد يحكم وينظم محتويات التقرير، وهو ما ترتب عليه قدر كبير من التباين بمحتويات التقرير فيما بين الشركات المدرجة بالبورصة المصرية

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لتقرير مجلس الإدارة وأولوية التطوير:

يؤكد استمرار عدم تماثل المعلومات فيما بين الإدارة والمستثمرين على الحاجة لدعم الإفصاحات الواردة بتقرير مجلس الإدارة، خاصة مع ما أثبتته العديد من الدراسات لقصور الإفصاحات الوصفية واعتبارها إفصاحاً غير مكتمل، إضافة لكون غالبية الأطر المنظمة لهذه الإفصاحات غير الزامية كما تتيح قدرًا عاليًا من المرونة لإدارة الشركات فيما يتعلق بمحتويات التقرير، إضافة لعدم تنظيم ما يتعلق بمستوى جودة ما يتم توفيره من المعلومات؛ *Giovanni (2018)* ، *KPMG (2001) Lobo and Zhou (2013)* ، وتتضح مشكلة القصور بتقرير مجلس الإدارة في ضعف مستوى ملائمة المعلومات الواردة به، وإغراق المعلومات الهامة منها بالكثير من المعلومات غير الهامة، وهو ما بات يطلق عليه: "فوضى التقارير الوصفية"، وترتب على ما سبق استمرار الفجوة المعرفية حول مدى قدرة الشركات على النمو المستدام، خاصة بالاقتصادات الناشئة، وذلك وفقاً لما أوضحه *Stephen Haddvill* رئيسي *FRC (2013) KPMG* ، وبالرغم من الدور الرئيسي لتقرير مجلس الإدارة في تفعيل جوهر عملية تطوير التقارير المالية من خلال توفير معلومات عن الفرص والمخاطر والاستراتيجيات المتبعة ونموذج الأعمال، إلا أنه يفتقد للقدرة على دعم قابلية المستثمرين لفهم الارتباط بين: الاستراتيجيات والمخاطر من ناحية، والأداء والمركز المالي من ناحية أخرى، وهو ما يتطلب العمل على تطوير تقرير مجلس الإدارة *KPMG(2013)* .

رابعاً: أولوية تطوير تقرير مجلس الإدارة:

حظي تطوير الإفصاح وزيادة شفافية محتويات التقارير المالية اهتمامًا كبيرًا بالسنوات الأخيرة، وذلك باعتباره *Enormous Challenge* لعلاج المشاكل التي يعاني منها نموذج التقرير المالي الحالي *(2017) Jedrzejka (2009) FRC* ، وترتب على هذا الاتجاه اعتبار تنظيم الإفصاح بمثابة قضية عالمية تتحدد مسبباتها فيما يلي *ICAEW, (2013); Alhtaybat et al.(2012); Maggio and Pagano (2018); ECGI (2015); ICAS(2016); IASB(2013)* :

- أ- توالي الأزمات والانهيارات المالية وتدويل أسواق المال المحلية.
- ب- انخفاض مستوى القابلية للمقارنة على المستويين المحلي والدولي فيما يتعلق بالإفصاحات الواردة بتقرير مجلس الإدارة.
- ج- وفقاً لنظرية التنظيم وهي إحدى النظريات المفسرة للإفصاح الإلزامي والاختياري، فإن سوق المال هو الدافع الرئيسي للمطالبة بالتنظيم، وغالبًا ما يكون الدافع هو الحد من فشل السوق في

تلبية احتياجات المستثمرين للمعلومات، وبالتالي يتم النظر لتنظيم الإفصاح باعتباره وسيلة لاستعادة فعالية الأسواق.

د- صغار المستثمرين نادرًا ما تتحقق استفادتهم من إفصاحات الشركات التي غالبًا ما تتجه إلى المستثمر الممثل في مؤسسة، وهذا المستوى من عدم التماثل بين صغار وكبار المستثمرين يمثل أحد أهم موجبات تطوير الإفصاح المحاسبي لحماية ثروات صغار المستثمرين.

هـ- الآثار الإيجابية المتعددة المترتبة على تنظيم الإفصاح وأهمها دعم قدرة الشركات العاملة بدولة لديها تنظيم جيد للإفصاح على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، مقارنة بانخفاض هذه القدرة بالشركات العاملة بدول لديها تنظيم ضعيف للإفصاح.

كما تتضح أهمية تطوير الإطار المنظم لتقرير مجلس الإدارة من خلال التغيير المستمر باحتياجات المستثمرين وتزايد اعتمادهم على المعلومات الوصفية المرفقة، خاصة إذا ما تم إعدادها بما يكفل التركيز على المسائل الهامة (Tlou (2012) ، وذات الأمر توصل إليه CFA من خلال الاستقصاء الذي أجراه، والذي أوضح تركيز المستثمرين على دعم مستوى جودة واكتمال المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة كمدخل للحد من التعقيد المتزايد بالتقارير المالية CFA (2013) ، وفي إطار ما سبق عرضه من أوجه قصور ترتبط بتقرير مجلس الإدارة وما يترتب عليها من خفض إمكانية الاستفادة من أوجه أهمية التقرير السابق عرضها يقترح الباحث بناء إطار مقترح لتنظيم إعداد تقرير مجلس الإدارة، وذلك بما يكفل التغلب على أوجه القصور السابق عرضها، إضافة لدور الإطار المقترح في تفعيل الاستفادة من المعلومات الواردة بالتقرير، وهو ما يتناوله الباحث فيما يلي.

خامسًا: الإطار المقترح لتنظيم إعداد تقرير مجلس الإدارة:

يتناول الباحث فيما يلي مكونات الإطار المقترح لتنظيم إعداد تقرير مجلس الإدارة:

١/ خامسًا: أهداف الإطار المقترح لتقرير مجلس الإدارة:

تتمثل الأهداف المتوقعة التي يعتقد الباحث بإمكانية تحقيقها من خلال صياغة إطار مقترح لتنظيم إعداد تقرير مجلس الإدارة بالبيئة المصرية فيما يلي :-

أ- دعم قدرة المستثمرين على تخصيص الموارد بكفاءة، إضافة لدعم قدرتهم على مساءلة الإدارة، وهو ما يعزز من مستوى كفاءة سوق المال (North (2011); EFRAG (2013) .

ب- إيجاد فرص متكافئة للمستثمرين، سواء كانوا من صغار المستثمرين أو مؤسسات كبرى، وذلك تلبية لما يعرف *Disclosure Duty* وما يتطلبه من ضرورة تجنب إيجاد انطباعات زائفة

لدى قارئ التقرير المالي بالتركيز على نوعية محددة من الأخبار الإيجابية وتجنب الإفصاحات السلبية (Glover (2012); Roychowdhury and Sletten (2012) .

- ج- توفير إطار متماسك يساعد على إعداد تقرير قائم على الحقائق، بما يتيح للمستثمرين القدرة على النظر إلى الموارد واستخداماتها من خلال عيون الإدارة (2009) *CICA* .
- د- دعم القدرة التفسيرية للمعلومات بتقرير مجلس الإدارة في تفسير المعلومات الواردة بالقوائم المالية، دعم التي غالبًا ما تكون بها نسبة مرتفعة من التعقيد (2018) *FRC* .
- هـ- تفعيل الأفكار الحديثة بتقرير مجلس الإدارة، وهي الأفكار التي أثبتت كلاً من البحث المحاسبي والممارسة جدواها في دعم الإفصاحات المتعلقة بالموارد غير الملموسة غير المعترف بها بالقوائم المالية والمعلومات عن المخاطر وغيرها من المعلومات الجوهرية المتعلقة بقدرة الوحدة على تحقيق القيمة (2021) *EY* .
- و- العمل على إزالة التعارض بين مكونات تقرير مجلس الإدارة، وفقاً لبيان الممارسة الصادر عن *IASB* والتنظيم المصري لتقرير مجلس الإدارة ، حيث أن تقرير مجلس الإدارة وفقاً للتنظيم المصري لا يتفق شكلاً أو مضموناً مع محتويات تقرير مجلس الإدارة، وفقاً لبيان الممارسة الصادر عن *IASB*، الأمر الذي يعتقد الباحث بتأثيره السلبي على دور هذا التقرير في تلبية توقعات مستخدميها، خاصة مع اتجاه الكثير من الشركات المصرية لتوفير المعلومات الواجب إدراجها بتقرير مجلس الإدارة ضمن تقرير الاستدامة، وهو التقرير الذي لا يمثل جزءاً من التقارير المالية (2021) *IASB*
- ن- تحقيق الهدف الرئيسي من الإفصاح المتمثل في *Richness of Communication* من خلال دعم مدى الإفصاح (كمية المعلومات الموفرة فعلياً)، وانتشار الإفصاح عبر الموضوعات المختلفة مالي أو غير مالي، مستقبلي أو تاريخي، كمي أو نوعي، وهو ما يساعد على تلبية احتياجات المستثمرين للمعلومات اللازمة لمساءلة الإدارة بعيداً عن اعتياد سوق المال على السرية واعتبارها عنصر رئيساً لممارسة السلطة (2016); *Lepadatu and Garefalakis et al.* (2009) *Pirnau* .
- ٢ / خامساً: بناء الإطار المقترح وفقاً للمدخل المختلط:
- يتوافر مدخلان لبناء الإطار المقترح هما (2008) *ICAEW* :
- مدخل القواعد: وسيلة لإنشاء طريقة لا لبس فيها عند إعداد التقارير، وتكون قابلة للإدارة بشكل كبير، مما يحمل خطر *Creative Compliance* من خلال استخدام أساليب للتحايل على القواعد دون انتهاك فعلي لها.
- مدخل المبادئ: "المبدأ" بيان عام يقدم دعم واسع النطاق للحقيقة، ويعمل كدليل لعملية إعداد التقارير، وتتفق منهجية هذا الأسلوب مع غرض التقرير المالي وهو التوصل للعرض الحقيقي العادل.

وتفضل العديد من الدراسات الاعتماد على مدخل المبادئ المتبع عند إعداد *IFRS*، وذلك لإتاحة قدر من المرونة التي تحتاجها الشركات عند تطبيق المعايير على المستوى الدولي، ولذا بات ينظر لهذا الأسلوب باعتباره التنظيم الأفضل، خاصة في ظل ما يتيح من إمكانية بناء إطار يوجه إعداد تقرير مجلس الإدارة، وهو ما يؤيده *IASB (2008) Black*; *Villiers (2009)* ، بينما يرى البعض أن منهج المبادئ قد تقابله مشاكل ممثلة في إمكانية عدم وجود جهة فاعلة لاتخاذ إجراءات قانونية حالة مخالفة المبادئ، ولذا فإن منهج القواعد بعويبه سيظل الأفضل، خاصة مع ما يترتب عليه من قدر أكبر من الثقة بالتقرير مقارنة بالمبادئ، كما أنه يمثل الملاذ الآمن للحماية من المخاطر القضائية التي قد يتعرض لها المحاسبون والشركات *Bratton (2003)* ، ويعتقد الباحث بضرورة التطبيق المختلط لكلا المدخلين، فمدخل المبادئ هام جداً لدعم قدرة المعدين على إصدار أحكام مهنية دقيقة، في حين أن أهمية مدخل القواعد تتمثل في توفير إرشادات تطبيقية وتحديد للمعلومات الأساسية الواجب توفيرها بتقرير مجلس الإدارة وآليات التقرير عنها، ويؤيد اقتراح الباحث ببناء الإطار المقترح وفقاً للمدخل المختلط ما يلي:

(١) متطلبات الإفصاح الجاهزة والمعدة سلفاً (مدخل القواعد) لم تعد صالحة بمفردها، باعتبارها لم تمنع حدوث الأزمات، والاستمرار بتطبيقها بمفردها سيمثل عودة للوراء، خاصة مع ما يرتبط بتطبيقها من زيادة مستوى التعقيد وما يؤدي إليه من حجب الرؤية الحقيقية العادلة لأعمال الشركة، إضافة إلى التكلفة المرتفعة لضمان الامتثال للقواعد *Davidoff and Hill (2012); ICAEW(2008)* .

(٢) يرى *IASB* أنه ليس من المناسب التحديد الدقيق للمعلومات الواجب الإفصاح عنها بتقرير مجلس الإدارة، أو حتى كيفية تقديمها الا على سبيل الاسترشاد، كما يرى *IASB* أن الأولوية يجب أن توجه نحو تحديد المبادئ المنظمة لإعداد التقرير، مع تحديد خصائص جودة ما يتم توفيره من معلومات، وبالتالي يمكن للشركة النظر في يتم توفير معلومات محددة وفقاً لمدى ملاءمتها، وذلك لتجنب الإفصاح النمطي *IASB (2016) IASB (2018A) IASB (2020)* .

(٣) على الرغم من أن الخلاف الأكاديمي حول مدخلي القواعد أم المبادئ قد تم حسمه أكاديمياً إلى أفضلية مدخل المبادئ، إلا أن ذلك يصطدم مع أفضلية نموذج تقرير مجلس الإدارة المعد بأمريكا وفقاً لمدخل القواعد (في ظل تطبيق محدود للمبادئ) مقارنة بمستوى ذات التقرير بالمملكة المتحدة، حيث يتم الاعتماد على مدخل المبادئ *McInnes et al.(2007); ICAEW (2008) ; Villiers (2009); Tan and Tarca (2013); Sundvik (2019)* .

٤) الاتجاه المتزايد نحو مدخل المبادئ بمفرده وإتاحة قدر عال من المرونة عند إعداد التقارير سيترتب عليه خفض قابلية تقرير مجلس الإدارة للمقارنة، خاصة في ظل مبادئ غير محددة بوضوح *Siddaway and Wood (2019); Lee and Lee (2020); Villiers (2009)*.

٥) المنهج التنظيمي المرن للتقارير الوصفية المستند إلى قواعد مرنة وإرشادات توضيحية يتماشى كثيراً مع رؤية *FRC* لإعداد تقرير مجلس الإدارة التي تتضمن تشجيع الشركات على دعم مستوى الوضوح والحد من استخدام القواعد التفصيلية التي ستحول التقرير إلى مجرد عملية تدوين، وهو ما يمنع الإدارة من المرونة اللازمة للتعبير عن قصة الشركة من وجهة نظرها *Giovanni (2018); FRC (2015); FRC (2018)*.

بناء على ما سبق: فإن الاعتماد على منهج المبادئ بمفرده عند إعداد الإطار المنظم لتقرير مجلس الإدارة سيترتب عليه اختلاف كبير بمحتويات التقرير وعدم قابليتها للمقارنة، كما أن الاعتماد على مدخل القواعد بمفرده سيؤدي لانتشار استخدام أسلوب *Checklist*، حيث يتم إعداد قائمة بالعناصر الواجب الإفصاح عنها، ويتم توفيرها للتأكد من الامتثال، بغض النظر عن مدى أهمية ما يتم الإفصاح عنه من معلومات، ولذا فإن الباحث يرى بناء الإطار المنظم لإعداد تقرير مجلس الإدارة في إطار الدمج بين المدخلين: القواعد والمبادئ، ويؤيد *ICAEW* الاقتراح السابق، حيث يرى أن كلا المنهجين متداخلان بالفعل، حيث أن *FASB* يعتمد على مدخل القواعد المستندة للمبادئ، كما أن *IASB* يعتمد على مدخل المبادئ التي لها إرشادات تنفيذ مفصلة، خاصة مع تزايد التطبيق الدولي *(ICAEW(2008)*، وبناء عليه: فإن المدخل المختلط لبناء الإطار المقترح يتضمن ما يلي:

أ- تحديد المبادئ التي يسترشد بها المعدون (مدخل المبادئ).

ب- بيان عناصر التقرير الرئيسية (مدخل القواعد).

ج- تحديد أهداف الإفصاح الخاصة بكل عنصر من عناصر التقرير الرئيسية (مدخل المبادئ)

٣/ خامساً: المبادئ المقترحة الاعتماد عليها عند إعداد تقرير مجلس الإدارة:

أكد *IASB* أنه رغم كون تقرير مجلس الإدارة هو أحد أكثر الأقسام فائدة في التقرير السنوي إلا أن العديد من البلدان المعدة للتقرير ليس لديها مبادئ توجيهية تحكم إعدادها، وبالتالي فإن صياغة مبادئ تحكم إعداد تقرير مجلس الإدارة سيمثل عاملاً هاماً لمساعدة المعدين على إصدار أحكامهم المهنية، مما يترتب عليه إيجاد تواصل أكثر فعالية مع المستثمرين *(IASB (2009)*، ويعرض الباحث فيما يلي المبادئ المقترحة لتنظيم إعداد وتقديم تقرير مجلس الإدارة: -

١- مبدأ الاكتمال:

يجب أن توفر التقارير معلومات مكتملة وكافية لعملية إتخاذ قرارات أكثر استنارة، ويتحقق الاكتمال من خلال عرض التقرير جوهر ما يتجه لعرضه متجنباً اللغة الترويجية والمبالغة، وتجب مراعاة أن التركيز على الاكتمال لا يعني التضحية بالعمق المطلوب بالمعلومات، وهو ما يتطلب توفير كافة المعلومات الهامة حول الموضوع وليس كل المعلومات المتاحة للإدارة، ويتطلب الوصول للاكتمال جهداً إدارياً كبيراً لمعالجة وتوصيل المعلومات بشكل يجعلها قابلة للفهم، كما يتطلب تحقيق الاكتمال الذهاب لأكثر من متطلبات الإفصاح المحددة كلما كان ذلك ضرورياً لضمان الإفصاح الدقيق عن جوهر المعاملات *Should go beyond Requirements if IASB (2010); IASB (2021); CFA(2013); FRC (2018); CICA necessary (2009)* .

٢- مبدأ تماثل الرؤية:

يتطلب هذا المبدأ من خلال تماثل المعلومات فيما بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يتحقق من خلال الإفصاح عن المعلومات المستخدمة داخلياً لأغراض عمل الإدارة، ويمثل تمكين المستثمرين من الرؤية من خلال منظور الإدارة المبدأ الرئيسي الحاكم لإعداد تقرير مجلس الإدارة وفقاً للعدد من المنظمات المهنية والتنظيمية مثل: *ASB, SEC, IASB, CICA*، وفي ذات الصدد فقد أكد *IASB* أن المقصود بمنظور الإدارة موظفو الإدارة العليا الذين يملكون السلطة والمسئولية *IASB (2010); IASB (2021); CICA (2009); Villiers (2009)* .

٣- مبدأ التوسع في استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية *KPIs* :

يتطلب تمكين المستثمرين من الرؤية من خلال منظور الإدارة ضرورة التوسع في الاعتماد على مؤشرات الأداء الرئيسية *KPIs*، والتي تمثل المقاييس التي تعتمد عليها الإدارة عند أداء أو تقييم الأعمال، وذلك باعتبارها قياس كمي أو دليل وصفي يصف كيفية إدارة الأعمال، أو تكون مقياساً كمياً يقدم دليل عن الأداء *IASB (2019) IASB (2020)*، ويركز حالياً المستثمرون على *KPIs* عند تقييم أداء الوحدة وأفاق المستقبل، وهذه المؤشرات قد تكون مالية أو غير مالية، والهدف الرئيسي منها: بيان محركات القيمة الرئيسية ومدى التقدم بهذه المحركات، ويجب على الإدارة تحديد المؤشرات الرئيسية الواجب الإفصاح عنها لضمان التعبير الصادق عن رؤية الإدارة، وفي ذات الصدد فقد أكد *IASB* على ضرورة الإفصاح عن المؤشرات المالية وغير المالية المستخدمة إدارياً، وذلك لتقييم مدى التقدم في تحقيق الأهداف، إضافة لأهميتها للمستثمرين في فهم الوحدة *IASB (2010); IASB (2021); CICA (2009); Villiers (2009)*، وفي ذات الصدد تجدر الإشارة إلى نتيجة استقصاء أجرته مؤسسة *Deloitte*، حيث تم التوصل إلى: أن ٩٩ % من

المجيبين يرون **KPIs** المشتقة من القوائم المالية بمفردها لا تستطيع أن تعبر عن نقاط القوة أو الضعف بالشركة، كما أوضحت الدراسة التي تمت على ٣٥٠ شركة بريطانية: أن ٧٠ % منها وفرت معلومات عن **KPIs (2020) Deloit** ، ويؤيد الباحث المطالبة بارتباط الإفصاح عن مؤشرات الأداء بتقرير مجلس الإدارة بما يلي **IASB (2021); Garefalakis et al.(2016); ASB (2006)** :

- شرح تعريف المؤشر وطريقة حسابه.
- توضيح الغرض منه.
- بيان مصدر بيانات المؤشر، وشرح الافتراضات الرئيسية.
- حالة تعديل بيانات القوائم المالية لحساب المؤشر، ويجب الإفصاح عن هذه الحقيقة.
- بيان التغيرات في المؤشرات المستخدمة أو بطريقة حسابها مقارنة بالسنوات السابقة.
- بيان كيف يساهم المؤشر بفهم ما تم مناقشته من معلومات.
- بيان كيف يرتبط مؤشر الأداء بأي مؤشرات أداء أخرى وكيفية التأثير المتبادل بينهما.
- الإفصاح عن قيمة المؤشر بالسنة السابقة، وحالة اختلاف طريق احساب عن الشركات المماثلة فيجب وصف الاختلافات.
- حالة استخدام مؤشرات بخلاف الواردة بالإطار المنظم، فيجب الإشارة لذلك وتفسير أهمية المؤشر.

٤- مبدأ دعم واستكمال المعلومات الواردة بالقوائم المالية:

يمثل تقرير مجلس الإدارة عاملاً رئيساً لفهم الأداء والمركز المالي للوحدة، حيث يجب أن يعمل كأداة لدعم وإكمال المعلومات بالقوائم المالية، من خلال تحليل بيانات الأداء والعرض المتسق للمعلومات المستقبلية والمساعدة على فهم الظروف والأحداث الماضية وآثارها المستقبلية، وذلك دون ازدواجية أو تكرار لما سبق عرضه بالقوائم المالية أو الملاحظات، حيث يحتاج المستثمرون أن يقال الشيء فقط مرة واحدة **CICA (2009); CFA (2013); ICAS (2018); IASB (2010); IASB (2021)** .

٥- مبدأ التوجه المستقبلي:

يجب أن يمثل التوجه المستقبلي أحد الاعتبارات الموجهة لعمل معدي تقرير مجلس الإدارة ، وهو ما يتطلب شرح القرارات والأحداث الماضية في سياق ما إذا كان من المحتمل أن تكون مؤشراً أو لها تأثير هام على الأداء المستقبلي، ويتضمن هذا التوجه وصف الاستراتيجيات الإدارية والفرص والمخاطر التي ترى الإدارة أنها من المحتمل أن تؤثر على آفاق المستقبل، وقد أكد **IASB** أن توفير هذه المعلومات يتطلب الدراسة المتأنية للاتجاهات وحالات عدم التأكد المحيطة بالوحدة ،

وهذه المعلومات يجب أن تركز على إمكانية التغيير بالأداء والمركز المالي ولماذا يحدث التغيير، كما طالب **IASB** بضرورة أن يتضمن التقرير الحالي التوقعات بالتقرير السابق، ومقارنتها بالأداء الفعلي بالتقرير الحالي؛ بحيث يدرك المستثمرون مدى احتمالية أن يكون الأداء الحالي مؤشراً على الأداء المستقبلي، ويراعى أن توفير المعلومات المستقبلية بالعديد من الدول يرتبط فيما يعرف بـ **Safe Harbour** فيما يعرف بأحكام الملاذ الآمن لحماية المعدين من تحمل المسؤولية تجاه المعلومات المستقبلية **IASB (2021)**; **Villiers (2009)**; **FRC (2018)**; **CICA (2009)**; **IASB (2010)** .

٦- مبدأ التركيز على استراتيجية تحقيق القيمة للمستثمرين:

يجب توفير المعلومات التي يحتاجها المستثمر الرشيد الذي يريد أن يتخذ قرار الاستثمار في ضوء بناء وجهة نظر خاصة به حول قدرة الوحدة على تحقيق القيمة وإمكانية تراكمها مرور الزمن، ويتطلب ما سبق: دمج المعلومات الكمية والوصفية بطريقة تتيح فهم نموذج واستراتيجية الوحدة لتحقيق القيمة **Garefalakis et al.(2016)**; **CICA (2009)** .

٧- مبدأ استخدام النسق المناسب لعرض المعلومات:

يعتقد الباحث بأهمية استخدام أسلوب العرض المناسب لطبيعة المعلومات المعروضة بتقرير مجلس الإدارة، حيث أن أسلوب القوائم قد يكون مناسباً لتسليط الضوء على العلاقات بين العناصر، بينما الجداول قد تكون مناسبة للمعلومات المتضمنة مبالغ، أو للمقارنة، أو الكميات الكبيرة من البيانات، أما الأسلوب الوصفي فقد يكون مناسباً لوصف حدث أو معاملة، وكذلك لوصف التغييرات الهامة بالاستراتيجيات.

وأخيراً: فإن أسلوب الرسوم البيانية غالباً ما يستخدم لتبسيط البيانات المعقدة وتبسيط الضوء على اتجاهات البيانات، إضافة للاستخدام ككملة للبيانات المعروضة ضمن الجداول **IASB (2018)**; **Giovanni (2018)**; **EY (2017)**; **Deloitte (2017)**; **FRC (2017)**; **(2017)** .

٨- مبدأ الأهمية النسبية:

يجب التركيز على توفير المعلومات ذات الأهمية بهدف التعبير عن القصة الشاملة للأعمال، حيث أن من أهم واجبات الإدارة أن توفر للمستثمرين الرسالة الأساسية المتضمنة رؤيتها للأعمال **(2013) CFA** ، وترى العديد من الدراسات أن الإفصاحات الوصفية بحاجة لمستوى أعلى من الأهمية مقارنة بالمعلومات الواردة بالقوائم المالية، وذلك لأن الإفصاح المكثف المتضمن توفير الكثير من المعلومات الوصفية غير الهامة التي تحجب المعلومات الهامة **Obscuring** **Material Disclosure**، وهو ما يحد كثيراً من قدرة المستثمرين على فهم المعلومات واتخاذ القرارات، ولذا لابد من ممارسة المعدين للحكم المهني لتحديد ما هو هام فعلاً ليتم الإفصاح عنه

بتقرير مجلس الإدارة (2013); ICAS ; FRC (2012); Giovanni (2018) CFA (2013); CICA(2009); (2011)، ويعتقد الباحث أن تحديد المعلومات الهامة تنقصه الكثير من الموضوعية لوجود العديد من العناصر ضمن المنطقة الرمادية بين ما هو هام وما هو غير هام، وبالتالي فإن التحديد الدقيق لما هو هام يتطلب الاعتماد على المؤشرات التالية: (2016) GRI; (2021) EY; (2014) KPMG; (2015) IIRC :

- ١) المعلومات المتعلقة بالمسائل الرئيسية.
- ٢) المعلومات المستخدمة من خلال الإدارة.
- ٣) المعلومات المستخدمة للتواصل مع أسواق رأس المال.
- ٤) بناء مؤشرات لتوجيه عملية التقييم (ما هي الموضوعات الهامة؟ ولمن؟).
- ٥) أثر العنصر محل التقييم على قرارات المستثمرين.
- ٦) تحديد أولويات الموضوعات.
- ٧) مراجعة نتائج التقييم بالعرض على المستثمرين لضمان قدرتها على تلبية احتياجاتهم من المعلومات.

٩- مبدأ أولوية منظور المستثمر:

المقصود بأولوية منظور المستثمر: أن يكون المستثمرون نقطة البداية عند تطوير الإفصاح، وتذكر الغرض الرئيسي للتقرير المالي وهو: مساعدتهم عند اتخاذ القرارات، وقد أكد رئيس اللجنة الاستشارية لتطوير التقرير المالي CIFIR على ضرورة أن يلتزم المنظمون بمنظور المستثمر عند اعتماد آليات تطوير التقارير المالية، وذلك في إطار كون المستثمرين يمثلون المستخدم الرئيسي للتقرير المالي، إضافة لضرورة تفعيل دور التقرير المالي في حماية استثماراتهم; (2011) Said (2014) Spasić and Denčić; FRC (2012); SEC (2014)، ويعتقد الباحث أن اعتماد المنظمون على فرضية تعدد مستخدمي التقرير المالي غالباً ما يؤدي لضغوط على جهات إعداد المعايير والمنظمين لجعل التقارير ملبية لاحتياجات جميع أصحاب المصالح، وهو ما يصطدم بما أكدته FRC من: أن *The Reality is that we cannot meet this spiration*، حيث يترتب على تعدد المستخدمين أن تكون المعلومات OK لمعظم المستخدمين، ولكنها لن تصبح Ideal لأي طرف من المستخدمين (FRC(2009:b)، وفي ذات الصدد يرى كلا من ASB, ICAEW: أن تقرير مجلس الإدارة لا يجب أن يتجاوز احتياجات المستثمرين، في حين أن الاحتياجات الأخرى لباقي أصحاب المصالح يمكن تلبيتها من خلال Separate Reporting Processes، مثل: تقرير المسؤولية الاجتماعية أو تقرير الاستدامة، ويعتمد هذا الاتجاه على اعتبار أن مقدمي رأس المال يتمتعون بمكانة متميزة بالنسبة لباقي أصحاب

المصالح، وبالتالي فإن تحديد مجموعة واحدة من المستخدمين لتقرير مجلس الإدارة سيكون أفضل ويتيح جودة وتركيزاً أعلى، كما أن تلبية احتياجات المستثمرين سيعني تلبية احتياجات المستخدمين الآخرين (2009) Villiers .

ويرتبط مبدأ أولوية منظور المستثمر بإشكالية هامة يعتقد الباحث بضرورة مناقشتها، وتتمثل في تحديد من هو المقصود بالمستثمر؟ هل المقصود به المستثمر المتمثل في كبرى المؤسسات التي تقوم بالاستثمار بالأسهم (المستثمر المؤسساتي) أم المستثمر الفرد (المستثمر الصغير)؟، يعتقد الباحث أنه رغم أهمية هذه القضية إلا أنها لم تأخذ حيزاً مناسباً بالبحث المحاسبي، ويعتقد الباحث أن المشكلة تنشأ من خلال كون المزايا المترتبة على تطوير الإفصاح تفيد الفئات المختلفة من المستثمرين وفقاً لمدى تطور هذه الفئات، وهو ما يعني استفادة أكبر للمستثمر المؤسساتي باعتبارهم أكثر تطوراً وقدرة على الاستفادة من القدر الأكبر من المعلومات مقارنة بصغار المستثمرين، وهو ما يتطلب صياغة أوجه تطوير الإفصاح بما يخدم صغار المستثمرين باعتبارهم المقدم الرئيسي لرأس المال *(2020) Davidoff and Hill* *Enache, and Hussainey;* وفي المقابل، هناك من يرى أن محاولة تبسيط مخرجات نموذج التقرير المالي لتتناسب احتياجات صغار المستثمرين سيكون أمراً غير فعال ويضر بكافة فئات المستثمرين، نظراً لما يترتب عليه من عدم توفير المعلومات الكافية، وهو ما يؤثر سلباً على مستوى كفاءة السوق، حيث أن السوق الكفاء تكون أسعار الأسهم انعكاساً للمعلومات المتاحة *(2018) Giovanni*، والرد على هذا الرأي يتمثل في كون فرضيات كفاءة السوق لا زالت محل جدل كبير، كما أن تغيرات الأسعار لا تعبر دائماً عن الارتباط بالمعلومات المتاحة، إضافة إلى: أن قرارات كبار المستثمرين قد تكون غير منطقية بالنسبة لصغار المستثمرين، خاصة مع ما يتاح لهم من معلومات وإمكانياتهم الكبيرة في جمع ومعالجة وتحليل المعلومات والاستفادة من الأخطاء، وهو ما لا يتاح لصغار المستثمرين *(2013) Lawrence; (2015) Deakin* .

بناء على ما سبق: يعتقد الباحث أن الإطار المنظم إعداد تقرير مجلس الإدارة يجب أن يتم بناؤه في إطار احتياجات صغار المستثمرين، وذلك وفقاً للمبررات التالية: -
أ- يمكن لكبار المستثمرين التواصل مع إدارة الوحدة للحصول على ما يحتاجونه من معلومات، وهو ما اعتبرته العديد من الدراسات المصدر الأكثر أهمية للمعلومات بالنسبة للمستثمر المؤسساتي، وهو ما لا يتاح لصغار المستثمرين *(2013) EFRAG; (2011) Hewitt* .

ب- التقرير المالي يجب أن يخدم احتياجات هؤلاء الذين يقدمون رأس المال ويتحملون المخاطر، والذين يمثلون القيمة المتبقية من صافي أصول الشركة وجميع المطالبات الأخرى تسبق مطالبهم، ولذا فإن الهدف الرئيسي للتقرير المالي بكافة محتوياته يجب أن يكون تقديم المعلومات التي

يحتاجها صغار المستثمرون، وهو ما يتطلب معرفة رؤيتهم للإفصاح الحالي، وهل يلبي احتياجاتهم؟ وما هو التغيير المطلوب لزيادة مستوى شفافية ما يقدم لهم من معلومات لتفعيل دورهم في مساءلة الإدارة وتقييم مدى كفاءتها في إدارة الموارد المتاحة؟ (CFA (2013) .

ج- يمثل منظور المستثمر الأساس الذي يجب الاعتماد عليه عند تحديد المعلومات الهامة، وهي المعلومات التي يمكن أن تحدث فرقاً بقرارات المستثمرين، (IFAC, (2012); CFA (2007)، ويعتقد الباحث أن هذا الاعتبار يمثل الآلية التي يمكن من خلالها تفعيل مبدأ الأهمية النسبية.

١٠- مبدأ المساءلة:

يمثل تقرير مجلس الإدارة مدخلاً هاماً لتفعيل قدرة المستثمرين على تقييم مدى كفاءة وفعالية إدارة المنشأة في الوفاء بمسئولياتها عن استخدام الموارد الاقتصادية وفقاً لما ورد بالأهداف أرقام ٤ ، ٢٢، ٢٣ من الإطار الفكري الصادر عام ٢٠١٨ (IASB (2018 b) ، ويأتي التأكيد السابق في إطار ما أوردته العديد من الدراسات من أن التقارير الوصفية تمثل الإدارة الرئيسية لمسألة الإدارة، نظراً لما تحتويه من معلومات هامة لمساءلة الإدارة، علماً بعدم توافر هذه المعلومات بالقوائم المالية (EFRAG (2013); Taurigana and Mangena (2014) ، ويعتقد الباحث أن تفعيل هدف المساءلة بات يمثل أولوية للمستثمرين، خاصة في مع توالي الأزمات والانهيئات المالية ، وحاجة المستثمرين للتحقق من مدى استخدام الإدارة للموارد المتاحة وفقاً للأهداف والاستراتيجيات المعلنة، إضافة للتحقق من كفاءة استخدام الإدارة للموارد المتاحة.

١١- مبدأ الإلزام:

أصدر IASB بيان الممارسة المنظم لإعداد تقرير مجلس الإدارة، وورد به كونه تقريراً غير ملزم، بمعنى أن عدم تطبيقه لا يؤثر على مدى الامتثال بتطبيق IFRS، وذات الأمر أكد عليه IASB بالتطوير المقترح بعام ٢٠٢١ (IASB (2021)، ويعتقد الباحث بضرورة تعديل الاتجاه السابق بأن يكون إعداد تقرير مجلس الإدارة ضمن نظام إفصاح إلزامي، ويعتمد هذا الرأي على ما يلي

(IASB, (2009); Tlou (2012); IASB (2010) :

أ- اعتبار تقرير مجلس الإدارة كجزء من التقرير المالي ((وفقاً لما ورد ببيان الممارسة الصادر عن IASB)) يتطلب أن يتم إعداده بشكل إلزامي، واعتبار عدم توفيره للمستثمرين مؤثراً على مدى امتثال الشركة بتطبيق IFRS، خاصة في إطار دوره في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات التي لا يتم توفيرها ضمن التقارير المالية.

ت- عدم الإلزام بتطبيق بيان الممارسة يجعل محتويات تقرير مجلس الإدارة غير قابلة للمقارنة فيما بين الشركات.

١٢- مبدأ الالتزام بخصائص جودة المعلومات:

يعتقد الباحث بإمكان تحديد خصائص جودة المعلومات التالية ضمن الإطار المنظم لإعداد تقرير مجلس الإدارة (IASB (2021); GRI (2016); IIRC (2021); CICA (2009) :

أ- التوازن *Balance*: توازن الإفصاح فيما بين الأخبار الجيدة والسيئة.

ب- الدقة *Accuracy* وتتحقق دقة المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة من خلال:

- أن تصف المعلومات وصفاً دقيقاً ما تتجه لوصفه.

- أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء الهامة.

- أن تكون التقديرات محددة بوضوح.

- أن تكون الأحكام المهنية ترتبط بإيضاح ما تم الاستناد إليه عند إصدارها.

- تأكيدات تتسم بالمعقولية وتستند لمعلومات كافية.

ج- الوضوح *Clarity*: وتتحقق خاصية الوضوح من خلال استخدام لغة واضحة، وتجنب

المصطلحات الفنية غير الضرورية، إضافة لاختيار النسق المناسب لعرض المعلومات إما بشكل

وصفي أو قوائم أو جداول.

د- الإيجاز *Conciseness*: تكون المعلومات موجزة من خلال تجنب كلاً من المعلومات العامة

والازدواجية، إضافة لاستخدام جمل قصيرة ومنظمة.

هـ- القابلية للمقارنة *Comparability*: أن تكون المعلومات المفصح عنها بالعام الحالي قابلة

للمقارنة بما سبق عرضه بالأعوام السابقة.

و- القابلية للتحقق *Verifiability*: فالمعلومات الممكن التحقق منها تساعد على اكتساب ثقة

المستثمرين، ويمكن دعم هذه الخاصية من خلال:

- تضمين المعلومات الممكن إثباتها.

- توفير معلومات حول المدخلات وطريقة الحساب.

ويراعى أن بعض المعلومات الهامة يجب الإفصاح عنها حتى لو كانت غير قابلة للتحقق؛

لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات، مع إيضاح الافتراضات الأساسية لبناء هذه المعلومات.

ز- التماسك *Coherence*:

ويقصد بالتماسك أن:

- يقدم تقرير مجلس الإدارة المعلومات بطريقة تسمح للمستثمرين بربط هذه المعلومات

بالمعلومات الواردة بالقوائم المالية.

- ضرورة تفسير أي تناقض (إن وجد) بين معلومات تقرير مجلس الإدارة والمعلومات الواردة

بالتقارير الأخرى للشركة.

ويؤكد الباحث على ما ورد ببيان الممارسة الصادر عن *IASB* باعتبار خصائص جودة المعلومات الواردة بالفصل الثالث بالإطار الفكري للتقارير المالية كمرجعية أساسية يجب الاستناد إليها، إضافة للخصائص السابقة.

١٣- مبدأ الامتثال:

يجب أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة تحديداً واضحاً وصريحاً بأن الإعداد قد تم وفقاً للإطار المنظم لإعداده (*EY (2021)*)، ويقترح الباحث أن يتم نشر هذا الإطار المقترح من خلال جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية (جهة إعداد)، أسوة بالجمعيات المهنية العربية، والتي زاد بالفترات الأخيرة تدخلها لتنظيم بيئة الممارسة بالتنسيق مع الهيئات الرقابية والتنظيمية بالدولة (جهة إصدار)، وهو ما تفتقده بيئة الممارسة بمصر، مما يجعل الإصدارات المهنية تبتعد كثيراً عن آراء كل من الأكاديميين والمهنيين، علماً بكون مهنة المحاسبة تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

السياسية المحاسبية.

والممارسة.

والبحت المحاسبي.

وهذه الجوانب لا يجب أن تتطور بمعزل عن بعضها، حيث يجب وجود مزيد من التواصل والتنسيق بين صانعي السياسات والممارسين من ناحية، والباحثين من ناحية أخرى، وذلك نظراً للدور الكبير للبحث العملي في إيجاد قوة الدفع لكل من السياسة والممارسة من خلال تحديد المشاكل بمجال الممارسة، واقتراح أوجه التطوير اللازم، وعقب ذلك يجب أن تمارس الجمعيات المهنية دورها في تفعيل الحلول التي تثبت جدواها (*Guthrie and Parker (2016)*); *Tucker and Parker (2014)*; *Glover (2012)*، ويعتقد الباحث أن اضطلاع الجمعية بالدور السابق سيمثل إضافة هامة لدورها المهني، كما يتفق مع دور الجمعيات المهنية على المستويين: العربي والدولي التي تتولى نقل نتائج البحوث الأكاديمية للممارسين، وهو ما يمثل وضعاً فريداً على جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية الاضطلاع به، ويعتقد الباحث بضرورة مشاركة ممثلي الشركات والمستثمرين عند قيام الجمعية بالدور المقترح، خاصة في إطار ما توصلت له العديد من الدراسات من أن تنظيم الإفصاح دون تدخل حكومي يجب أن تكون له الأفضلية تجنباً للضغوط من جماعات المصالح على الجهات الحكومية (*Laughlin (2011)*); *Bertomeu and Cheynel (2013)* .

٤/ خامسًا: المكونات المقترحة لتقرير مجلس الإدارة (على سبيل الاسترشاد):

أوضحت مؤسسة **EY** أن تحديد مكونات تقرير مجلس الإدارة يتطلب (**EY (2021)**:

أ- تحديد احتياجات المستخدمين من المعلومات.

ب- تحديد التقييمات التي يقوم بها المستخدمين.

ج- تحديد التفاصيل التي تعتمد عليها قرارات المستخدمين.

ويرى **IASB** أهمية أن يتم تحديد محتويات تقرير مجلس الإدارة وذلك بما يكفل التعبير عن واقع

الأعمال الحقيقي، وهو ما يمثل المحتوى المتوقع رؤيته، كما أكد **IASB** على ضرورة تجنب

عقلية الامتثال لقائمة المحتويات عند إعداد التقرير، بغض النظر عن مدى أهميتها، وقد تضمن

بيان الممارسة الصادر ٢٠١٠ والمنظم لتقرير مجلس الإدارة النص على توفير معلومات عن

IASB (2010) :

(١) طبيعة الوحدة.

(٢) الأهداف والاستراتيجيات.

(٣) الموارد والمخاطر والعلاقات.

(٤) النتائج والتوقعات.

(٥) مقاييس ومؤشرات الأداء.

في حين أن مشروع التطوير الصادر عن **IASB** في ٢٠٢١ قد اعتمد على الدعائم التالية **IASB**

(2021) :

- تفعيل مدخل القواعد، من خلال تضمين تقرير مجلس الإدارة معلومات رئيسة تم تحديدها باعتبارها هامة للمستثمرين، وتتيح لهم التحقق من قدرة الوحدة على تحقيق القيمة والتدفقات النقدية.

- تفعيل مدخل المبادئ، من خلال تحديد أهداف للإفصاح، وتوفير المعلومات المحققة لهذه الأهداف .

- تفعيل مدخل القواعد، من خلال توفير مؤشرات أداء (مقاييس) لدعم القدرة على تحقيق أهداف الإفصاح.

وقد تضمن مشروع التطوير الصادر النص على توفير المعلومات التالية (**IASB (2021)**:

- نموذج الأعمال.

- الاستراتيجية.

- الموارد والعلاقات.

- المخاطر.

- البيئة الخارجية.
 - الأداء المالي والمركز المالي.
- في حين حددت دراسة *CICA* المعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن مناقشة وتحليل الإدارة *MD&A* بما يلي (*CICA (2009)* :
- الأعمال الرئيسية والاستراتيجيات.
 - محركات الأداء الرئيسية.
 - القدرة على تحقيق النتائج (الموارد المالية وغير المالية المتاحة والقوى العاملة والأنظمة والعمليات).
 - النتائج والتوقعات (شاملة المعلومات المستقبلية).
- في حين حددت دراسة *ICAEW* المكونات الرئيسية لتقرير مجلس الإدارة بما يلي *ICAEW (2008)* :
- معلومات تشغيلية.
 - تحليل ومناقشة الإدارة.
 - معلومات مستقبلية.
 - معلومات عن الإدارة والمساهمين.
 - معلومات عن الاستراتيجيات والأهداف المحققة لها.
 - بيئة العمل.
 - هيكل الصناعة.
- اعتمادًا على المكونات السابقة وفي إطار ما سبق بيانه من مبادئ حاکمة لإعداد تقرير مجلس الإدارة.
- علمًا بأن هذا القسم من الدراسة سيتضمن المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وأهداف الإفصاح لكل فئة من المعلومات، في حين أن مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بكل بند من بنود المعلومات ستم ذكرها ضمن الملحق الأول، وبناءً عليه يقترح الباحث المكونات التالية لتقرير مجلس الإدارة:
- (١) نموذج الأعمال:
- يجب أن يوفر تقرير مجلس الإدارة معلومات عن نموذج الأعمال الذي يمثل المجموعة المتكاملة من العمليات التي يمكن للوحدة من خلالها تحقيق القيمة، وتوفر المعلومات عنه سياقًا لفهم المعلومات بالقوائم المالية، ويتمثل الإفصاح عن نموذج الأعمال فيما يلي (*IASB (2010)*

كما تتحدد أهداف الإفصاح عن الاستراتيجيات بتوفير معلومات تساعد المستثمرين على فهم : IASB (June 2019); IASB (April 2020); KPMG (2021); ACCA (2021)

- محركات الاستراتيجية التي حددتها الإدارة.
- فعالية الاستراتيجية المتبعة في الحفاظ على تطوير قدرات الوحدة على تحقيق القيمة.
- أهداف الاستراتيجية، والقدرة على تحقيقها، ومدى توافر الموارد اللازمة لذلك.
- العلاقة بين عملية تحقق القيمة والاستراتيجيات المتبعة.
- الموقف فيما يتعلق بالتقدم في تنفيذ الاستراتيجية.
- أولويات استخدام الموارد في ضوء الاستراتيجيات المطبقة.

(٣) الموارد والعلاقات:

يجب أن يوفر تقرير مجلس الإدارة معلومات عن: موارد الوحدة، ويتمثل الإفصاح عن موارد الوحدة فيما يلي IASB (2021); IASB (2010); IASB (October 2021); IASB (October 2019); EY (November 2021)

- مواقع التشغيل والبنية التحتية.
- الحقوق على الموارد الطبيعية غير المستخرجة.
- الموارد المتاحة المعترف بها بالقوائم المالية.
- الأصول غير الملموسة غير المعترف بها بالقوائم المالية.
- الموارد البشرية.

أيضاً يجب توفير معلومات عن علاقات الوحدة، ويتمثل الإفصاح عن علاقات الوحدة بما يلي:
العلاقات مع الأطراف المشاركة مباشرة بدوره تحقق القيمة مثل: الموردين - العملاء - الموزعين - مقدمي رأس المال.

- النطاق الأكبر للعلاقات، مثل: العلاقات مع: الحكومة والهيئات التنظيمية بقطاع الصناعة الذي تنتمي له الشركة، والمنظمات غير الحكومية، و وحدات المجتمع المحلي.

كما تتحدد أهداف الإفصاح عن الموارد والعلاقات تتمثل في مساعدة المستثمرين على فهم : IASB (July 2020); IASB (April 2020); FRC (2021); PWC (2021)

- طبيعة موارد الوحدة وعلاقاتها.
- مدى اعتماد نموذج الأعمال على موارد وعلاقات محددة.
- قدرة الوحدة على الحصول على الموارد، أو الحفاظ على العلاقات التي يعتمد عليها نموذج العمل.

- العوامل المؤثرة على توافر أو جودة الموارد، وكذلك العوامل المؤثرة على العلاقات بما في ذلك على المدى الطويل.
 - التقدم المحرز في إدارة الموارد والعلاقات.
 - مخاطر التركيز الناشئة عن الاعتماد على مصدر وحيد للمواد الخام أو مكونات التصنيع.
- (٤) **المخاطر:**

يجب أن يوفر تقرير مجلس الإدارة معلومات عن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الوحدة بهدف توفير نظرة ثاقبة للمستثمرين حول العوامل المؤثرة على تحقيق القيمة، ويتمثل الإفصاح عن المخاطر فيما يلي: *(IASB (2021); Salem et al.(2019); Shivaani et al.(2020); EFRAG (2017); ICAEW (2011)*

- (١) المخاطر الرئيسية، وحالات عدم التأكد التي تواجه الوحدة.
 - (٢) الأحداث المسببة لخلل رئيسي بنموذج الأعمال (خسارة الوحدة لميزة تنافسية).
 - (٣) أعطال بسلاسل التوريد بما قد يؤثر على استدامة الوحدة مثل: منع الوحدة من تحقيق غرض إنشائها.
 - (٤) استراتيجيات إدارة المخاطر.
 - (٥) التأثير المحتمل لهذه المخاطر على النتائج والقدرات.
- كما تتحدد أهداف الإفصاح عن المخاطر في مساعدة المستثمرين على فهم** *FRC (2014); Amrin (2019); IASB (May 2020); IFAC (2021); Deloitte (2021); IASB (2021)*

- مدى تعرض الوحدة للمخاطر.
 - مدى فعالية الإدارة في مراقبة وإدارة المخاطر.
 - طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الوحدة.
 - كيف ستخفف إدارة المخاطر من آثارها.
 - التقدم المحرز بإدارة المخاطر.
- (٥) **البيئة الخارجية:**

يجب أن يوفر تقرير مجلس الإدارة معلومات عن البيئة الخارجية مع التركيز على العوامل والاتجاهات الرئيسية بالبيئة الخارجية، ويتمثل الإفصاح عن البيئة الخارجية فيما يلي *Sutton et al.(2012); IASB (2021); Krasodomska (2015) FRC (2014)*

- (١) قوى السوق - اضطرابات الأسواق - العرض والطلب - القدرة التفاوضية للموردين والعملاء.
- (٢) الظروف الاقتصادية والسياسية وأثرها على الأسعار.

- ٣) القوانين واللوائح، مثل: لوائح الصناعة والضرائب ولوائح الصحة والسلامة.
- ٤) البيئة الطبيعية، واللوائح المنظمة لها، وتوافر الموارد، والتلوث.
- ٥) المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية، ومناقشة تأثير تشريعات مقترحة، والآثار الناتجة عن الإلتزام بتشريعات المناخ ((فأصبح التقرير عن تغيرات المناخ إلزامياً بتقرير مجلس الإدارة بناء على قرار هيئة الرقابة المالية رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٥/٧/٢٠٢١م)).
- ٦) التغيرات الديموغرافية بالمجتمع وبرامج المسؤولية الاجتماعية، والأثر على تحقق القيمة.
- كما تتحدد أهداف الإفصاح عن البيئة الخارجية في مساعدة المستثمرين على فهم ICAEW (2021); EFRAG (2021); IASB (2021) :**
- كيف تؤثر العوامل والاتجاهات بالبيئة الخارجية على عملية تحقق القيمة؟.
 - طبيعة العوامل والاتجاهات بالبيئة الخارجية للوحدة.
 - مدى فعالية الإدارة برصد العوامل والاتجاهات المؤثرة بالبيئة الخارجية.
 - التقدم المحرز في الاستجابة لتلك العوامل والاتجاهات.
- (٦) الأداء والمركز المالي والتوقعات:**
- يجب أن يوفر تقرير مجلس الإدارة معلومات عن الأداء والمركز المالي، إضافة إلى التوقعات الخاصة بهما بغرض استكمال ما ورد بالقوائم المالية، ويتمثل الإفصاح عن الأداء والمركز المالي والتوقعات فيما يلي IASB (2014); Merkley (2014); ESMA (2015); Deloitte (2009) :**
- الجوانب الرئيسية للأداء، والمركز المالي للوحدة.
 - مقاييس الأداء المالية الرئيسية الحالية والمتوقعة، ومناقشة التغيرات بها.
 - مقاييس الأداء غير المالية الرئيسية الحالية والمتوقعة، ومناقشة التغيرات بها.
 - تعريف المقاييس المالية وغير المالية، وبيان كيفية افتراضات حسابها.
 - معدل العائد المستهدف والفترة اللازمة لتحقيقه.
 - تحديد أكثر العوامل تأثيراً على أداء الوحدة ومركزها المالي.
 - تفسير الاختلاف بين نتائج مؤشرات الأداء الفعلية والمؤشرات المنشورة العام الماضي، وبيان كيف يمكن أن تؤثر الاختلافات على التوقعات المستقبلية بهذا العام؟.
 - عرض للعناصر الأكثر تأثيراً على الأداء والمركز المالي من وجهة نظر الإدارة.
 - مؤشرات قياس القيمة NON-IFRS.
 - السياسات والتقديرات المحاسبية المؤثرة على الأداء الحالي والمستقبلي.
 - الافتراضات الرئيسية التي تم بناء التوقعات في ضوءها.

- تحذير من كون الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤثر باختلاف النتائج الفعلية عن التوقعات لوجود عوامل تؤثر على النتائج تخرج عن سيطرة الإدارة.
- العلاقة بين الأداء والمركز المالي الحالي ومعدل تحقق الأهداف والاستراتيجيات المنشورة بالتقرير السابق.
- المكاسب أو الخسائر الاستثنائية الحالية والمتوقعة.

كما تتحدد أهداف الإفصاح عن الأداء والمركز المالي والتوقعات في مساعدة المستثمرين على فهم *Pisano (2012); Deloitte (2017); IASB (2019); IASB (July 2020); PWC (2021)* :

- محركات الأداء والمركز المالي.
- أسباب اختلاف الأداء والمركز المالي الحالي عن التوقعات السابقة.
- القيمة الفعلية المحققة نتيجة لأداء الوحدة، ومدى استمراريتها، وتوقعات نموها.
- العوامل الأكثر تأثيرًا على أداء الوحدة ومركزها المالي مستقبلاً.
- الأهداف المستقبلية ومدى القدرة على تحقيقها.
- معدل تحقق الأهداف الواردة بالتقرير السابق مقارنة بنسبة تحقيقها المتوقعة.
- العوامل المؤثرة والافتراضات التي تم صياغة التوقعات في إطارها.
- مؤشرات الأداء الرئيسية المالية وغير المالية، ومحركاتها، وافتراضات بنائها.

(٧) السيولة:

يجب أن يوفر تقرير مجلس الإدارة معلومات عن السيولة من خلال تخصيص قسم منفصل لتوفير معلومات عن السيولة ومصادرها، ويتمثل الإفصاح عن السيولة فيما يلي *SEC (2003); CICA (2008); CICA (2009); SEC (2021); Deloitte (Nov. 2020)* :

- مناقشة مصادر السيولة الحالية والمتوقعة والتغيرات الهامة بها.
- مناقشة استخدامات السيولة الحالية والمتوقعة والتغيرات الهامة بها.
- وجود التزامات مؤكدة أو محتملة على الإنفاق الجاري.
- وجود التزامات مؤكدة أو محتملة على الإنفاق الرأسمالي.
- مناقشة وتحليل الاتجاهات وحالات عدم التأكد الممكن تأثيرها على السيولة مستقبلاً.
- وصف للتغيرات المتوقعة في تكلفة رأس المال.
- المؤشرات المرتبطة بالسيولة من القوائم المالية.
- الافتراضات المعتمد عليها عند توقع مصادر واستخدامات السيولة.
- معدل تغطية النقدية المتاحة للالتزامات المتداولة وطرق إدارتها.

كما تتحدد أهداف الإفصاح عن السيولة في مساعدة المستثمرين على فهم (SEC (2021);
: Deloitte (Nov. 2020); li (2021)

- رأس المال العامل واستخداماته.
- تأثير السيولة على أعمال الوحدة.
- الفائض أو العجز المتوقع وطرق إدارته.
- تأثير الأداء والمركز المالي والقيمة المحققة بمعدلات السيولة.
- قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات الجارية، أو كيفية إدارتها حالة عدم القدرة على الوفاء بها.
- القيود على الإنفاق الجاري أو الرأسمالي وفترة استمرار هذه القيود.

القسم الثالث: تطوير فروض البحث:

توصلت العديد من الدراسات لوجود الكثير من العوامل المؤثرة على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، وهو ما يعرف بـ"ثراء الإفصاح"، سواء ما يرتبط منها بخصائص الشركات أو خصائص مجلس الإدارة أو أنماط هيكل الملكية، وقد تناولت الدراسات السابقة تفسير تأثير تلك المحددات على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة بناء على نظريات، كالوكالة والشرعية والاعتماد على الموارد وأصحاب المصالح، وأخيراً نظرية الإشارة، وتوصلت الدراسات إلى نتائج غالباً ما تكون متعارضة حول أثر تلك المحددات نتيجة لتباين الأنظمة القانونية والمؤسسية بالبلد محل التطبيق إضافة لاختلاف مستويات حماية المساهمين، وبالتالي اختلاف مستويات الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة. ***Elgammal et al. (2018); Kamel and Emad (2017); Samaha et al. (2015); Garefalakis et al.(2016);Alnabsha et al. (2018); Tan and Tarca (2013);Tauringana and Mangena (2014);Said et al.(2018);***

Mgammal (2017)، ويتناول الباحث فيما يلي عرضاً لأكثر محددات الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة استخداماً بالدراسات السابقة.
ويقترح الباحث أن تقسم تلك المحددات إلى:
محددات ترتبط بخصائص الشركة.
ومحددات ترتبط بخصائص مجلس الإدارة.
ومحددات ترتبط بهيكل الملكية.
وأخيراً: يتم مناقشة أثر مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجالس الإدارة على مستوى جودة الأرباح، وهو ما يتم تناوله فيما يلي:

أولاً: محددات الإفصاح المرتبطة بخصائص الشركة:

توصلت العديد من الدراسات إلى كون خصائص الشركة من المحددات الأكثر أهمية لمدى وجودة الإفصاح، ويمكن إيضاح هذه الخصائص من خلال ثلاثة فئات *Kamel and Emad (2002)*; *Saeedi et al. (2020)*; *Camfferman and Cooke (2002)*:

أ- الخصائص المرتبطة بهيكل الشركة، والتي من المتوقع أن تظل مستقرة نسبياً بمرور الوقت، مثل: حجم الشركة والرفع المالي.

ب- الخصائص المرتبطة بالأداء، وهي الخصائص التي تتأثر بفترة التقرير التي يتم اختبارها وتتمثل في مستوى كلا من: الربحية والسيولة.

ج- الخصائص المرتبطة بالسوق، وهي: الخصائص التي تكون تحت سيطرة الشركات أو خارج السيطرة، مثل: نوع مكتب المراجعة، ونوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.

وتتبع الدراسة التصنيف السابق، حيث سيتم قياس أثر المحددات السابقة على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

١ / أولاً: حجم الشركة *Firm Size* :

يمثل حجم الشركة أحد أكثر المتغيرات شيوعاً في الدراسات المتعلقة بمحددات الإفصاح، وقد تناولت العديد من الدراسات بيان مبررات تأثير حجم الشركة على مدى وجودة الإفصاح وحددتها بما يلي:

(١) الشركات الكبيرة لديها حوافز أكبر لتوفير إفصاحات أكثر جودة مما توفره الشركات الصغيرة، وذلك بغرض دعم القدرة على اجتذاب التمويل *Kamel and Emad (2017)*; *Riccardo et al. (2013)*.

(٢) من المرجح أن توفر الشركات الصغيرة معلومات أقل لتجنب فقدان ميزاتها التنافسية *Das (2015)*; *Vijayakumaran (2017)*.

(٣) الجزء الثابت من تكاليف الإفصاح غالباً ما ينخفض حالة ازدياد حجم الشركة، كما أن الشركات الكبيرة لديها قدرة أكبر على الأمتثال لمتطلبات الإفصاح في إطار قدرتها على تحمل تكاليف إعداد تقارير تحتوي على معلومات تفصيلية *Riccardo et al. (2013)*; *Ginesti et al. (2017)*.

(٤) غالباً ما تكون الشركات الكبيرة أكثر عرضة لصراعات مع أصحاب المصالح مما يدفعها لتوفير معلومات أكثر لخفض مستوى تباين المعلومات وتكاليف الوكالة *Zaid and Nasiri (2014)*; *Tasios and Bekiaris (2018)*.

- ٥) غالبًا ما تشارك الشركات الكبيرة في أنشطة اقتصادية أكثر تعقيدًا، وهو ما يترتب عليه مطالبات متعددة للمستثمرين للتوسع بالإفصاح (Dawd (2018); Eka et al. (2020).
- ٦) يمثل التوسع بالإفصاح أحد أهم آليات دعم مستوى شرعية الشركات الكبيرة (Das (2017); Riccardo et al. (2013).
- ٧) الشركات الكبرى هي الأكثر تعرضًا للمساءلة العامة والاهتمام السياسي، وبالتالي يجب أن تلبى احتياجات جهات المساءلة (Alnabsha et al. (2018).
- ٨) وفقًا لنظرية الوكالة: فإن تكلفة الوكالة تكون أعلى بالشركات الكبيرة نظرًا للاحتمالية المرتفعة لوجود نمط تشتت الملكية بتلك الشركات، وهو ما يكون دافعًا للتوسع بالإفصاح للحد من مستوى تباين المعلومات بين الإدارة والمستثمرين (Tan and Tarca (2013); Saeedi et al. (2020).
- ٩) فيما يتعلق بنظرية أصحاب المصالح: فإن المستوى الأعلى من الإفصاح الاختياري وما يرتبط به من خفض تكلفة رأس المال يتيح للشركة الفرصة لاجتذاب المستثمرين (Eka et al. (2017); Ginesti et al. (2020).
- وفيما يتعلق بالعلاقة بين حجم الشركة ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة فقد تمثلت نتائج الدراسات، وذلك فيما يلي:
- أ-دراسات توصلت لوجود معنوية موجبة بين حجم الشركة ومدى جودة الإفصاح (Zaid and Nasiri (2018); Tasios and Bekiaris (2014); Joshi et al. (2016); Said et al. (2018); Alnabsha et al. (2018); Riccardo et al. (2013); Tan and Tarca (2013); Thinh (2021); Dawd (2018); Mgammal (2017); Sarhan and Ntim (2019); El Deeb, and Sharkawy (2019).
- ب-دراسات أخرى توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة ومدى جودة الإفصاح (Saeedi et al. (2020); Kamel and Emad (2017); Lewis et al. (2014); Cahyani and Suryaningsih (2016); Koloukhi et al. (2018); Khaireddine et al. (2020); Fadaly and Abd Alkaim (2016).
- بناء على ما سبق وفي إطار ما ورد بنظريات الوكالة والشرعية وأصحاب المصالح، وإضافة إلى نتائج غالبية الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض الأول كما يلي:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين حجم الشركة ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.
٢ / أولاً: الرافعة المالية *Leverage*:

تقدم نظرية الوكالة تفسيرًا للعلاقة بين الإفصاح والرافعة المالية، وهو ما تم عرضه منذ دراسة *Jensen et al* التي أكدت أن وجود حملة للسندات (المقرضين) يؤدي لتزايد التعارض بالمصالح المرتبط بالوكالة، وبالتالي فمن المتوقع أن تكون تكاليف الوكالة أكبر في حالة الشركات الأعلى مديونية، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى ارتفاع التحول المحتمل للثروة من الملاك للمقرضين، وبالتالي يعمل الإفصاح الموسع على حل صراع أصحاب المصالح بين المستثمرين والمقرضين *Joshi et al. (2016); Tasios and Bekiaris (2014); Eka et al. (2020)*، وتمثل الرافعة المالية أحد المتغيرات المؤثرة على مدى وجود ما يتم الإفصاح عنه من معلومات، حيث أن الشركات ذات المديونية الأعلى سيكون لديها دوافع قوية لتوفير المعلومات بشكل اختياري لتلبية احتياجات المقرضين مما يدعم إمكانية الحصول على تمويلات إضافية، وأيضًا بهدف دعم فرص الحصول على تمويل خارجي خاصة بالدول النامية، حيث تعتبر المؤسسات المالية المصدر الرئيسي للتمويل *Kamel and Emad (2017); Riccardo et al. (2013)*.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين مستوى الرافعة المالية ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة: فقد تباينت نتائج الدراسات، وذلك كما يلي:

أ- دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين مستوى الرافعة المالية ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة *Alnabsha et al. (2018); Mgamal (2017); Lucas and Lourenço (2014); Barako et al. (2006)*

ب- دراسات توصلت لعلاقة ارتباط سالبة وذات دلالة بين مستوى الرافعة المالية ومدى وجود الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة *Joshi et al. (2016); Uyar et al. (2013); Connorsa and Gaob (2011); Saedi et al. (2020); Eka et al. (2020)*.

ج- دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الرافعة المالية ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة *Kamel and Emad (2017); Tan and Tarca (2013); Riccardo et al. (2013); Tasios and Bekiaris (2014); Lewis et al. (2014); Sarhan and Ntim (2019); Fadaly and Abd Alkaim (2016)*

بناء على ما سبق وفي إطار ما ورد بنظرية الوكالة، وإضافة لنتائج بعض الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض الثاني كما يلي:

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين مستوى الرفاعة المالية ومدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

٣/ أولاً: الربحية *Profitability* :

تفترض نظرية الوكالة أن مديري الشركات المربحة يميلون للإفصاح عن المزيد من المعلومات لزيادة النجاح ورغبة منها في زيادة ثقة المستثمرين من خلال تأكيد انطباعاتهم الإيجابية، كما أن مديري الشركات الخاسرة غالباً ما يتجهون إلى خفض الإفصاحات وتوفير معلومات تتسم بالغموض، ويرى *Singvi et al.* أن زيادة الربحية تمثل محفزاً قوياً للمديرين لتوفير تحليلات واسعة ومعقدة للظروف المالية للشركات لضمان استمرار الإدارة، ولتمييز أنفسهم عن الشركات الأقل ربحية، وخفض مستويات التباين بالمعلومات؛ نقلاً عن *Saeedi et al. (2020)*، كما تنص نظرية الإشارة على: أن الشركات المربحة لديها حافز للتنوع بالإفصاح وإرسال إشارات أكثر عن أدائها المالي لدعم استمرار الأعضاء الإدارة بمراكزهم *Aly et al. (2018); Dawd (2014); Tasios and Bekiaris (2018)*، بالمقابل ترى بعض الدراسات أن الشركات ذات الأداء المالي السلبي قد تميل لتوفير إفصاحات مكثفة لتبرير الأداء السيئ، وخفض مخاطر فقدان السمعة التجارية *(Skinner 1994)*، وقد حددت العديد من الدراسات آليات تأثير الربحية على مدى وجودة الإفصاح تتمثل في كون الشركات الأكثر ربحية *Riccardo et al. (2013); Ginesti et al. (2017); Eka et al. (2020); Saeedi et al. (2020); Tan and Tarca (2013)*

- لديها حوافز قوية لدعم الإفصاح لخفض مستويات التباين وتجنب الاختيار العكسي.
- أكثر اهتماماً للتوسع بالإفصاح لتجنب خفض قيمة أسهمها وضمان الأسواق لاستقرار نتائجها المالية.
- لديها اهتمام بإيجاد انطباع إيجابي عن إدارة الشركة لدى أصحاب المصالح.
- لديها القدرة على تحمل تكاليف إنتاج ونشر معلومات الإفصاح الموسع.
- أكثر عرضة للمساءلة العامة والضغط السياسي، ولذا تكون الشركات الأكثر ربحية أكثر اتجاهاً لتبني استراتيجية التنظيم الذاتي والتوسع بالإفصاح.
- لديها آفاق مستقبلية جيدة، وهو ما يمثل حافزاً للإدارة لإرسال إشارات للمستثمرين المحتملين حول إنجازاتهم الاستثنائية بغرض اجتذاب مستثمرين جدد.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الربحية ومدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة فقد تباينت نتائج الدراسات ولم تتوافر علاقة حاسمة بينهما، وذلك كما يلي:

أ- دراسات توصلت لعلاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين الربحية ومدى وجودة الإفصاح *Joshi et al. (2016); Tan and Tarca (2013); Zaid and Nasiri (2018); Mgammal (2017); Alnabsha et al. (2018); Lucas and Lourenço (2014); Sarhan and Ntim (2019)*

ب- دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الربحية ومدى وجودة الإفصاح *Kamel and Emad (2017); Tauringana and Mangena (2014); Riccardo et al. (2013); Dawd (2018); Haddad et al. (2015); Lewis et al. (2014); Koloukhi et al. (2018); Khaireddine et al. (2020); Fadaly and Abd Alkaim (2016)*

بناء على ما سبق وفي إطار ما ورد بنظريتي "الوكالة" و"الإشارة" ونتائج غالبية الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرص الثالث كما يلي:

الفرص الثالث: توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين ربحية الشركة ومدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.
٤/ أولاً: السيولة *Liquidity* :

السيولة المرتفعة مؤشر على الأداء الإداري الجيد، ومن المتوقع أن تفصح الشركات ذات السيولة الأعلى عن إفصاح اختياري أكثر، وتستند الدراسات المفسرة لعلاقة السيولة بالإفصاح إلى العديد من النظريات، حيث تتضمن نظرية الإشارة إن الشركات ذات مستوى سيولة مرتفع يكون لديها دافع للإفصاح الموسع لتمييز نفسها عن الشركات التي تعاني من مشاكل بالسيولة ، كما ترى نظرية الوكالة إن الشركات ذات مستوى سيولة مرتفع تتجه للتوسع بالإفصاح لتلبية احتياجات المستثمرين ولخفض مستوى التباين بالمعلومات، أخيراً، فإن نظرية أصحاب المصالح ترى أن المديرين بالشركات ذات مستوى السيولة الأكبر لديهم دافع قوي للتوسع بالإفصاح بغرض توفير معلومات لأصحاب المصالح حول قدرة المنشأة المرتفعة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل دون تسهيل الأصول طويلة الأجل *Eka et al.(2020); Kamel and Emad (2017); Das (2017); Tasios and Bekiaris (2014); Saedi et al. (2020); Dawd (2018)*.

وفيما يتعلق بعلاقة السيولة ومدى وجودة الإفصاح فقد تباينت نتائج الدراسات، وذلك كما يلي:

- أ- دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين السيولة ومدى وجودة الإفصاح *Saedi et al. (2020); Tasios and Bekiaris (2014); Das (2017); Alnabsha et al. (2018); Alsaeed (2006)* .
- ب- دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين السيولة ومدى وجودة الإفصاح *Wallace and Naser (1995); Naser et al. (2002)* .
- ج - دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين السيولة ومدى وجودة الإفصاح *Tauringana and Mangena (2014); Kamel and Eka et al. (2020)* .
- بناء على ما سبق وفي إطار ما ورد بنظريات الإشارة والوكالة وأصحاب المصالح، إضافة لنتائج غالبية الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض الرابع كما يلي:
- الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين مستوى السيولة بالشركة ومدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.
- ٥ / أولاً: شركة المراجعة *Audit Firm* :
- تمثل المراجعة وظيفة إثبات موثوقية القوائم المالية المقدمة من الإدارة للمستثمرين، مما يساهم في دعم مستوى الرقابة الخارجية، ويحد من الأنشطة الانتهازية للمديرين ، ووفقاً لنظرية الوكالة فإن اختيار المراجع الخارجي يمكن استخدامه كأداة لتخفيف صراعات الوكالة بين الإدارة والمستثمرين، ولذا فإن الشركات ذات تكاليف الوكالة الأعلى تلجأ لتوظيف مراجع خارجي تتسم خدماته بالجودة، وذلك كمدخل لخفض صراعات الوكالة، ويلاحظ أنه غالباً ما ينظر إلى كون حجم شركة المراجعة كبديل تقليدي لمستوى جودة الخدمات التي تقدمها شركة المراجعة، وذلك وفقاً لما ورد بالعديد من الدراسات التي أكدت أن الجودة المرتفعة لخدمات المراجعة ترتبط بكون شركة المراجعة من الشركات الأربعة الكبرى وهي *KPMG, Deloitte, Ernst and Young, and Pricewaterhouse Coopers* ، ويتحقق أن تأثير حجم شركة المراجعة على الإفصاح من خلال كون شركات مراجعة كبرى لديها اهتمام كبير بسمعتها، إضافة لازدياد احتمالية تعرضها للمساءلة القانونية مقارنة بشركات المراجعة الصغيرة التي ليس لديها الكثير لتخسره، وبالتالي فمن المرجح أن يرتبط تقديم شركات المراجعة الكبرى لخدماتها بتوفير مستوى مرتفع من مدى وجودة الإفصاح *Sarhan and Ntim (2019); Kamel and Emad (2017); Tasios and Bekiaris (2014); Nguyen et al. (2021); Dawd (2018); Tan and Tarca (2013); Saedi et al. (2020)* .

وفيما يتعلق بعلاقة شركة المراجعة بمدى وجودة الإفصاح فقد تباينت نتائج الدراسات، وذلك كما يلي:

أ- دراسات توصلت لعلاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين حجم شركة المراجعة ومدى وجودة الإفصاح *Nguyen et al. (2021); Tan and Tarca (2013); Kamel and Emad (2017); Alnabsha et al. (2018); Thinh (2021); Sarhan and Ntim (2019); El Deeb, and Sharkawy (2019)*.

ب- دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين حجم شركة المراجعة ومدى وجودة الإفصاح *Wallace and Naser (1995); Saeedi et al. (2020)*.

ج- دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم شركة المراجعة ومدى وجودة الإفصاح *Dawd (2018); ;Alsaeed (2006); Ousama et al. (2012)*.
الملاح (٢٠١٩)؛ عبدالله (٢٠٢١).

بناء على ما سبق وفي إطار ما ورد بنظرية الوكالة ونتائج غالبية الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض الخامس كما يلي:

الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين حجم شركة المراجعة ومدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

٦/ أولاً: نوع الصناعة *Industry Type* :

من المرجح اختلاف المعلومات المقدمة عبر قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك وفقاً لخصائص القطاع الذي ينتمي إليه الصناعة، فالصناعات التي لها مساهمات عالية بقطاع التصدير والدخل القومي غالباً ما تكون شديدة التنظيم وتخضع لضوابط صارمة فيما يتعلق بممارسات الإفصاح؛ *Nguyen et al. (2021); Dawd (2018)*، وهناك من يعتبر نوع الصناعة من أهم محددات مستوى الإفصاح، حيث تتوسع الشركات العاملة بصناعات ذات حساسية مهنية أو اجتماعية عالية مثل الكيماويات والأسمدة والأدوية بالإفصاح الاختياري لتأكيد القيام بمسئولياتها الأخلاقية أمام المجتمع والعمل على تحسين السمعة والقدرة التنافسية، وبالتالي يكون من المتوقع أن الشركات العاملة بقطاع الصناعة يكون لها ممارسات إفصاح مختلفة عن باقي الشركات، وهو ما يجعلها أكثر القطاعات المرغوب الاستثمار بها من المستثمرين *(2020)*؛ *Eka et al. حسن وآخرون (٢٠١٧)*.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين نوع الصناعة ومدى وجودة الإفصاح فقد تباينت نتائج الدراسات، وذلك كما يلي:

أ- دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين نوع الصناعة ومدى وجودة الإفصاح *Kamel and Emad (2017); Tan and Tarca (2013); Nguyen et al. (2021); Abdelsalam and Weetman (2007); Uyar and Kiliç Malola and Maroun (2019); (2012); حسن وآخرون (٢٠١٧)، سليم; محمد (٢٠٢١); طعيمة (٢٠١٣) .*

ب- دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين نوع الصناعة ومدى وجودة الإفصاح *Joshi et al. (2016); Al-Janadi et al.(2013); Ousama et al. (2012) .*

ج- دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين نوع الصناعة ومدى وجودة الإفصاح *(2006); Alsaeed الملاح (٢٠١٩) .*

بناء على ما سبق وفي إطار نتائج الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض السادس:
الفرض السادس: توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين نوع الصناعة ومدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

ثانياً: المحددات المرتبطة بخصائص مجلس الإدارة:

يمثل مجلس الإدارة السلطة المسئولة عن صنع القرارات داخل الشركة، كما أنه مسئول عن حماية وتعظيم ثروات المستثمرين ورقابة الأداء، إضافة لدوره في منع الممارسات الإدارية السلبية التي قد تؤثر على مصالح المستثمرين *Noja et al. (2021); Haladu and Salim (2016); Akbas (2016)*، وتفترض نظرية الوكالة أن مجلس الإدارة عليه القيام بوظيفة الرقابة وأداء واجباته والعمل على تحسين أداء الشركة من خلال القيام بوظيفتين:
الأولى: مراقبة الإدارة التنفيذية.

والثانية: استعراض وتقييم أداء الإدارة.

كما يمثل مجلس الإدارة الأداة الأولى لتأسيس آليات الحوكمة فعالة ومتوازنة *Tauringana and Mangena (2014); Das (2017)*، كما ينص دليل الحوكمة المصري على دور مجلس الإدارة الهام والحاسم في وضع الأهداف الاستراتيجية، وإقرار الخطط والسياسات العامة، وكذلك مراجعة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، لذلك فإن قرارات المجلس تؤثر تأثيراً كبيراً على أداء الشركة وقدرتها على الحفاظ على أصولها وتعظيم ثروة مساهميها. *ل دليل الحوكمة المصري*، (٢٠١٦)، وهناك العديد من المكونات لخصائص مجلس الإدارة المؤثرة على الإفصاح ولكن أكثرها تأثيراً تتمثل في: حجم المجلس، ازدواجية دور المدير التنفيذي، معدل استقلال أعضاء مجلس الإدارة *Tauringana and Mangena (2014); Das*

(2017)؛ خليل، إبراهيم (٢٠١٥)، ويتناول الباحث فيما يلي مناقشة لأثر هذه المحددات على مدى وجودة الإفصاح:

١/ ثانيًا: حجم المجلس *Board Size* :

يمثل مجلس الإدارة السلطة المسؤولة عن تحديد الأهداف والاستراتيجيات، كما أن له دور هام في تحديد مدى وجودة ما يتم توفيره من إفصاح، ويمثل حجم المجلس أحد أهم المقاييس المستخدمة للتعبير عن مستوى فعالية المجلس، فتكون المجالس الكبيرة وفقًا لذلك أكثر فعالية *Ming and Zhang (2013)*، وترى نظرية الوكالة: فإن حجم المجلس عامل رئيسي لمراقبة الأنشطة واتخاذ القرارات، وأنه من الأفضل زيادة عدد أعضاء المجلس، حيث أن المجالس الأكثر تنوعًا من حيث خبرات الأعضاء ستساعد على خفض مستويات عدم التأكد المحيطة بأعمال الشركة، إضافة لممارستهم ضغوطًا على الإدارة التنفيذية لتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات بهدف خفض مستوى التباين بالمعلومات بين الإدارة والمستثمرين، أما نظرية أصحاب المصالح: فتري أن حجم المجلس الأكبر يعني فرصة أكبر للوصول للبيئة الخارجية للحصول على تمويل، وهو ما يتطلب عادة التوسع بالإفصاح لتلبية احتياجات المقرضين من المعلومات للمقرضين، أخيرًا، ترى نظرية الاعتماد على الموارد أن زيادة حجم أعضاء المجلس يتيح دعم قدرات المجلس فيما يتعلق بالحصول على الموارد اللازمة للشركة *Akhtaruddin et al.(2009); Allegrini and Greco (2013) Said et al.(2018); Alnabsha et al. (2018); Sarhan and Ntim (2019)*.

وعلى الجانب المقابل، هناك من يرى أن زيادة أعضاء المجلس له أثر سلبي يتمثل في ضعف التنسيق والتواصل بين الأعضاء، وبالتالي صعوبة إجراء مناقشات بين الأعضاء حول جوانب العمل بالشركة، وهو ما يؤدي لتدهور مستوى الإفصاح الاختياري وممارسات الحوكمة بوجه عام *Tauringana and Mangena (2014);Ntim (2016)*.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ومدى وجودة الإفصاح فقد تباينت نتائج الدراسات، وذلك كما يلي:

أ-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين حجم مجلس الإدارة ومدى وجودة الإفصاح *Alnabsha et al. (2018);Cahyani and Suryaningsih (2016); Jizi (2014) Wang (2017); Ezhilarasi and Kabra (2017); Noja et al. (2021); Jangu et al.(2014); Liao et al. (2015); Kamwana and Ombati (2018); Samaha et al. (2015)*؛ حسن وآخرون (٢٠١٨)؛ مليجي (٢٠١٥)؛ الجبلي (٢٠٢١).

ب-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة معنوية بين حجم مجلس الإدارة ومدى وجود الإفصاح *Tauringana and Mangena (2014); Ntim et al. (2015); Kantudu and Samaila (2015); Bouaziz (2014); Uwuigbe et al.(2011); Stefanescu (2013); Haladu and Salim (2016)* .

ج-دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم مجلس الإدارة ومدى وجود الإفصاح *Ebrahim and Fattah (2015); Das (2017); Khaireddine et al. (2020); Othman et al. (2014); Sankara et al. (2017); Thinh (2021); El Deeb, and Sharkawy (2019); AlGhamdi (2015)* محمد (٢٠٢١) .

بناء على ما سبق وفي إطار ما ورد بثلاثة نظريات مفسرة للأثر الإيجابي لحجم المجلس على مدى وجود الإفصاح إضافة لنتائج غالبية الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض السابع:

الفرض السابع: توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين حجم مجلس الإدارة ومدى وجود الإفصاح.

٢ / ثانيًا: ازدواجية دور المدير التنفيذي *CEO Duality* :

من القضايا المركزية التي تناولتها العديد من أطر الحوكمة هي ما إذا كان المدير التنفيذي *CEO* يجب أن يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ويجمع بين الوظيفتين، وفي حالة تحقق ذلك يكون هناك *Unitary Leadership Structure* ، هناك من يرى أن الازدواجية تؤدي لفهم أكبر ومعرفة بأنشطة وعمليات الشركة والتأثير الإيجابي على مدى الإفصاح وقيمة الشركة، بينما هناك من يرى أن الازدواجية تؤدي لضعف سيطرة مجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، حيث أن تراكم قدر كبير من السلطة لذات الشخص (مدير تنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) يؤدي لهيمنة الإدارة التنفيذية على أداء المجلس، وهو ما يمثل عادة حافزًا قويًا لممارسة السلوك الانتهازي والذي يرتبط بتدني مستوى الإفصاح *Das (2017); Sarhan and Ntim (2019)* .

وفيما يتعلق بالنظريات المفسرة للعلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومدى وجود الإفصاح فترى نظرية الوكالة أن الجمع بين الوظيفتين يؤدي لتراكم السلطة؛ مما يقلل من فعالية الدور الرقابي للمجلس على أداء الإدارة التنفيذية، وبالتالي إمكان اتخاذ قرارات ضد مصالح المستثمرين، ولذا فإن نظرية الوكالة ترى أن الفصل بين الوظيفتين أفضل من حيث الأثر على الشفافية ومدى الإفصاح *Alnabsha et al. (2018); Nandi and Ghosh (2012)* . وهو ما تؤيده نظرية الشرعية التي ترى أن الفصل بين الوظيفتين أفضل من حيث مستوى جودة الأداء الإداري المؤدي لتحسين شرعية الشركة بالبيئة المحيطة، وهو ما يرتبط عادة بتوفير إفصاحات إضافية لإظهار جودة الأداء الإداري ، وفي المقابل فإن نظرية أصحاب المصالح ترى أن وجود

الازدواجية تحسن من فعالية أداء الإدارة بما يسمح بدعم الدور الرقابي (Das (2017) ، وفيما يتعلق بموقف دليل الحوكمة المصري الصادر ٢٠١٦ فقد أشار إلى عدم تفضيل الجمع بين منصب رئيس الإدارة والعضو المنتدب، وفي حالة عدم إمكان ذلك يجب الإفصاح عن الأسباب في التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للشركة، وفي هذه الحالة وطبقاً لأفضل الممارسات الدولية يتم تعيين نائب لرئيس مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين ليرأس الاجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية.

وفيما يتعلق بأثر ازدواجية دور المدير التنفيذي على مدى وجودة الإفصاح، فقد تبين نتائج الدراسات، وذلك كما يلي:

أ-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومدى وجودة الإفصاح (Das (2017); El Deeb, and Sharkawy (2019) .

ب-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومدى وجودة الإفصاح (Samaha et al. (2012); Noja et al. (2021); Tasios and (2019) Sarhan and Ntim (2019) Bekiaris (2014); مليجي (٢٠١٥) .

ج-دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومدى وجودة الإفصاح (Shahab and Ye (2018); Sankara et al. (2017); Alnabsha et al. (2016) Haladu and Salim (2016) Khaireddine et al. (2020); سليم، محمد (٢٠٢١) .

بناء على ما سبق وفي إطار ماورد بنتائج بغالبية الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض الثامن:
الفرض الثامن: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

٣/ ثانيًا: استقلال مجلس الإدارة *Board independence*

يمثل استقلال مجلس الإدارة سمة من أهم سمات حوكمة الشركات، ويتم دعم هذا الاستقلال من خلال تواجد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، نظرًا لدورهم من مراقبة السلوكيات الانتهازية للإدارة التنفيذية، إضافة لدورهم الحيوي في رفع مستوى جودة الأرباح (Noja et al. (2021) Khaireddine et al. (2020) خليل ، إبراهيم (٢٠١٥)، ويتكون مجلس الإدارة من: أعضاء تنفيذيين يمارسون مهامًا بإدارة الشركة التنفيذية، وأعضاء يقتصر دورهم على عضوية المجلس، وهم ما يعرفون بالأعضاء غير التنفيذيين (المستقلين)، ووفقًا لنظريتي الوكالة وأصحاب المصالح والشرعية: فإن دور المجلس بالرقابة واتخاذ القرارات وتعظيم مصالح كافة أصحاب المصالح يرتبط بتزايد نسبة المديرين غير التنفيذيين، وهو ما يعرف بنسبة استقلال مجلس الإدارة،

كما يؤدي ارتفاع نسبة الاستقلال لتعزيز استجابة الشركة للاحتياجات المعلوماتية لأصحاب المصالح، إضافة لدعم مستوى شرعية الشركة، خاصة في إطار الدور الإيجابي لارتفاع نسبة الأعضاء غير التنفيذيين على مدى وجود الإفصاح، *Alnabsha et al. (2018); Arayssi, Elmaghrhi, et al. (2016); et al. (2016)*، وفي ذات الصدد، فقد أوضح دليل الحوكمة المصري على: أنه يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، وقد أشار تقرير مراعاة المعايير والقواعد لعام ٢٠٠٩ لحالة مصر وأشار إلى: أنه بينما يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين من خارج الشركة إلا أنهم في حقيقة الأمر غير مستقلين فعلياً لوجود علاقات وثيقة مع كبار الملاك، وبالمثل في "كينيا"، وهذا الموقف يعرض دور المجلس واستقلالته للكثير من التساؤلات *. Samaha et al. (2015)*.

وفيما يتعلق بأثر نسبة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة (كمؤشر لمدى استقلال مجلس الإدارة) ومدى وجود الإفصاح فقد تبينت نتائج الدراسات، وذلك كما يلي:

أ-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة ومدى وجود الإفصاح *Samaha et al. (2012); Stefanescu (2013); Elmaghrhi, et al. (2016); Shahab and Ye (2018) Giannarakis et al. (2019); Sharif and Rashid (2014); Said et al. (2018); Nguyen et al. (2021); Lewis et al. (2014); Khaireddine et al. (2020)*

ب-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة ومدى وجود الإفصاح *Cheng and Courtenay (2006); Gul and Leung (2004); Alnabsha et al. (2018)*

ج-دراسات توصلت إلى عدم وجود ذات دلالة معنوية بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة ومدى وجود الإفصاح *Tasios and Bekiaris (2014); Kamel and Emad (2017); Akbas (2016); El Deeb, and Sharkawy (2019); Madhani (2015)* ; مليجي (٢٠١٥ ب); الميهي (٢٠١٣) .

بناء على ما سبق وفي إطار ما ورد بنظريات الوكالة وأصحاب المصالح والشرعية، إضافة لنتائج غالبية الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض التاسع:

الفرض التاسع: توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة ومدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

ثالثاً- هيكل الملكية:

يمثل هيكل الملكية هوية مقدمي رأس المال وحجم ممتلكاتهم، وقد أكدت العديد من الدراسات اختلاف الاتجاه نحو تعزيز الإفصاح والشفافية وفقاً لتباين أنماط هيكل الملكية باعتبارها محددًا أساسياً لمدى وجودة الإفصاح؛ *(Samaha and Dawawy (2011); Kröcher (2019); Eka et al. (2020)*، ويمكن تفسير أثر هيكل الملكية على مدى وجودة الإفصاح من خلال نظرية الوكالة التي ترى أن تضارب المصالح بين: المديرين (الوكيل) والمستثمرين (الأصيل) يمكن الحد منه من خلال أنماط ملكية محددة، وهي الأنماط التي غالباً ما ترتبط بدعم مستويات الإفصاح الاختياري، مثل: نمط الملكية الإدارية ونمط الملكية الأجنبية، ويترتب على ذلك خفض مستوى تباين المعلومات بين الإدارة والمستثمرين *Rouf and Al (2021)*، ويتناول الباحث أثر أنماط محددة للملكية على مدى وجودة الإفصاح، وهذه الأنماط تتحدد في:

الملكية الإدارية.

الملكية الحكومية.

تركز الملكية.

الملكية المؤسسية.

وهي الأنماط التي أثبتت العديد من الدراسات تأثيرها على مدى وجودة الإفصاح.

١/ ثالثاً: الملكية الإدارية *Managerial Ownership*:

تمثل الملكية الإدارية نسبة الأسهم المملوكة من قبل المدير التنفيذي وأعضاء المجلس من التنفيذيين *(Mgammal (2017)*، ووفقاً لنظرية الوكالة فإن الملكية الإدارية يرتبط بها خفض تعارض المصالح بين الإدارة (باعتبارها من الملاك) وباقي المستثمرين، إضافة لانخفاض اتجاه المديرين لتحقيق مصالح ذاتية، ويرتبط ما سبق بتوسع الإدارة بتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات *and Ntim (2019); Samaha et al. (2012); Alnabsha et Sarhan (2020)*، بينما ترى نظرية الشرعية أن ممارسات الحوكمة الجيدة وتوفير مستوى مرتفع من الإفصاح الاختياري يرتبط بانخفاض نسبة الملكية الإدارية، وهو ما يترتب عليه تحسن مستوى شرعية الشركة ودعم ثقة المستثمرين بإدارة الشركة، ويتفق مع نظرية الشرعية دراسات ترى أن الملكية الإدارية تؤدي لزيادة استخدام المديرين للمعلومات الداخلية لتحقيق مصالحهم ودعم قدرتهم على تحقيق الثروات بعيداً عن رقابة باقي المستثمرين، وهو ما

يرتبط بالسعي لتقليل الإفصاح، وكذلك مستوى شفافية المعلومات؛ *Eckles et al. (2011)*؛ *Ben Ali (2014)*.

وفيما يتعلق بأثر نسبة الملكية الإدارية على مدى وجودة الإفصاح فقد تباينت نتائج الدراسات، وذلك كما يلي:

أ-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين نسبة الملكية الإدارية على مدى وجودة الإفصاح *Haddad et al. (2015)*؛ *Mgammal (2017)*؛ *Kamwana and (2011)*؛ *Ombati (2018)*؛ *Liao et al. (2015)*؛ *Samaha and Dawawy (2011)* الجبلي (٢٠٢١) .

ب-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين نسبة الملكية الإدارية على مدى وجودة الإفصاح *Sarhan and Ntim (2019)*؛ *Fadaly and Abd Alkaim (2012)*؛ *Rouf and Al Harun (2011)*؛ *Hussainey and Al-Najjar (2016)* .

ج-دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومدى وجودة الإفصاح *Alnabsha et al. (2018)*؛ *Eka et al. (2020)*؛ *Samaha et al. (2012)* .

بناء على ما سبق وفي إطار ما ورد بنظرية الشرعية ونتائج غالبية الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض العاشر:

الفرض العاشر: توجد علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

٢ / ثالثاً: الملكية المؤسسية *Institutional Ownership* :

ووفقاً لمسح تم إجراؤه عام ٢٠١٣: فإن نسبة ٥٠ % من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية تتم إدارة مدخراتهم بالاستثمار بالأسهم من خلال صناديق المعاشات وغيرها من المؤسسات المالية، وهو ما أدى لكون نسبة الاستثمار المؤسسي سواء في صناديق استثمار أو شركات تأمين ما نسبته ٦٧ % من الأسهم المتداولة بالبورصة *SEC (2014)*، أما في مصر: فقد أشارت الدراسات لنسب متفاوتة للملكية المؤسسية، فقد أشارت دراسة إلى كونها ١٥.٩ % *Fadaly (2016)*؛ *and Abd Alkaim (2016)*، بينما توصلت دراسة أخرى إلى كونها ٢٤.٢ % *محمد (2021)*، بينما توصلت دراسة ثالثة لكون الملكية المؤسسية تصل إلى ٧٥ % من إجمالي زهر (٢٠١٩)، وبالتالي فإن نمط الملكية المؤسسية يشهد انتشاراً كبيراً في العديد من الشركات المصرية، وهو ما يمثل دافعاً لاعتبار هذا النمط متغيراً هاماً فيما يتعلق بالتأثير على مدى وجودة ما توفره الشركة من إفصاح بتقرير مجلس الإدارة، وقد ارتبط انتشار نمط الملكية المؤسسية

لاعتبار البعض أن المستثمر التقليدي قد فقد أهميته وأصبح أقلية، وذلك في إطار كون أغلبية المستثمرين بسوق المال يتمثلون في هيئة مؤسسة ممثلة في صناديق استثمار أو خطط معاشات (2018) Giovanni .

وقد تناولت العديد من الدراسات الملكية المؤسسية، وأوضحت أنه من منظور الوكالة: فإن الملكية المؤسسية تتيح للمؤسسة المستثمرة القيام بالرقابة على الأداء، وذلك بما لديها من خبرات ومحترفين مقارنة بقدرات صغار المستثمرين، مما يؤدي إلى دعم قدرات المستثمر المؤسساتي على الحد من أي سلوك انتهازى للإدارة، والقيام بدور حيوي فيما يتعلق بممارسات الحوكمة ومنها دعم الإفصاحات الموفرة للمستثمرين بغرض خفض مستوى التباين بالمعلومات *Al-Bassam* (2018); *Eka et al. (2020)*; *Alnabsha et al. (2018)*; *et al. (2018)*; خليل، إبراهيم (2015)، وفي المقابل يرى *Mehrani* أن المستثمر المؤسساتي غالبًا ما ينفق موارده إما للسيطرة على سلوك الإدارة الانتهازى أو بغرض اكتساب مصالح خاصة *Mehrani and Bagheri (2009)*، كما يتيح نمط الملكية المؤسسية حصول المالك الممثل في مؤسسة على مزايا معلوماتية لا تتاح لصغار المستثمرين، وبالتالي تتخفض ضغوط الملكية المؤسسية على الإدارة لتوفير إفصاحات إضافية، وهو ما يظهر علاقة سلبية بين الملكية المؤسسية ومدى وجودة الإفصاح المتاح لصغار المستثمرين (2013) *Uyar et al.* وفيما يتعلق بأثر الملكية المؤسسية على مدى وجودة الإفصاح فقد تباينت نتائج الدراسات، وذلك كما يلي:

أ-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين الملكية المؤسسية على مدى وجودة الإفصاح (2012) *Hooghiemstra*; (2012) *Mallin and Ow-Yong K.*; (2012) *Fung and Tsai*؛ زهر (2019) .

ب-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين الملكية المؤسسية على مدى وجودة الإفصاح (2013) *Uyar et al.*; (2013) *Ntim*; (2014) *Alhazaimah et al.* ج-دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الملكية المؤسسية على مدى وجودة الإفصاح (2020) *Eka et al.*; (2018) *Alnabsha et al.*؛ سليم، محمد (2021) .

بناء على ما سبق وفي إطار مبدأ منظور المستثمر الفرد، وإضافة لنتائج الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض الحادي عشر:

الفرض الحادي عشر: توجد علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة معنوية بين الملكية المؤسسية ومدى وجودة الإفصاح.

٣ / ثالثاً: الملكية الحكومية *Governmental Ownership* :

تشير الملكية الحكومية لنسبة الأسهم التي تمتلكها الحكومة بالشركة، وغالباً ما تستثمر الحكومة بالشركات العاملة بالمجالات الرئيسية والمؤثرة بشكل كبير على اقتصاد الدولة، ووفقاً لنظرية الوكالة فإن تكاليف الوكالة عادة ما تكون مرتفعة في ظل الاستثمار الحكومي نظراً لتضارب الأهداف بين هدف الربحية وهدف تحقيق صالح الدولة، لذا فمن المرجح أن ترتبط الملكية الحكومية بمزيد من المعلومات المفصح عنها اختياريًا لخفض تكاليف الوكالة، وذات الأمر وفقاً لنظرية أصحاب المصالح (*Eng and Mak (2003)*)، كما ترى نظرية الشرعية أن التوسع بالملكية الحكومية يؤدي إلى دعم مستوى شرعية الشركة، كما يؤدي وفقاً لنظرية اعتماد الموارد لدعم القدرة على الحصول على الموارد الرئيسية، كال عقود والمزايا والإعفاءات الضريبية، وهو ما يؤثر إيجاباً على أداء الشركة، وهو ما يؤدي لاستمرار الرغبة في الحصول على الدعم الحكومي من خلال التميز بأداء ممارسات الحوكمة، وأهمها دعم مستوى جودة الإفصاحات الموفرة للمستثمرين ، كما يجعل التوسع بالملكية الحكومية الشركة عرضة للمزيد من المساءلة العامة، وهو ما يؤدي إلى ضغوط على الشركات للإفصاح عن معلومات إضافية لخفض مستوى تباين المعلومات بين الإدارة والمستثمرين (*Özcan (2020); Haddad et al. (2015)*).

وفي المقابل، هناك دراسات ترى أن الملكية الحكومية تعني ارتباطاً سياسياً قوياً لإدارة الشركة، وما يترتب على ذلك من حماية ضد المزيد من التدخلات التنظيمية، إضافة لسهولة الحصول على المزيد من تمويلات حكومية، وبالتالي القدرة على اجتذاب المستثمرين بأقل حوافز نحو الإفصاح عن المزيد من المعلومات، وهو ما يشير إلى تأثير سلبي للملكية الحكومية على فعالية هيكل حوكمة الشركة، ولذا فإن الشركات ذات نسب ملكية حكومية مرتفعة هي أقل احتمالاً لتوفير إفصاحات اختيارية (*Raimo et al. (2020); Al-Janadi et al. (2016); Alnabsha et al. (2018); Haddad et al. (2015)*).

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة فقد تباينت نتائجها فيما يتعلق بأثر الملكية الحكومية على مدى وجودة الإفصاح، وذلك كما يلي:

أ-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين الملكية الحكومية على مدى وجودة الإفصاح (*Özcan (2020); Manes-Rossi et al. (2020); Eng and Mak (2017); Kolsi (2021); Nguyen et al. (2021); (2003)*); زهر (٢٠١٩).

ب-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين الملكية الحكومية على مدى وجودة الإفصاح (*Raimo, et al. (2020); Al-Janadi et al. (2016); Ebrahim and Fattah (2015); Fadaly and Abd Alkaim (2016)*).

ج-دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الملكية الحكومية على مدى وجودة الإفصاح (2020) *Eka et al.*; (2018) *Alnabsha et al.*; سليم، محمد (2021).

بناء على ما سبق وفي إطار نتائج الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض الثاني عشر كما يلي:
الفرض الثاني عشر: توجد علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين الملكية الحكومية على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

٣/٤- تركيز الملكية *Concentrated Ownership*:

يقصد بنمط تركيز الملكية النسبة السنوية للأسهم المملوكة لكبار المساهمين الذين يملكون ٥ % أو أكثر من الأسهم المتداولة بنهاية العام، ويرتبط نمط تركيز الملكية (نظرياً) بدعم مستويات الرقابة على الإدارة التنفيذية، وهو ما يتوقع أن يرتبط بشكل إيجابي مع اتجاه الإدارة لخفض مستوى تباين المعلومات، وبالتالي انخفاض مشاكل الوكالة (2015) *Rahman*; (2016) *Shiri et al.*، ويراعى أن انخفاض مستوى التباين بالفقرة السابقة يقصد به خفض التباين بالمعلومات بين الإدارة وكبار المساهمين، حيث يمكن لكبار المساهمين الحصول على المعلومات الخاصة، واستغلالها بعمليات التداول الخاصة بهم على حساب مساهمي الأقلية، وبالتالي تتخفف رغبة الإدارة في توفير إفصاحات إضافية لانخفاض الرغبة في دعم مستوى الشرعية (نظرية الشرعية) من كبار المساهمين (نظرية أصحاب الموارد) (2020) *Pongsapornamat*; (2018) *Al-Bassam, et al.*، وغالباً ما يقترن نمط تركيز الملكية بحوافز لدى كبار المساهمين لمصادرة ثروات الأقلية خاصة بالأقتصادات الناشئة وذلك في إطار ما يتاح لكبار المساهمين من معلومات داخلية على حساب الأقلية، لذا فمن المرجح أن يرتبط نمط تركيز الملكية فعلياً بتحول مشكلة الوكالة من صراع بين المديرين والمساهمين إلى مستوى مرتفع من تباين المعلومات بين كبار المساهمين (حيث تتركز الملكية ويمكنهم الحصول على ما يريدون من المعلومات الداخلية) ومساهمي الأقلية، ويؤدي ما سبق لانخفاض الحوافز الإدارية لتوفير أي إفصاحات إضافية لمساهمي الأقلية (2014) *Ben Ali*; (2015) *Haddad et al.*; (2016) *Shiri et al.*; العايدي (2018)؛ خليل، إبراهيم (2015).

وفيما يتعلق بأثر نمط تركيز الملكية على مدى وجودة الإفصاح، فقد تباينت نتائج الدراسات السابقة، وذلك كما يلي:

أ-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين نمط تركيز الملكية ومدى وجودة الإفصاح (2013) *Khan and Vandana*; (2014) *Alhazaimah et al.*; (2020).

ب-دراسات توصلت إلى علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين نمط تركيز الملكية ومدى وجودة الإفصاح (Fadaly and Abd Alkaim (2016); Aliyu et al (2018) ; حسن وآخرون (٢٠١٨) ; زهر (٢٠١٩).

ج-دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين نمط تركيز الملكية ومدى وجودة الإفصاح;(Thin (2021); Ramadhan (2014); Alqatameen et al. (2020) ; مليجي (ب ٢٠١٥).

بناء على ما سبق وفي إطار ما ورد بنظريتي الشرعية وأصحاب الموارد، إضافة إلى نتائج غالبية الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض الثالث عشر.
الفرض الثالث عشر: توجد علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة معنوية بين نمط تركيز الملكية ومدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

رابعاً: أثر مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة على جودة الأرباح:

في إطار ما سبق عرضه من محددات لمدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة: يعتقد الباحث بضرورة تحديد أثر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة على جودة أرباح الوحدة، خاصة مع كون الربح يمثل *Indicator of Health* لأداء الشركة، ويستخدم كأساس لصنع قرارات المستثمرين، خاصة مع اتسام الأرباح بالجودة (Septiani and Yuyetta (2020)، وتتسم الأرباح عالية الجودة بالعديد من السمات، مثل: أن يكون لها مستوى استمرارية مرتفع ومستوى منخفض من إدارة الأرباح، إضافة لارتفاع جودة الاستحقاقات وانخفاض مستوى التقلبات والتوفير بالوقت المناسب، وقد اجتذبت جودة الأرباح (باعتبارها أحد أدوات قياس جودة التقرير المالي) الكثير من اهتمام الباحثين، وتركز اهتمامهم على تحديد كيفية قياس السمات المتعددة لجودة الأرباح (Menicucci (2020); Perotti and Wagenhofer (2014); Leuz and Wysocki (2016)، كما تمثل جودة الأرباح أحد المؤشرات الهامة لمدى تعبير معلومات الأرباح تعبيراً حقيقياً عن الأداء المالي للوحدة، وهو ما يترتب عليه توجيه قرارات المستثمرين، كما تعكس جودة الأرباح المرتفعة أعمالاً مستدامة باعتبارها مؤشراً جيداً للأرباح المستقبلية (Dechow and Schrand (2010) ; الأشول (٢٠٢١) ; عبيد (٢٠١٧).

ونظراً للطبيعة المتعددة لجودة الأرباح فتوجد العديد من المداخل لقياسها، حيث أشارت الدراسات إلى أربعة مناهج رئيسة لقياسها (Menicucci (2020); Krishnan and Zhang (2020); Perotti and Wagenhofer (2014) ; السجاعي، الغندور (٢٠١٧):

المنهج الأول: الخصائص الزمنية للأرباح، حيث يتم تحديد مدى جودة الأرباح بناء على مدى استمراريتهما أو القدرة على التنبؤ أو مدى تقلبها.

المنهج الثاني: قياس جودة الأرباح من خلال العلاقات بين النقدية والاستحقاقات والدخل، ويتم استخدام هذه المقاييس لتحديد مدى وجود إدارة للأرباح كمفهوم معاكس لجودة الأرباح.

المنهج الثالث: اشتقاق مقاييس من خصائص جودة المعلومات الواردة بالإطار الفكري للتقرير المالي كالملائمة والتعبير الصادق.

المنهج الرابع: الاستناد لقرارات الإدارة التنفيذية لتحديد مدى الاستفادة من بناء التقديرات والأحكام المهنية المسموح بها كمدخل لإدارة الأرباح.

وتمثل جودة الأرباح موضوعًا شائعًا جدًا بالبحث المحاسبي، حيث أشارت دراسة تمت على ثمانية عشر مجلة محاسبية من المجلات الكبرى بالفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤ إلى أنه من إجمالي ٦٢٤٠ مقالًا منشورًا هناك ٦١٨ مقالًا متعلقًا بجودة الأرباح، كما أشارت الدراسة إلى أن غالبية الدراسات المتعلقة بجودة الأرباح غالبًا ما تستخدم المنهج الأول لقياسها، حيث أشارت لوجود ٤٧٢ مقالًا استخدمت المنهج الأول لقياس جودة الأرباح من إجمالي ٦١٨ مقالًا **Gutiérrez (2019) and Rodríguez**، ويعتقد الباحث أن ارتباط مفهوم جودة الأرباح بتقرير مجلس الإدارة يتحقق من خلال أن أحد أهداف تقرير مجلس الإدارة هو توفير معلومات حول جودة الأرباح والتغيرات المحتملة بها حتى يتمكن المستثمرون من التحقق من مدى كون الأداء السابق دليلًا على الأداء المستقبلي، كما تعتبر المعلومات المفصّل عنها أحد مصادر جودة الأرباح، وهو ما يعطي إشارة بتميز الشركة عن المنافسين **Leuz (2020); Septiani and Yuyetta**، وترى العديد من الدراسات أن مستوى جودة الأرباح يتأثر بمدى وجودة الإفصاحات الاختيارية، وتوصلت هذه الدراسات إلى أن توفير مستوى إفصاح أكبر ومتسم بالجودة يترتب عليه تحسن مستوى جودة الأرباح، ويوجز الباحث فيما يلي نتائج هذه الدراسات:

(١) توجد علاقة معنوية سلبية بين الإفصاح ومستوى جودته وإدارة الأرباح التي تمثل المفهوم المقابل لجودة الأرباح، وبالتالي فإن الشركات التي تفصح عن معلومات أقل تميل إلى إدارة الأرباح وتخفض جودة أرباحها، والعكس صحيح، فإن توفير نوعية جيدة من المعلومات المحاسبية ستنجح للمستثمرين البصيرة حول الأداء والمركز المالي، وهو ما يخفض من انخراط إدارة الشركات ذات مستويات الإفصاح الأعلى في ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي ترتفع جودة الأرباح **(2012); Mouselli et al. (2017); Kamel and Emad**.

(٢) توجد علاقة تكاملية وتبادلية بين كلا من جودة الأرباح ومستوى وجودة الإفصاح الاختياري، فتحقيق مستوى عالٍ من جودة الأرباح يدفع المديرين نحو الإفصاح عن المزيد من المعلومات، حيث تعتبر المعلومات المرتبطة بارتفاع جودة الأرباح أكثر مصداقية، وفي هذه الحالة يعتبر الإفصاح الاختياري أحد أهم أدوات غرس الثقة لدى المستثمرين، ويؤيد الطرح السابق

نظرية المحاسبة الإيجابية، والتي ترى أن الإدارة بالشركات ذات جودة أرباح مرتفعة ستميل إلى توفير إفصاحات إضافية لزيادة دعم احتمالية الحصول على مكافآت، وأيضًا لخفض مستوى مخاطر الاستثمار مما يزيد من إمكانية اجتذاب رعاوس أموال جديدة; *Karajeh (2020)* .
Ebrahimabadi and Asadi (2016) .

٣) يساعد الإفصاح الاختياري بما يتيح من معلومات على إدراك طبيعة سلوك وتصرفات الإدارة ونقاط قوة وضعف الشركة بما يساعد على زيادة وعي المستثمرين، ويخفض من إمكانية إدارة الأرباح (مرونة أقل لممارسة إدارة الأرباح) لارتفاع خطر اكتشاف تلك الممارسات من خلال ما يفصح عنه اختياريًا من معلومات; *Chamangard et al. (2013)* حسن (٢٠١٧) .
 ٤) المعلومات المفصحة عنها اختياريًا تمثل أداة رئيسة للحد من مشكلة تباين المعلومات، كما أن لها دور رئيسي في تحسن مستوى جودة الأرباح نتيجة لدورها في خفض السلوك الانتهازي المتمثل بإدارة الأرباح *Septiani and Yuyetta (2019)*; *Krishnan and Zhang (2019)* .
(2020) .

بناء على ما سبق وفي إطار ما أوردته الدراسات السابقة يقترح الباحث الفرض الرابع عشر:
 الفرض الرابع عشر: توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين مدى وجودة الإفصاح
 بتقرير مجلس الإدارة ومستوى جودة الأرباح.

القسم الرابع: منهجية البحث واختيار الفروض:

أولاً: العينة:

يتحدد هدف البحث في تحديد محددات مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، إضافة لتحديد أثر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة على مستوى جودة الأرباح، وفي سبيل تحقيق هدف البحث فإن مجتمع الدراسة يتحدد في الشركات المتداول أسهمها بالبورصة المصرية، والعينة المحددة هي الشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية *EGX50*، وعددها ٣٩ شركة بعد استبعاد المؤسسات العاملة في القطاع المالي، وذلك وفقًا لما تم بالعديد من الدراسات السابقة، نظرًا لخضوعها لقواعد لتنظيم مختلفة، مما يؤدي إلى أن الإفصاحات والمقاييس الموفرة بالمؤسسات المالية غالبًا ما تختلف عن ما توفره الشركات غير المالية; *Kamel and Emad (2017)*، *Ginesti et al. (2017)*; *Joshi et al. (2016)*; *Sarhan and Ntim (2019)* ويتم اختبار فروض الدراسة من خلال نموذج تقرير مجلس الإدارة المصدر من الشركات غير المالية بمؤشر *EGX50* لمدة ثلاث سنوات (٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠)، وذلك بنموذج الدراسة الأول، وستين فقط بنموذج الدراسة الثاني (٢٠١٩ - ٢٠٢٠)، وتتوزع الشركات غير المالية بالمؤشر على قطاعات البورصة المصرية كما يلي :-

اسم القطاع	عدد الشركات	
أغذية ومشروبات وتبغ	٣	١
موارد أساسية	٦	٢
رعاية صحية وأدوية	٤	٣
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢	٤
عقارات	١٠	٥
سياحة وترفيه	١	٦
اتصالات وإعلام وتكنولوجيا معلومات	٤	٧
طاقة وخدمات مساندة	١	٨
تجارة وموزعون	١	٩
خدمات النقل والشحن	١	١٠
خدمات تعليمية	٢	١١
مقاولات وإنشاءات هندسية	١	١٢
منسوجات وسلع معمرة	١	١٣
مواد بناء	١	١٤
الإجمالي	٣٨ شركة	

ثانياً: مصادر البيانات:

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث على تحليل تقرير مجلس الإدارة للشركات المحددة كعينة للدراسة، وتم الحصول على التقارير لفترة الدراسة من المواقع الإلكترونية للشركات محل البحث، إضافة لنماذج إفصاح الشركات المصرية بـ"موقع البورصة المصرية"، و"موقع مباشر"، و"موقع Investing".

ثالثاً: قياس المتغيرات:

يقترح الباحث تصميم نموذجين:

نموذج الدراسة الأول: خاص بالفروض من الأول للثالث عشر، وهو الخاص بمحددات مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

نموذج الدراسة الثاني: يرتبط بفرض الدراسة الرابع عشر، والخاص بتحديد أثر مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة على مستوى جودة الأرباح.

١/ ثالثاً: متغيرات نموذج الدراسة الأول:

١/١ ثالثاً: المتغير التابع (مدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة):

لتحديد مدى وجود الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة يقترح الباحث بناء مؤشر للإفصاح، وهو قائمة بالعناصر التي يهدف البحث للتحقق من وجودها ومستوى جودتها، وذلك وفقاً لعناصر الإطار المقترح لتقرير مجلس الإدارة والسابق بيانها بقسم الدراسة الثاني (مكونات المؤشر بالملاحق : ملحق ١)، وبالرغم من أن البعض يرى أن الإفصاح بمثابة مفهوم مجرد لا يمكن قياسه مباشرة *(Wallace and Naser (1995)*، إلا أن أسلوب مؤشر الإفصاح أحد أكثر الممارسات شيوعاً بالبحث المحاسبي لقياس مدى الإفصاح، ويقسم مؤشر الإفصاح إلى نوعين *Riccardo et al. (2013); Hassan and Marston (2019)*:

أ- مؤشرات إفصاح مرجحة *Weighted*:

حيث يتم استخدام أوزان مختلفة لكل عنصر بما يعبر عن أهمية عناصر محددة.

ب- مؤشرات إفصاح غير مرجحة *Unweighted*:

حيث تكون كل عناصر المؤشر لها ذات الأهمية.

ويلاحظ أنه لا يوجد إطار نظري يحكم صياغة مؤشر الإفصاح، وذلك بما يوجه اختيار عناصر محددة لقياس مدى وجود الإفصاح، ولذا فإن الباحثين يقومون بتحديد عناصر المؤشر بما يحقق أهداف الدراسة *(Joshi et al. (2016); Dawd (2018); Samaha et al. (2015)*.

وقد تعرضت منهجية مؤشر الإفصاح للعديد من الانتقادات بالعديد من الدراسات باعتبارها مجرد النقاط صورة كمية لحجم ما يتم توفيره من عناصر المؤشر دون القياس المتعمق للحجم والجودة معاً من خلال الربط بين التحليل الكمي والنوعي معاً *(ICAEW (2008); Leuz and Wysocki (2016)*، ويؤدي تركيز منهجية مؤشر الإفصاح على الحجم إلى عدم التركيز على مستوى جودة ما يتم توفيره من معلومات، في حين أن حجم الإفصاح لا يمثل بحد ذاته العلاج لمشاكل سوء الاختيار، بل أن المشكلة الرئيسة تتمثل في جودة الإفصاح وطريقة تنظيمه، وهو ما بات يمثل مجال التركيز الرئيسي للمستثمرين، حيث يعتقد غالبيتهم أن أي إصلاح للإفصاح يجب أن يتجه إلى رفع مستوى جودته وفعاليتها واكتماله لضمان التشغيل الناجح لأسواق المال *Tlou (2013); CFA (2013); Giovanni (2018); Ginesti et al. (2017); (2012)*، وقد تعددت الدراسات التي حاولت قياس حجم وجود الإفصاح فتناولت أحد الدراسات عرضاً للنظام المطبق بالبورصة التايوانية لترتيب الشركات من حيث مدى جودة الإفصاح، من خلال تقييم مدى الاكتمال والوضوح والشفافية *(Chi (2009)*، كما تناولت دراسة أخرى مقياساً جديداً لجودة الإفصاح يستند المؤشر إلى فرضية أن *Finer Information is of higher quality*.

بمعنى: أن التفصيل الكبير للمعلومات المفصّل يؤدي إلى خفض تباين المعلومات، وبالتالي يتيح للمستثمرين اتخاذ قرارات أكثر دقة (Chen et al. (2015)، وأخيراً: تناولت دراسة **Garefalakis** بيان كيفية تقييم مدى وجودة الإفصاح من خلال بناء مؤشر للإفصاح وفقاً لما يلي (Garefalakis et al. (2016):

- إعداد مؤشر للإفصاح مكون من عناصر محددة، وذلك بما يحقق أهداف الدراسة.
- محاولة التغلب على العيوب السابق بيانها والمتعلقة بتركيز المؤشر على قياس حجم الإفصاح وليس مستوى جودته، وهنا تتضح أهمية مؤشرات الأداء الرئيسة **KPIs** باعتبارها أداة أساسية للمستثمرين لتقييم الأعمال، وبالتالي فإن كل عنصر من عناصر المؤشر بالخطوة الأولى سيحدد لها مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسة **KPIs**، وبناء على مدى توافر هذه المؤشرات يتحدد مدى الإفصاح ومستوى جودته.

ويؤكد الباحث على استخدام الأسلوب السابق، حيث تم تحديد عناصر مؤشر الإفصاح المقترح للمجموعات السبعة، وتتمثل في أربعة وأربعين عنصراً وفقاً للأسلوب غير المرجح، كما تم تحديد مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسة لكل عنصر بإجمالي مؤشرات أداء رئيسة ثلاثمائة مؤشر (عناصر مؤشر الإفصاح ومؤشرات الأداء الرئيسة مدرجة بالملاحق : ملحق 1).
ويقترح الباحث أن يتم تقييم الإفصاحات الواردة بتقرير مجلس الإدارة بناء على المقياس الرباعي التالي (Tan and Tarca (2013); ICAEW (2008); Lucas and Lourenço (2014):

صفر	العنصر لا يتم الإفصاح عنه
١	إفصاح وصفي محدود (معلومات وصفية موجزة دون أي إيضاح)
٢	إفصاح كمي محدود (مؤشرات أداء دون شرح أو بيان علاقات أو أثر)
٣	إفصاح وصفي جوهري (معلومات وصفية مع الإفصاح وبيان الآثار بشكل وصفي)
٤	مناقشة كمية وصفية جوهريّة (معلومات وصفية مع إيضاح وبيان الآثار المترتبة عليها بشكل كمي)

وبناء عليه، فإن القيمة الأعلى التي تحققها الشركة محل الفحص =

$$\text{عدد مفردات مؤشرات الأداء الرئيسة} \times 4 =$$

$$1200 = 4 \times 300$$

وفقاً للباحث يتم قياس مؤشرات الإفصاح لكل شركة وفقاً للمعادلة التالية:

$$MCDi = \frac{\sum_{j=1}^n MCD_{ij}}{t}$$

حيث:

MCDi: مؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة الذي حققته الشركة.

MCj: قيمة مؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة التي حققتها الشركة.

T: القيمة الإجمالية لمؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.

ولضمان قابلية عناصر المؤشر للتطبيق فقد قام الباحث بما يلي; *Haddad et al. (2015)*

: *Nguyen et al. (2021); Mgammal (2017)*

(١) إجراء اختبار تجريبي *Pilot-Tested* على عينة من تقارير مجلس الإدارة لعدد عشر شركات مدرجة بمؤشر **EGX50** ، وذلك بغرض التحقق من دقة المؤشر واستبعاد أي معلومات لا علاقة لها بممارسات الإفصاح بالبيئة المصرية، وقد تم إجراء تعديلات محددة على مؤشرات الأداء الرئيسية لتتواءم مع بيئة الأعمال المصرية.

(٢) مناقشة عدد من المراجعين بكبرى مكاتب المراجعة المصرية حول مدى صلاحية تطبيق عناصر المؤشر ومؤشرات الأداء الرئيسية المفسرة للعناصر، وتوصل الباحث من خلال المناقشات إلى صلاحية عناصر المؤشر ومؤشرات الأداء للتطبيق.

١/٢/ ثالثاً: المتغيرات المستقلة (محددات مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة):

من خلال العرض السابق للفروض من الأول إلى الفرض الثالث عشر تم تحديد مجموعة من المتغيرات المستقلة التي يعتقد الباحث بكونها وفقاً لما ورد بالدراسات السابقة تمثل محدثات رئيسة لمدى وجودة الإفصاح، وفيما يلي عرضٌ للمتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة الأول وطريقة قياسها: -

متغيرات نموذج الدراسة الأول

المتغيرات	الرمز	القياس	العلاقة المتوقعة	المراجع
المتغير التابع				
مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	MCDi	$MCDi = \frac{\sum_{j=1}^t Mcj}{t}$		<i>Nguyen et al. (2021); Kamel and Emad (2017); Garefalakis et al. (2016)</i>
المتغيرات المستقلة				
أولاً: المتغيرات الممثلة لخصائص الشركة				

<i>Tasios and Bekiaris (2014); Tauringana and Mangena (2014); Zaid and Nasiri (2018)</i>	+	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة بنهاية العام	<i>FSIZE</i>	حجم الشركة
<i>Alnabsha et al. (2018); Mgammal (2017); Lucas and Lourenço (2014); Barako et al. (2006)</i>	+	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي أصول الشركة بنهاية العام	<i>LEV</i>	الرافعة المالية
<i>Joshi et al. (2016); Tan and Tarca (2013); Zaid and Nasiri (2018); Mgammal (2017); Alnabsha et al. (2018); Lucas and Lourenço (2014); Sarhan and Ntim (2019)</i>	+	العائد على حقوق الملكية <i>ROE</i>	<i>PROF</i>	الربحية
<i>Saeedi et al. (2020); Tasios and Bekiaris (2014); Das (2017); Alnabsha et al. (2018); Alsaeed (2006)</i>	+	قيمة الأصول المتداولة مقسومة على الالتزامات المتداولة	<i>LQDT</i>	السيولة
<i>Nguyen et al. (2021); Tan and Tarca (2013); Kamel and Emad (2017); Alnabsha et al. (2018); Thinh (2021); Sarhan and Ntim (2019); El Deeb, and Sharkawy (2019)</i>	+	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت شركة المراجعة من المكاتب الأربعة الكبرى، أو يشارك الجهاز المركزي للمحاسبات بعملية المراجعة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك	<i>AUDI</i>	نوع شركة المراجعة
<i>Kamel and Emad (2017); Tan and Tarca (2013); Nguyen et al. (2021); Abdelsalam and Weetman (2007); Uyar and Kiliç (2012); Malola and Maroun (2019)</i> (٢٠١٧). سليم; محمد (٢٠٢١); طعيمة (٢٠١٣).	+	متغير وهمي يأخذ (1) إذا كانت الشركة عاملة بالقطاع الصناعي، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك	<i>IMD</i>	نوع الصناعة
ثانياً: المتغيرات المستقلة الممثلة لخصائص مجلس الإدارة				
<i>Alnabsha et al. (2018); Cahyani and Suryaningsih (2016); Jizi (2014) Wang</i>	+	العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة	<i>BFSIZE</i>	حجم مجلس

<i>(2017); Ezhilarasi and Kabra (2017); Noja et al. (2021); Janggu et al.(2014); Liao et al. (2015); Kamwana and Ombati (2018); Samaha et al. (2015) ; حسن وأخرون (٢٠١٨); الجبلي (٢٠٢١)</i>				الإدارة
<i>Shahab and Ye (2018); Sankara et al. (2017); Alnabsha et al. (2018); Khaireddine et al. (2020); Haladu and Salim (2016) ; سليم، محمد (٢٠٢١) .</i>		متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان المدير التنفيذي هو ذاته رئيس مجلس الإدارة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك	<i>CEOD U</i>	ازدواجية دور المدير التنفيذي
<i>Samaha et al. (2012); Stefanescu (2013); Elmagrhi, et al. (2016); Shahab and Ye (2018) Giannarakis et al. (2019); Sharif and Rashid (2014); Said et al.(2018); Nguyen et al. (2021); Lewis et al. (2014); Khaireddine et al. (2020)</i>	+	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة (لم يتم التمييز بين العضو المستقل والعضو غير التنفيذي)	<i>NEDs</i>	استقلال مجلس الإدارة
ثالثاً: المتغيرات المستقلة المتمثلة لهيكل الملكية:				
<i>Sarhan and Ntim (2019); Fadaly and Abd Alkaim (2016); Rouf and Al Harun (2011); Hussainey and Al-Najjar (2012)</i>	-	نسبة الأسهم المملوكة بواسطة المدير التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة من التنفيذيين (نسبة الأسهم المملوكة إدارياً إلى إجمالي الأسهم المتداولة بنهاية العام)	<i>MGTO WN</i>	الملكية الإدارية
<i>Alhazaimh et al. (2014); Ntim (2013); Uyar et al. (2013)</i>	-	نسبة الأسهم المملوكة للبنوك وشركات الاستثمار وغيرها من المؤسسات (الأسهم المملوكة من مؤسسات مقسومة على الأسهم المتداولة بنهاية العام)	<i>INSO WN</i>	الملكية المؤسسية

<i>Raimo, et al. (2020); Al-Janadi et al. (2016);Ebrahim and Fattah (2015); Fadaly and Abd Alkaim (2016)</i>	-	نسبة الملكية الحكومية الأسهم المملوكة للحكومة مقسومة على إجمالي الأسهم المتداولة بنهاية العام.	<i>GOVO</i> <i>WN</i>	الملكية الحكومية
<i>Shiri et al. (2016); Al-Bassam, et al. (2018); Pongsapornamat (2020); Alhazaimeh et al. (2014); Khan and Vandana (2013)</i>	-	نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين الذين تتحدد نسبة ملكيتهم بـ ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة بنهاية العام.	<i>CONO</i> <i>WN</i>	تركز الملكية
رابعاً: متغيرات الرقابة: مؤثرات أخرى على مدى وجودة الإفصاح، ويجب إدراج هذه المتغيرات بهدف تعزيز دقة التنبؤ والقدرة على الاستدلال من خلال تحليل النموذج				
<i>Das (2017); Tauringana and Mangena (2014); Khairiddine et al. (2020).</i>	+	الفترة منذ بداية تسجيل الشركة بالبورصة المصرية.	<i>FAGE</i>	العمر
<i>Alnabsha et al. (2018); Said et al.(2018); Alhazaimeh et al. (2014).</i>	+	نسبة الأسهم المملوكة لمستثمرين أجانب (الأسهم المملوكة لأجانب إلى إجمالي الأسهم المتداولة بنهاية العام).	<i>FORO</i> <i>WN</i>	ملكية الأجانب

٢ / ثالثاً: متغيرات نموذج الدراسة الثاني:

يهدف النموذج للتحقق من تأثير مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة على جودة الأرباح.

٢/١ / ثالثاً: المتغير التابع (جودة الأرباح):

تمثل استمرارية الأرباح أحد أهم مقاييس جودة الأرباح وأكثرها انتشاراً بالبحث المحاسبي، ويعتمد مقياس استمرارية الأرباح على كون الأرباح المستقبلية تنعكس من الأرباح الحالية، وبالتالي فإن الاستمرارية تشير إلى مدى استدامة الأرباح بالمستقبل، حيث أن ارتفاع توقعات استمرار الأرباح يعكس أرباحاً مرتفعة الجودة، ويتم قياس مدى استمرارية الأرباح بالمعادلة التالية *Menicucci (2019); Krishnan and Zhang (2017); Farichah (2020); المدبولي (٢٠١٦)*؛ محمد (٢٠١٨)؛

عبيد (٢٠١٧):

$$X_{i,t} = B0 + B_{1,1} X_{1,t-1} + \varepsilon_{1,t}$$

حيث:

$X_{i,t}$: صافي الأرباح بالسنة t .

$X_{I,t-1}$: صافي الأرباح بالسنة $t-1$.

وعندما تقترب قيمة المعامل B_I من (١) فإن ذلك يشير إلى: أرباح لها درجة استمرارية (استدامة) عالية؛ وبالتالي أرباح عالية الجودة، أما B_I القريب من الصفر فيشير إلى: أرباح ذات استمرارية ومستوى جودة منخفض.

٢/٢ / ثالثاً: المتغيرات المستقلة:

تحدد المتغيرات المستقل المقترح تأثيره على مستوى جودة الأرباح المقاس وفقاً لمدى استمراريته (في مدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، وفيما يلي عرضٌ لمتغيرات النموذج الثاني وطريقة قياسها:-

المتغيرات	الرمز	القياس	العلاقة المتوقعة	المراجع
المتغير التابع				
جودة الأرباح	EQ	تقاس وفقاً لمدى استمرارية (استدامة) الأرباح		<i>Menicucci (2020); Krishnan and Zhang (2019); Chen et al. (2014)</i>
المتغير المستقل				
مدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	McDi	$McDi = \frac{\sum_{j=1}^t Mcj}{t}$	+	<i>Krishnan and Zhang (2019); Septiani and Yuyetta (2020); Karajeh (2020); Ebrahimabadi and Asadi (2016); Chamangard et al. (2013)</i>
متغيرات الرقابة				
ازمواجية دور المدير التنفيذي	CEODU	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان المدير التنفيذي هو ذاته رئيس مجلس الإدارة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك	-	<i>Menicucci (2020); Giannarakis et al. (2019); Sharif and Rashid (2014); Said et al. (2018);</i>
الملكية الإدارية	MGTOWN	نسبة الأسهم المملوكة بواسطة المدير التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة من التنفيذيين (نسبة الأسهم المملوكة إدارياً إلى إجمالي الأسهم المتداولة بنهاية العام)	-	أبو العلا (٢٠١٩): عفيفي (٢٠١١) <i>Asri (2017)</i>

<p>أبو العلا (٢٠١٩); عفيفي (٢٠١١) Asri (2017)</p>	<p>-</p>	<p>نسبة الأسهم المملوكة للبنوك وشركات الاستثمار وغيرها من المؤسسات (الأسمه المملوكة من مؤسسات مقسومة على الأسهم المتداولة بنهاية العام)</p>	<p>NSOWN</p>	<p>الملكية المؤسسية</p>
---	----------	---	--------------	-------------------------

رابعاً: نموذجي الدراسة:

يقترح الباحث النموذجين التاليين:

النموذج الأول: محددات مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة:

$$McDi = Bo + B_1 F size + B_2 LEV + B_3 ROF + B_4 LQDT + B_5 AUDI + B_6 IND + B_7 B Size + B_8 CEODU + B_9 NEDs + B_{10} MGTOWN + B_{11} INSOWN + B_{12} GOVOWN + B_{13} CONOWN + B_{14} FAGE + B_{15} FOROWN + \varepsilon$$

حيث:

$McDi$: تمثل نسبة مؤشر الإفصاح المعير عن مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس

الإدارة (المتغير التابع).

Bo : قيمة الثابت.

B_1 : B_{13} : معاملات انحدار المتغيرات المستقلة المتوقع تأثيرها على مدى وجودة الإفصاح

بتقرير مجلس الإدارة.

B_{14} : B_{15} : معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة.

النموذج الثاني: تأثير مستوى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة على جودة الأرباح:

$$EQ = Bo + B_1 McDi + B_2 CEODU + B_3 MGTOWN + B_4 INSOWN + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

EQ : مقياس جودة الأرباح (الاستمرارية).

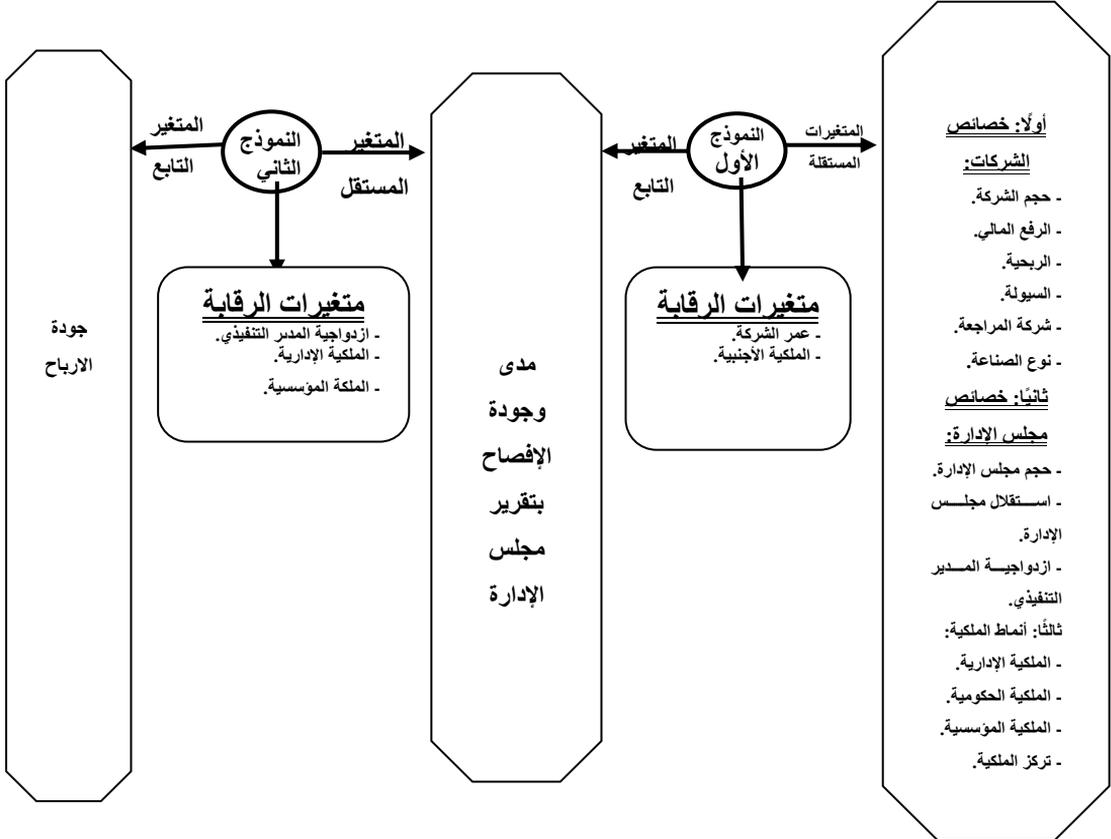
Bo : قيمة الثابت.

B_1 : قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل المتمثل في مدى وجودة الإفصاح بتقرير

مجلس الإدارة.

B_2 : B_4 : معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة.

شكل توضيحي لنموذجي الدراسة



خامساً: تحليل النتائج واختبار فروض النموذج الأول:

يتناول الباحث فيما يلي اختبار صلاحية بيانات النموذج ونتائج التحليل الاحصائي واختبار فروض النموذج الأول:

١/ خامساً: اختبار صلاحية بيانات النموذج الأول للتحليل الاحصائي:

من أجل استخدام الاختبارات الإحصائية المعملية *Parametric statistical tests* لابد من التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي على النحو التالي:

١- التوزيع الطبيعي *Normal distribution* :

تم استخدام كلا من اختبار سميرونوف- كولومنجروف *Kolmogorov-Smirnov*، واختبار شابيرو ويلك *Shapiro-Wilk* وذلك للتحقق من اتباع بيانات المتغيرات المستمرة

Continuous Variables للتوزيع الطبيعي، وتشتمل تلك المتغيرات المستمرة على كل من: مؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية، السيولة، حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء غير التنفيذيين، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية الحكومية، تركيز الملكية، عمر الشركة، الملكية الأجنبية.

وقد أظهرت النتائج أن مستوى المعنوية (**Sig.**) أكبر من (٠.٠٥) فقط بالنسبة لمتغير مؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة وفقاً لكل من الاختبارين؛ مما يعني اتباع بياناته للتوزيع الطبيعي، وبالنسبة لباقي المتغيرات أظهرت النتائج أن مستوى المعنوية (**Sig.**) أقل من (٠.٠٥)؛ مما يعني عدم اتباع بيانات تلك المتغيرات للتوزيع الطبيعي.

ولعلاج هذه المشكلة فقد تم استخدام أسلوب التحويل من خلال دالة اللوغاريتم الطبيعي (**Natural Log**) لهذه المتغيرات؛ بحيث يقترب توزيعها من التوزيع الطبيعي، كما يلاحظ أنه وفقاً لنظرية النهاية المركزية **Central limit theorem** فإن البيانات تتبع تقريباً التوزيع الطبيعي في حالة العينات الكبيرة، لذا بما أن حجم العينة كبير (١١٤ مشاهدة)؛ فلن تؤثر مشكلة عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي على صحة نموذج الدراسة.

٢- الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة **Collinearity Diagnostics** :

يمكن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة من خلال فحص معامل تضخم التباين (**Variance Inflation Factor (VIF)**) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمة **VIF** أقل من أو تساوي ١٠ فإن هذا يعني عدم وجود ازدواج بين المتغيرات المستقلة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول يوضح معامل **VIF** لمتغيرات الدراسة المتصلة

Collinearity Diagnostics		
VIF	Tolerance	المتغيرات المستقلة
1.488	.672	FSIZE
1.839	.544	LEV
1.408	.710	PROF
1.085	.922	LQDT
1.572	.636	AUDI
2.055	.487	IND
1.487	.673	BSIZE

<i>Collinearity Diagnostics</i>		
<i>VIF</i>	<i>Tolerance</i>	المتغيرات المستقلة
2.427	.412	<i>CEODU</i>
1.414	.707	<i>NDEs</i>
3.038	.329	<i>MGTOWN</i>
4.920	.236	<i>INSOWN</i>
4.027	.248	<i>GOVOWN</i>
2.400	.417	<i>CONOWN</i>
1.605	.623	<i>Fage</i>
1.585	.822	<i>FOROWN</i>

يتضح من الجدول السابق: أن قيمة *VIF* للمتغيرات أقل من ١٠؛ مما يعني عدم وجود ارتباط كبير بينها، حيث تتراوح بين (1.085، 4.920)؛ مما يعني عدم وجود ازدواج بين المتغيرات المستقلة، وأن قيم اختبار فترة السماح *Tolerance* تراوحت بين (0.248، 0.922) وهي أقل من الواحد الصحيح على مستوى كل المتغيرات، وهذا يعني وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات المستقلة، ومن ثم فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي.

٣- الارتباط الذاتي *Auto-Correlation* :

تم استخدام اختبار درين واستون *Durbin-Watson* للتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي *Auto-Correlation*، أي للكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء كما يظهر في الجدول التالي:

اختبار *Durbin-Watson*

<i>MCDi</i>		
القيمة الجدولية العالية (D-W)	القيمة الجدولية العالية (D-W)	<i>Durbin-Watson</i>
١.٧٤٤	٢.٢٥٦	2.177

من الجدول السابق يتضح: أن قيمة *Durbin-Watson* المحسوبة ٢.١٧٧ لنموذج *DFLI* تقع بين مدى عدم وجود الارتباط الذاتي (١.٧٤٤، ٢.٢٥٦)؛ وبالتالي لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

٤- تجانس التباين *Homogeneity of Variances* :

تم التحقق من تجانس التباين من خلال اختبار *Homogeneity of Variances*، حيث كانت القيمة الاحتمالية لاختبار التجانس أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥.

٥ - القيم المتطرفة *outlier values* :

تم استخدام اختبار *cook's test* للتحقق من وجود القيم والشاذة، حيث تبين عدم وجود قيم بالبيانات أكبر من أو تساوي قيمة الواحد الصحيح، وبالتالي لا تحتوي البيانات على قيم متطرفة.

٢ / خامساً: الإحصاءات الوصفية لنموذج الدراسة الأول:

يظهر الجدول التالي وصفاً للمتغيرات المتصلة في نموذج الدراسة الأول، وهي كما يلي:

جدول نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة

<i>Std. Deviation</i>	<i>Mean</i>	<i>Maximum</i>	<i>Minimum</i>	<i>N</i>	
.0905620	.537056	.6981	.3340	114	<i>McDi</i>
1.23921	8.5795	14.65	6.76	114	<i>FSIZE</i>
.0854739	.154004	.3980	.0000	114	<i>LEV</i>
.0782740	.213381	.4120	.0617	114	<i>PROF</i>
16.5247513	3.241315	178.0000	.6876	114	<i>LQDT</i>
1.8009123	10.175439	13.0000	7.0000	114	<i>BSIZE</i>
.1674327	.809307	1.0000	.3600	114	<i>NDEs</i>
.2063867	.209296	.7890	.0000	114	<i>MGTOWN</i>
1.42787	.7768	9.33	.00	114	<i>INSOWN</i>
.3067007	.231563	.9500	.0000	114	<i>GOVOWN</i>
.76371	1.7155	4.52	.01	114	<i>CONOWN</i>
4.3495838	17.833333	26.0000	9.0000	114	<i>Fage</i>
13.9798024	2.308346	8.69700	.0000	114	<i>FOROWN</i>

من الجدول السابق نجد أن:

١ - بالنسبة للمتغير التابع المتمثل في مؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة يتراوح بين ٣٣.٤%، و ٦٩.٨%، بمتوسط ٥٤% تقريباً، وانحراف معياري ٩%، وتتفق النسبة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات، حيث توصلت دراسة *Joshi et al.* أن متوسط مستوى الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة بالشركات الماليزية 47.9% (*Joshi et al. (2016)*، بينما توصلت دراسة تمت على ٥٢٤ شركة في أمريكا وشمال وغرب أوروبا إلى: أن متوسط الالتزام بالإفصاح عن مكونات تقرير مجلس الإدارة تصل إلى ٥١% (*Garefalakis et al.(2016)*،

وفيما يتعلق بمصر: فتم التوصل إلى أن متوسط الالتزام بالإفصاح عن مكونات تقرير مجلس الإدارة تصل إلى ٦١%. صالح (٢٠١٧).

٢- بالنسبة للمتغيرات المستقلة:

- فيما يتعلق بحجم الشركة نجد أنها تساوي في المتوسط 8.5795، حيث يتمثل أقل حجم في 6.76، بينما أكبر حجم 14.65

- متوسط الرفع المالي 154004. ويتراوح بين ٠% و ٣٩.٨%، كما تتراوح الربحية في الشركات بين ٦.٢% و ٤١.٢% بمتوسط نسبته ٢١.٣٣%.

- السيولة تتراوح بين 6876 و ١٧٨ وذلك بمتوسط 3.241315، كما أن أقل عدد لحجم المجلس في تلك الشركات هو ٧ وأكبر عدد هو ١٣، بمتوسط ١٠ تقريباً.

- كما تتراوح نسبة غير التنفيذيين في الشركات بين ٣٦% و ١٠٠% بمتوسط ٨١% تقريباً، في حين أن متوسط الملكية الإدارية ٢١% تقريباً بانحراف معياري ٢١% وتتراوح بين ٠% و ٧٨.٩%.

- بينما بلغ متوسط الملكية المؤسسية ٧٨% تقريباً، وتتراوح بين ٠ و ٩.٣٣، ومتوسط الملكية الحكومية ٢٣.٢% بانحراف معياري ٣٠.٧% وتتراوح بين ٠% و ٩٥%، وأخيراً؛ فإن متوسط

نسبة تركيز الملكية 1.7155 بانحراف معياري 76371. وتتراوح بين: 01 و ٤.٥٢.

٣- بالنسبة لمتغيرات الرقابة:

- متوسط عمر الشركات ١٨ سنة تقريباً بانحراف معياري أربع سنوات، ويتراوح بين (٩) و (٢٦).

- متوسط الملكية الأجنبية ٢.٣ بانحراف معياري ١٤ تقريباً، وتتراوح بين (٠) و (8) تقريباً.

ويظهر الجدول التالي وصفاً للمتغيرات الثنائية *Dummy Variables* في نماذج الدراسة، وهي

شركة المراجعة، والصناعة، وازدواجية المدير التنفيذي باستخدام اختبار *Binomial Test*:

جدول نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الثنائية

Binomial Test				المتغيرات	
مشاهدات غير متحققة ٠		مشاهدات متحققة ١		رمز المتغير	
النسبة	العدد	النسبة	العدد		
.21	24	.79	٩٠	<i>AUDI</i>	شركة المراجعة
.42	48	.58	66	<i>IND</i>	الصناعة
.47	54	.53	60	<i>CEODU</i>	ازدواجية المدير التنفيذي

من الجدول السابق يلاحظ: أن عدد مشاهدات الشركات التي ترتبط بشركات مراجعة يبلغ ٩٠

مشاهدة بنسبة ٧٩%، كما أن عدد مشاهدات الشركات الصناعية خلال فترة الدراسة بلغ ٦٦

مشاهدة بنسبة ٥٨%، أخيراً، فإن مشاهدات الشركات التي بها ازدواج بين رئيس مجلس الإدارة

$$MCD_i = \beta_0 + \beta_1 FSIZE + \beta_2 LEV + \beta_3 PROF + \beta_4 LQDT + \beta_5 AUDI + \beta_6 IND + \beta_7 BSIZE + \beta_8 CEODU + \beta_9 NEDs + \beta_{10} MGTOWN + \beta_{11} GOVOWN + \beta_{12} Fage + \beta_{13} FOROWN + e_{it}$$

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

معنوية معاملات الانحدار		معاملات الانحدار	المتغيرات المستقلة
مستوى الدلالة Sig.	قيمة اختبار t	β	
.008	2.698	.294	(Constant)
.0284	1.076	.007	FSIZE
.0186	1.631	.181	LEV
.0347	.255	.027	PROF
.0864	.172	7.578E-5	LQDT
.002	3.216	.069	AUDI
.0216	.517	.010	IND
.060	1.906	.009	BSIZE
.689	.402	.009	CEODU
.008	2.697	.134	NDEs
.003	-3.039	-.180	MGTOWN
.023	2.316	.142	INSOWN
.002	-3.172	-.145	GOVOWN
.030	1.792	.011	CONOWN
.0233	.084	.001	Fage
.037	2.118	.013	FOROWN
معامل الارتباط المتعدد R = .644			
معامل التحديد R ² = .4365			
قيمة ف المحسوبة (F) = 4.637			
المعنوية Sig. = .000			

يتضح للباحث من الجدول السابق: أنّ نتائج اختبار F تشير إلى معنوية نموذج الانحدار ككل، حيث أن القيمة المعنوية بلغت 0.000. وهي أقل من ٠.٠٠٥، ممّا يدل على ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٤٣٦٥، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ٤٣.٦٥% من التغيرات التي تحدث في قيمة مؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى مهمة كان من الممكن إدراجها في نموذج الدراسة الأول، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R): ٠.٦٤٤، وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط فوق المتوسطة وطردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وقد أظهرت نتائج الانحدار في الجدول السابق ما يلي:

- إن حجم الشركة له تأثير موجب وذو دلالة معنوية على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.0284$ أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات (*Zaid and Nasiri (2018); Joshi et al. (2016); Said et al. (2018); Alnabsha et al. (2018); Tan and Tarca (2013); Thinh (2021); Dawd (2018); Mgammal (2017); Sarhan and Ntim (2019); El Deeb, and Sharkawy (2019)*).

- إن الرافعة المالية لها تأثير موجب وذو دلالة معنوية على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.0186$ أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات (*Alnabsha et al. (2018); Mgammal (2017); Lucas and Lourenço (2018); Barako et al. (2006)*).

- الربحية لها تأثير موجب وذو دلالة معنوية على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.0347$ أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات (*Tan and Tarca (2013); Joshi et al. (2016); Zaid and Nasiri (2018); Mgammal (2017); Alnabsha et al. (2018); Sarhan and Ntim (2019)*).

- إن السيولة لها تأثير موجب وغير معنوية على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.0864$ أكبر من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من

الدراسات *Tauringana and Mangena (2014); Kamel and Emad (2017); Dawd (2018); Eka et al. (2020)* .

- إن شركة المراجعة لها تأثير موجب وذو دلالة معنوية على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.002$ أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات *Nguyen et al. (2021); Kamel and Emad (2017); Alnabsha et al. (2018); Thinh (2021); Sarhan and Ntim (2019); El Deeb, and Sharkawy (2019)* .

- إن الصناعة لها تأثير موجب وذو دلالة معنوية على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.0216$ أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات *Kamel and Emad (2017); Nguyen et al. (2021); Abdelsalam (2019); Weetman (2007); Malola and Maroun (2019)* ; حسن وأخرون (٢٠١٧)، سليم، محمد (٢٠٢١); طعيمة (٢٠١٣) .

- إن حجم المجلس له تأثير موجب وذو دلالة غير معنوية على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.060$ أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات *Ebrahim and Fattah (2015); Das (2017); Khaireddine et al. (2020); Othman et al. (2014); Sankara et al. (2017); Thinh (2015); El Deeb, and Sharkawy (2019); AlGhamdi (2015)* ; سليم، محمد (٢٠٢١) .

- إن ازدواجية المدير التنفيذي لها تأثير موجب وذو دلالة غير معنوية على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.689$ أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات *Shahab and Ye (2018); Sankara et al. (2017); Alnabsha et al. (2018); Khaireddine et al. (2020); Haladu and Salim (2016)* ; سليم، محمد (٢٠٢١) .

- إن نسبة غير التنفيذيين لها تأثير موجب وذو دلالة معنوية على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية Sig

008. = أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات *Elmagrhi, et al. (2016); Shahab and Ye (2018) Giannarakis et al. (2019); Sharif and Rashid (2014); Said et al. (2018); Nguyen et al. (2021); Lewis et al. (2014); Khaireddine et al. (2020)*
- إن الملكية الإدارية لها تأثير سالب وذو دلالة معنوية على مدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β سالبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.003$ أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات *Sarhan and Ntim (2019); Fadaly and Abd Alkaim (2016); Rouf and Al Harun (2011); Hussainey and Al-Najjar (2012)*
- إن الملكية المؤسسية لها تأثير موجب وذو دلالة معنوية على مدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.023$ أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات *Mallin and Ow-Yong K. (2012); Hooghiemstra (2012); Fung and Tsai (2012) ; زهر (٢٠١٩) .*
- إن الملكية الحكومية لها تأثير سالب وذو دلالة معنوية على مدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β سالبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.002$ أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات *Raimo, et al. (2020); Al-Janadi et al. (2016); Ebrahim and Fattah (2015); Fadaly and Abd Alkaim (2016)*
- إن تركيز الملكية له تأثير موجب وذو دلالة معنوية على مدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.030$ أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من الدراسات *Fadaly and Abd Alkaim (2016); Aliyu et al (2018) ; حسن وآخرون (٢٠١٨) ; زهر (٢٠١٩) .*
- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية: فقد اتضح أن عمر الشركة له تأثير موجب وذو دلالة معنوية على مدى جودة بتقرير مجلس الإدارة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.0233$ أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٠٥، وبالنسبة للمتغير الرقابي الثاني: فقد اتضح أن الملكية الأجنبية لها تأثير موجب ذو دلالة معنوية على مدى جودة بتقرير مجلس الإدارة،

حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $\text{Sig} = 0.037$ أقل من مستوى المعنوية 0.05 .

بناءً على ما سبق، يظهر الجدول التالي نتائج اختبارات التحقق من صحة فروض نموذج الدراسة الأول:

الفرض	المتغيرات	علاقة الارتباط المتوقعة	علاقة الارتباط المحققة	نتيجة اختبار الفرض
الأول	حجم الشركة ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	موجبة وذات دلالة معنوية	موجبة وذات دلالة معنوية	تحقق الفرض
الثاني	الرافعة المالية ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	موجبة وذات دلالة معنوية	موجبة وذات دلالة معنوية	تحقق الفرض
الثالث	الربحية ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	موجبة وذات دلالة معنوية	موجبة وذات دلالة معنوية	تحقق الفرض
الرابع	السيولة ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	موجبة وذات دلالة معنوية	موجبة وذات دلالة غير معنوية	عدم تحقق الفرض
الخامس	نوع الصناعة ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	موجبة وذات دلالة معنوية	موجبة وذات دلالة معنوية	تحقق الفرض
السادس	شركة المراجعة ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	موجبة وذات دلالة معنوية	موجبة وذات دلالة معنوية	تحقق الفرض
السابع	حجم مجلس الإدارة ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	موجبة وذات دلالة معنوية	موجبة وذات دلالة غير معنوية	عدم تحقق الفرض
الثامن	ازدواجية دور المدير التنفيذي ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	لا توجد علاقة معنوية	موجبة وذات دلالة غير معنوية	تحقق الفرض
التاسع	استقلال مجلس الإدارة ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	موجبة وذات دلالة معنوية	موجبة وذات دلالة معنوية	تحقق الفرض
العاشر	الملكية الإدارية ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	سلبية وذات دلالة معنوية	سلبية وذات دلالة معنوية	تحقق الفرض
الحادي عشر	الملكية المؤسسية ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	سلبية وذات دلالة معنوية	موجبة وذات دلالة معنوية	عدم تحقق الفرض
الثاني عشر	الملكية الحكومية ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	سلبية وذات دلالة معنوية	سلبية وذات دلالة معنوية	تحقق الفرض
الثالث عشر	تركز الملكية ومدى جودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة	سلبية وذات دلالة معنوية	موجبة وذات دلالة معنوية	عدم تحقق الفرض

سادساً: تحليل النتائج واختبار فروض النموذج الثاني:

يتناول الباحث فيما يلي اختبار صلاحية بيانات النموذج ونتائج التحليل الإحصائي واختبار فروض النموذج الثاني:

١/ سادساً: اختبار صلاحية بيانات النموذج الثاني للتحليل الإحصائي:

١- التوزيع الطبيعي *Normal distribution*:

أظهرت النتائج أن مستوى المعنوية (*Sig.*) أكبر من (٠.٠٥) فقط بالنسبة لمتغير مؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة؛ مما يعني اتباع بياناته للتوزيع الطبيعي، وبالنسبة لباقي المتغيرات تم تحويل بياناتها باستخدام (*Natural Log*)؛ وبالتالي أصبحت تتبع التوزيع الطبيعي، مع العلم أنه وفقاً لنظرية النهاية المركزية *Central limit theorem* فإن البيانات تتبع تقريباً التوزيع الطبيعي إذا كان حجم العينة كبيراً (٧٦ مشاهدة) .

٢- الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة *Collinearity Diagnostics*:

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول يوضح معامل *VIF* لمتغيرات الدراسة المتصلة

<i>Collinearity Diagnostics</i>		
<i>VIF</i>	<i>Tolerance</i>	المتغيرات المستقلة
1.155	.866	<i>McDi</i>
1.112	.899	<i>CEODU</i>
1.160	.862	<i>MGTOWN</i>
1.121	.892	<i>INSOWN</i>

يتضح من الجدول السابق: عدم وجود ارتباط كبير بين المتغيرات المستقلة، حيث تتراوح قيمة *VIF* بين (1.112، 1.160) مما يعني عدم وجود ازدواج بين المتغيرات المستقلة، وأن قيم اختبار فترة السماح *Tolerance* تراوحت بين (.899، .862)، وهذا يعني وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات المستقلة، ومن ثم فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي.

٣- الارتباط الذاتي *Auto-Correlation*

يظهر الجدول التالي ويوضح: أن قيمة *Durbin-Watson* المحسوبة ٢.١١٤ لنموذج *DFLI* تقع بين مدى عدم وجود الارتباط الذاتي (١.٧٤٤، ٢.٢٥٦)؛ وبالتالي لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

اختبار *Durbin-Watson*

<i>EQ</i>		
<i>Durbin-Watson</i>	القيمة الجدولية العالية (D-W)	أربعة ناقص القيمة الجدولية العالية (D-W)-4
2.114	٢.٣٥٦	١.٨٤٤

٤- تجانس التباين *Homogeneity of Variances*:

القيمة الاحتمالية لاختبارالتجانس أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ مما يدل على تجانس التباين.

٥- القيم المتطرفة *outlier values*:

تم استخدام اختبار *cook's test* للتحقق من وجود القيم والشاذة. حيث تبين عدم وجود قيم بالبيانات أكبر من أو تساوي قيمة الواحد الصحيح، وبالتالي لا تحتوي البيانات علي قيم متطرفة.

٢/ سادساً: الإحصاءات الوصفية لنموذج الدراسة الثاني:

تشمل المتغيرات المتصلة في نماذج الدراسة: جودة الأرباح، ومؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، وملكية إدارية، وملكية مؤسسية.

جدول نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة

<i>Std. Deviation</i>	<i>Mean</i>	<i>Maximum</i>	<i>Minimum</i>	<i>N</i>	
1.42865	.7874	9.33	.00	76	<i>EQ</i>
929.11674	1575.1459	3984.22	533.46	76	<i>McDi</i>
.08834	.5469	.70	.34	76	<i>MGTOWN</i>
.21082	.2184	.79	.00	76	<i>INSOWN</i>

من الجدول السابق نجد أن:

١- النسبة للمتغير التابع المتمثل في جودة الأرباح تتراوح بين ٠ و ٩.٣٣ بمتوسط ٠.7874.

وانحراف معياري 1.42865

٢- النسبة للمتغيرات المستقلة:

فيما يتعلق بمؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة نجد أنه يساوي في المتوسط 1575.1459، حيث يتمثل الحد الأدنى في 533.46، بينما الحد الأعلى في 3984.22.

٣- بالنسبة لمتغيرات الرقابة:

فإن متوسط الملكية الإدارية ٥٥% تقريبا بانحراف معياري ٩% تقريبا وتتراوح بين ٣٤% و ٧٠%، ومتوسط الملكية المؤسسية ٢٢% تقريبا وتتراوح بين ٠% و ٧٩%.

ويظهر الجدول التالي وصف المتغير الثنائية *Dummy Variable* في نماذج الدراسة وهو:

ازدواجية المدير التنفيذي باستخدام اختبار *Binomial Test*.

جدول نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الثنائية

Binomial Test				المتغيرات
مشاهدات غير متحققة ٠		مشاهدات متحققة ١		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	رمز المتغير
.47	36	.53	40	CEODU
ازدواجية المدير التنفيذي				

من الجدول السابق يلاحظ: أن عدد مشاهدات الشركات التي بها ازدواج بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ٤٠ مشاهدة، وهو ما يعني أن ما نسبته 53 % من المديرين التنفيذيين يعملون كرؤساء مجلس إدارة في نفس الوقت.

٣/ سادساً: تحليل الارتباط *Correlation Analysis* لنموذج الدراسة الثاني:

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة. ويوضح الجدول التالي مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة.

جدول مصفوفة الارتباط *Pearson Correlation* لمتغيرات نموذج الدراسة الثاني

INSOWN	MGTOWN	CEODU	MCD	EQ		
				1	corr	EQ
					Sig	
			1	0.207*	corr	MCD
				0.032	Sig	
		1	0.208	0.176	corr	CEODU
			0.072	0.129	Sig	
	1	.254*	-.289*	0.033	corr	MGTOWN
		0.027	0.011	0.776	Sig	
1	-0.224	-0.209	.258*	-0.144	corr	INSOWN
	0.052	0.07	0.025	0.215	Sig	

* الارتباط معنوي عند مستوى ٥%.

** الارتباط معنوي عند مستوى ١%

في ضوء الجدول السابق يتضح للباحث ما يلي:

- يوجد علاقة ارتباط موجبة بين جودة الأرباح ومؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.
- لا توجد علاقة معنوية بين جودة الأرباح وكلا من: ازدواجية المدير التنفيذي، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية.

٤/سادساً: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد *Multiple Regression* لنموذج الدراسة الثاني:

تم تقدير العلاقة بين جودة الأرباح كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة من خلال النموذج التالي:

$$EQ = B_0 + B_1 McDi + B_2 CEODU + B_3 MGTOWN + B_4 INSOWN + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: *EQ*: يمثل قيمة جودة الأرباح ويعبر عن المتغير التابع.

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

معنوية معاملات الانحدار		معاملات الانحدار β	المتغيرات المستقلة
مستوى الدلالة Sig.	قيمة اختبار t		
.699	-.388	-287.603	(Constant)
.014	2.520	3167.311	McDi
.103	1.654	358.494	CEODU
.790	.267	140.899	MGTOWN
.144	-1.476	-112.968	INSOWN
معامل الارتباط المتعدد $R = .550$.			
معامل التحديد $R^2 = .303$.			
قيمة ف المحسوبة (F) = 2.477			
المعنوية Sig. = .042			

يتضح للباحث من الجدول السابق: أنّ نتائج اختبار F تشير إلى معنوية نموذج الانحدار ككل، حيث أن القيمة المعنوية بلغت 0.042. وهي أقل من 0.05 مما يدل على ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق أهداف الدراسة، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.303، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 30.3% من التغيرات التي تحدث في جودة الأرباح، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى مهمة كان من الممكن إدراجها في نموذج الدراسة، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (R) 0.550. وهي تشير إلى: وجود علاقة ارتباط متوسطة وطردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وقد أظهرت نتائج الانحدار في الجدول السابق ما يلي:

- أن مؤشر الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة له تأثير موجب وذو دلالة معنوية على جودة الأرباح، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية Sig = 0.014 أقل من مستوى المعنوية 0.05، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع ما توصلت له العديد من

الدراسات *Krishnan and Zhang (2019)*; *Septiani and Yuyetta (2020)*; *Karajeh (2020)*; *Ebrahimabadi and Asadi (2016)*; *Chamangard et al. (2013)* ;

-وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية فإن ازدواجية المدير التنفيذي لها تأثير موجب وذو دلالة غير معنوية على جودة الارباح، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة، وكانت القيمة الاحتمالية $Sig = .103$ أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، كما أن إن الملكية الإدارية لها تأثير موجب وذو دلالة غير معنوية على جودة الارباح، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β موجبة وكانت القيمة الاحتمالية $Sig = .790$ أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، أخيرا فإن الملكية المؤسسية لها تأثير سالب وذو دلالة غير معنوية على جودة الارباح، حيث كانت إشارة معامل الانحدار β سالبة وكانت القيمة الاحتمالية $Sig = .144$ أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، بناء على ما سبق يظهر الجدول التالي نتائج اختبارات التحقق من صحة فروض نموذج الدراسة الثاني:

الفرض	المتغيرات	علاقة الارتباط المتوقعة	علاقة الارتباط المحققة	نتيجة اختبار الفرض
الرابع عشر	مدى وجود الإفصاح بقرار مجلس الإدارة وجودة الأرباح	موجبة وذات دلالة معنوية	موجبة وذات دلالة معنوية	تحقق الفرض

القسم الخامس: خلاصة البحث والنتائج والتوصيات:

أولاً: خلاصة البحث:

تمثل هدف البحث في بناء إطار متكامل يحكم إعداد تقرير مجلس الإدارة وذلك بما يكفل الحد من أوجه القصور التي يعاني منها نموذج التقرير المالي الحالي، وخاصة مشكلتي: عدم تماثل المعلومات ومشكلة التعقيد، إضافة إلى تحديد محددات مدى وجود الإفصاح بتقارير مجلس الإدارة بالشركات المصرية المدرجة بمؤشر سوق المال المصري *EGX50*، سواء ما يتعلق منها بخصائص الشركات أو خصائص مجلس الإدارة أو أنماط الملكية، أخيراً، يمتد هدف البحث لتحديد أثر مدى وجود معلومات تقرير مجلس الإدارة بالشركات المصرية المدرجة بمؤشر سوق المال المصري *EGX50* على مستوى جودة الأرباح؛ باعتبارها تمثل مقياساً لمدى استدامة الأرباح ودعم القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلى خمسة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: تضمن عرضاً للدراسات السابقة، و**القسم الثاني:** تضمن بناء الإطار المقترح لإعداد تقرير مجلس الإدارة، و**القسم الثالث:** تضمن تطوير فروض البحث، و**القسم الرابع:** تضمن تصميم البحث واختبار الفروض.

ثانياً: نتائج البحث:

توصل الباحث من خلال الدراساتين: النظرية والاختبارية إلى النتائج التالية:

- ١- أهمية معلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة في الحد من أوجه القصور التي يعاني منها نموذج التقرير المالي الحالي، وخاصة مشكلتي: عدم تماثل المعلومات ومشكلة التعقيد.
 - ٢- يمثل الإطار المقترح لإعداد تقرير مجلس الإدارة مدخلاً هاماً للحد من أوجه القصور والانتقادات الموجهة لتقرير مجلس الإدارة حالياً.
 - ٣- تمثل خصائص الشركات أحد أهم محددات مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة وخاصة كلا من حجم الشركة والرافعة المالية والربحية وشركة المراجعة ونوع الصناعة، ولم تتوصل الدراسة الاختبارية لتأثير مستوى السيولة تأثيراً ذا دلالة معنوية على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.
 - ٤- تمثل خصائص مجلس الإدارة أحد أهم محددات مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، وخاصة نسبة أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، ولم تتوصل الدراسة الاختبارية لوجود تأثير ذي دلالة معنوية لكل من مدى ازدواجية دور المدير التنفيذي وحجم مجلس الإدارة على مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة.
 - ٥- تمثل أنماط الملكية أحد أهم محددات مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة، وخاصة كلا من: الملكية الإدارية والملكية الحكومية، إضافة لنمطي الملكية المؤسسية وتركز الملكية.
 - ٦- يؤثر مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة تأثيراً موجباً وذا دلالة معنوية على مستوى جودة الأرباح، وبالتالي الإيجابي على استدامة الأرباح ودعم قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.
- ثالثاً: توصيات البحث:

في إطار ما تم التوصل إليه خلال الدراستين النظرية والاختبارية، يوصي الباحث بما يلي:

- ١- إلزام الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بتطبيق الإطار المقترح لإعداد تقرير مجلس الإدارة متضمناً مؤشر عناصر التقرير ومؤشرات الأداء الرئيسة، خاصة في إطار ما أوضحتها الدراسة الأختبارية من أثره الإيجابي على مستوى جودة الأرباح.
- ٢- مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية في تفعيل مخرجات البحث المحاسبي بغرض الحد من أوجه القصور التي يعاني منها نموذج التقرير المالي الحالي.
- ٣- التأكيد على تبني كل من هيئة الرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية أولوية منظور المستثمر، خاصة مع ما أثبتته العديد من الدراسات من أثره الإيجابي على تحقق احتياجات مستخدمي التقرير المالي الآخرين.
- ٤- ضرورة تفعيل هيئة الرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية لآليات الرقابة للتحقق من مستوى التزام الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بتطبيق الإطار المقترح لإعداد تقرير مجلس الإدارة متضمناً مؤشر عناصر التقرير ومؤشرات الأداء الرئيسة.

المراجعأولاً: المراجع العربية:

- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد، (٢٠١٩)، أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ٤، الصفحة ٤٧-١.
- الأشول، محمد حسن، (٢٠٢١)، العلاقة بين تطوير الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية في ضوء معايير (IFRS) وجودة الأرباح المحاسبية بمنظمات الأعمال المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٥، العدد ١، الصفحة ٤٣-١.
- الجبلي، وليد سمير عبد العظيم، (٢٠٢١)، أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢ (١) ج 2، الصفحة 298 - 239.
- السجاعي، محمود محمود إبراهيم، الغندور، مصطفى عطية، (٢٠١٧)، أثر جودة الأرباح المحاسبية علي تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٤١، العدد ٢ الصفحة ٣٠٩-٣٣١.
- العايدي، ثروت مصطفى علي، (٢٠١٨)، أثر طبيعة أنماط هياكل ملكية المؤسسات على تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد أهم مبادئ الحوكمة، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد ٩، العدد ٤، الصفحة ٣٨٨-٤١٧.
- المدبولي، داليا محمد خيرى، (٢٠١٦)، تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمدونية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى البورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ٤، الصفحة ٧٨٩-٨٥٦.
- الملاح، شيرين شوقي السيد، (٢٠١٩)، تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية)، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ٣، الصفحة ١-٥١.

- الميهي، عادل عبدالفتاح مصطفى، (٢٠١٣)، أثر خصائص الشركة على الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المصرية : مدخل تحليل المحتوى، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٣٣، العدد ١، الصفحة ١-٦٣.
- الهيئة العامة للرقابة المالية*، (٢٠١٦)، الدليل المصري لحوكمة الشركات، الصفحة ١-٤٩.
- حسن، كمال عبدالسلام علي؛ إسماعيل، عصام عبدالمنعم؛ إبراهيم، أفاق نزون، (٢٠١٧)، محددات الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٤١، العدد ١، الصفحة ٣٦٥-٣٨٥.
- حسن، كمال عبدالسلام علي، حسان، مروة حسن محمد، علي، علي إبراهيم، (٢٠١٨)، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري من خلال تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالإسمايلية، جامعة قناة السويس، المجلد ٩، العدد ١، الصفحة ٨٤٥-٨٧٥.
- حسن، نصر طه، (٢٠١٧)، دور الإفصاح الإختياري في بيئة التقرير المالي : أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٢، الصفحة ٧٩٠-٨٤٦.
- خليل، علي محمود مصطفى، إبراهيم، منى مغربي محمد، (٢٠١٥)، أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ١، الصفحة ٦١٣-٦٧٣.
- خليل، علي محمود مصطفى، إبراهيم، منى مغربي محمد، (٢٠١٥)، أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ١، الصفحة ٦١٣-٦٧٣.
- زهر، إكرامي جمال السيد، (٢٠١٩)، تحليل العلاقة بين الملكية "النوع ودرجة التركيز" والإفصاح الكمي والنوعي عن المخاطر وأثرها على سيولة الأسهم: دراسة تطبيقية، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد ٢، الصفحة ٣٥٤-٤٣٨.
- سليم، أيمن عطوه عزازي؛ محمد، مؤمن فرحات السيد، (٢٠٢١)، أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن معلومات النظرة المستقبلية: دراسة اختيارية على الشركات المساهمة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2 (2) ج، الصفحة 58 - 557.

- صالح، تامر محمود محمد ، (٢٠١٧)، أثر المحددات التنظيمية والسوقية على الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٤، العدد ٢، الصفحة ١-٤٩.
- طعيمة، ثناء محمد إبراهيم، (٢٠١٣)، نموذج مقترح للتقرير والإفصاح الاختياري عن الأصول الغير الملموسة في الشركات المصرية، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٣٣، العدد ٣، الصفحة ١١٧-١٧٢.
- عبدالله، ياسر محمد، (٢٠٢١)، تأثير الملكية العائلية للشركات على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢ (١) ج 2، الصفحة ٣٨٣-٤٧٤.
- عبيد، راوية رضا، (٢٠١٧)، قياس وتفسير العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية : دراسة تطبيقية في الشركات السعودية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٢، الصفحة ٦٨٠-٧٣٣.
- عفيفي، هلال عبدالفتاح، (٢٠١١) العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح (دراسة اختبارية في البيئة المصرية)، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، الصفحة ١٥٧ - ٢٤٣.
- محمد، احمد سليم، (٢٠١٨)، تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية واستمرارية الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المشتركة)، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٥، الصفحة ٨٠٧-٨٤١.
- مليجي، مجدى مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٥)، أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة علي جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ٤، الصفحة ١-٦٠.
- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم ، (ب: ٢٠١٥)، محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ١، الصفحة ١٤٩-٢٣٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdelsalam, O. H. and Weetman, P. (2007), Measuring accounting disclosure in a period of complex changes: the case of Egypt, *Advances in International Accounting*, Vol. 20, pp. 75-104.
- *Accounting Standards Board ASB*, (2006), Reporting Statement (RS) 1, Operating and Financial Review, pp.1-69.
- Aerts, W. 2005. Picking up the pieces: Impression management in the retrospective attributional framing of accounting outcomes, *Accounting, Organizations and Society*, 30(6), pp. 493-571.
- Akbas, Halil Emre, (2016), The Relationship Between Board Characteristics and Environmental Disclosure: Evidence from Turkish Listed Companies, *South East European Journal of Economics and Business*, Volume 11 (2), pp. 7-19.
- Akbas, Halil Emre, (2016), The Relationship Between Board Characteristics and Environmental Disclosure: Evidence from Turkish Listed Companies, *South East European Journal of Economics and Business*, Volume 11 (2), pp. 7-19.
- Akhtaruddin, H., Hossain, M.A. and Yao, L.(2009), Corporate governance and voluntary disclosure in corporate annual reports of Malaysian listed firms, *Journal of Applied Management Accounting Research*, 7(1), pp. 1-20.
- Al-Bassam, W.; Collins; M.; Ntim, G.; Opong, K.K. and Downs, Y., (2018), Corporate boards and ownership structure as antecedents of corporate governance disclosure in Saudi Arabian publicly listed corporations”, *Business and Society*, Vol. 57 No. 2, pp. 335-377.
- Alfaraih, Mishari M. and Alanezi, Faisal S., (2011), Does voluntary disclosure level affect the value of accounting information?, *Accounting & Taxation*, Volume 3, Number 2 , pp.65-84.
- AlGhamdi ,Salim Ali L., (2015), The Impact of Corporate Governance Characteristics on Corporate Voluntary Disclosure : The Case of Saudi Arabia, *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies*, Ismailia College of Commerce, Suez Canal University, Volume 6, Number 1, pp.1-32.
- Alhazaimah, A.; Palaniappan, R. and Almsafir, M. (2014), The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Voluntary Disclosure in Annual Reports among Listed Jordanian Companies, *Procedia*, Social and Behavioral Sciences, 129(0), pp 341-348.
- Alhtaybat, Larissa von; Hutaibat, Khaled and Al-Htaybat, Khaldoon, (2012), Mapping corporate disclosure theories, *Journal of Financial Reporting & Accounting* Vol. 10 No. 1, pp. 73-94.
- Aliyu, Y. M.; Inuwa, F. M., and Nneka, N. M., (2018), Effect of ownership structure on voluntary disclosure of listed financial firms in Nigeria, *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 6(10), pp. 493-515.

- Al-Janadi, Y.; Abdul Rahman, R. and Omar, N.H., (2013), Corporate governance mechanisms and voluntary disclosure in Saudi Arabia, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol. 4, No. 4, pp.25–35.
- Al-Janadi, Y.; Abdul Rahman, R.; and Alazzani, A., (2016), Does government ownership affect corporate governance and corporate disclosure? Evidence from Saudi Arabia, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 31 No. 8/9, pp.871-890.
- Allegrini, M., and Greco, G. (2013), Corporate Boards Audit committees and voluntary disclosure: evidence from Italian Listed Companies, *Journal of*
- Alnabsha Abdalrhman , Abdou Hussein A. , Ntim Collins G. and Elamer Ahmed A. , (2018), Corporate Boards, Ownership Structures and Corporate Disclosures: Evidence from a Developing Country, *Journal of Applied Accounting Research*, Volume 19 Issue 1, pp. 20-41.
- Alqatameen, D. E.; Alkhalaleh, M. A. A. and Dabaghia, M. N., (2020), Ownership Structure, Board Composition and Voluntary Disclosure by Nonfinancial firms listed In (ASE). *International Business Research*, 13(7),pp. 93-107.
- Alsaeed, K. (2006), The association between firm-specific characteristics and disclosure: The case of Saudi Arabia, *Managerial Auditing Journal*, 21(5), pp.476–496.
- Aly, Doaa.; El-Halaby Sherif,. and Hussainey, Khaled, (2018), Tone disclosure and financial performance: evidence from Egypt, *Accounting Research Journal*, Vol. 31 Issue: 1, pp.63-74.
- AMRIN, Arfan, (2019), AN EMPIRICAL STUDY: CHARACTERISTICS OF BUSINESS ENTITIES AND CORPORATE GOVERNANCE ON RISK DISCLOSURE PRACTICES, *Verslas Teorija ir Praktika* 20(11), pp.: 25–49.
- Arayssi, M.; Dah, M. and Jizi, M. (2016), Women on boards, sustainability reporting, and firm performance, Sustainability Accounting, *Management and Policy Journal*, Vol. 7 No. 3, pp. 376-401.
- Asri, Marselinus, (2017), THE EFFECT OWNERSHIP STRUCTURE ON EARNING QUALITY (Empirical Study of Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange), *SSRN Electronic Journal*, pp.1-21.
- Balakrishnan, R., X. Y. Qiu and Srinivasan, P. (2010), On the predictive ability of narrative disclosures in annual reports, *European Journal of Operational Research*, 202 (3):pp.789-801.
- Ball, Ray, Sudarshan Jayaraman, and Lakshmanan Shivakumar (2012), Audited financial reporting and voluntary disclosure as complements: A test of the Confirmation Hypothesis, *Journal of Accounting and Economics*, 53, pp.136–166.
- Barako, G.D.; Hancock P. and Izan H.Y. (2006), Relationship between corporate governance attributes and voluntary disclosure in annual reports: the Kenyan

- experience, *Financial Reporting, Regulation and Governance*, Vol. 5, No 1, pp. 1-25.
- Ben Ali, C. (2014). Corporate governance, principal-principal agency conflicts, and disclosure, *Journal of Applied Business Research*, 30(2), pp. 419–431.
 - Beretta, S and Bozzolan, S. (2008), Quantity vs Quality: the case of Forward Looking Disclosure, *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, vol. 3, pp. 333-375.
 - Bertomeu, Jeremy and Cheynel, Edwige,(2013), Toward a Positive Theory of Disclosure Regulation: In Search of Institutional Foundations, *The Accounting Review*, Vol. 88, No. 3, pp. 789-824.
 - Bini, Laura; Dainelli, Francesco and Giunta, Francesco, (2016), Business model disclosure in the Strategic Report Entangling intellectual capital in value creation process, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 17 No. 1, pp. 83-102.
 - Black, Julia, (2008), Forms and Paradoxes of Principles Based Regulation Capital Markets, *Law Journal*, 3(4). Pp.1-36.
 - Bloomfield, R and Fischer, PE, (2011), Disagreement and the cost of capital, *Journal of Accounting Research*, Vol. 49, No. 1, pp. 41-68.
 - Bloomfield, Robert J, (2011), Pragmatics, Implicature and the Efficiency of Elevated Disclosure, *Cornell University, SSRN Electronic Journal*, pp.1-21.
 - Bouaziz, M. Z, (2014), Corporate Governance and Voluntary Financial Disclosure by Canadian Listed Firms, *Management Review: An International Journal*, 9 (1), pp. 44-69.
 - Bratton, William W., (2003), “Enron, Sarbanes-Oxley and accounting: rules versus principles versus rents, *SSRN Electronic Journal*, 48(4), pp.1023-1056.
 - Breuer, Matthias; Hombach, Katharina and Müller, Maximilian A, (2018), How Does Financial Reporting Regulation Affect Firms’ Banking?, *Review of Financial Studies*, 31(4):1265-1297
 - Breuer, Matthias; Hombach, Katharina and Müller, Maximilian A., (2017), The Economics of Firms’ Public Disclosure: Theory and Evidence, *SSRN Electronic Journal*, pp.1-66.
 - Cahyani Clara and Suryaningsih Rosita, (2016),The Effect of Leverage, Board of Commissioner, Foreign Ownership, Company Age, and Company Size Towards the Disclosure of Corporate Social Responsibility (CSR) Implementation, *Accounting and Finance Review (AFR)*, Vol.1(1), pp.27-33.
 - Camfferman, K. and Cooke, T., (2002), “An analysis of disclosure in the annual reports of UK and Dutch companies”, *Journal of International Accounting Research*, Vol. 1 No. 1, pp. 3-30.
 - Canadian Institute of Chartered Accountants CICA, (2008),Improved Communication with Non-GAAP Financial Measures: General Principles and Guidance for Reporting EBITDA and Free Cash Flow, pp.1-44.

- Catalfo, Pierluigi and Wulf, Inge, (2016), Intangibles disclosure in Management Commentary regulation in Germany and Italy A semantic approach, Journal of Intellectual Capital, Vol. 17 No. 1, pp. 103-119.
- Chamangard, A.; Abadi, K. and Janani, M. H, (2013), The Role of Disclosure Quality in Financial Reporting, European Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol. 2, No. 3, pp.439–443.
- Chan, Alex W. H. and Cheung, Hoi Yan , (2012), How does investor relations disclosure affect analysts' forecasts?, Journal of Business Ethics, 110, pp.45–59
- Chatterjee, Bikram; Tooley, Stuart; Fatseas, Vic, and Brown, Alistair, (2008), An Analysis of the Qualitative Characteristics of Management Commentary Reporting by New Zealand Companies, 20th Asian-Pacific Conference on International Accounting, Issues, 9-12 , Paris, France, pp. 43-63.
- Chen, L. H.; Folsom, D. M.; Paek, W., and Sami, H., (2014), Accounting conservatism, earnings persistence, and pricing multiples on earnings, Accounting Horizons, 28(2), pp.233–260.
- CHEN, SHUPING; Miao, BIN, and SHEVLIN, TERRY, (2015), A New Measure of Disclosure Quality: The Level of Disaggregation of Accounting Data in Annual Reports, Journal of Accounting Research, Volume53, Issue5, pp. 1017-1054.
- Cheng, E.C.M. and Courtenay, S.M. (2006), Board Composition, Regulatory regime and Voluntary Disclosure, The International Journal of Accounting, 41 (3), pp. 262-289.
- Cheung, Yan-Leung; Jiang Ping and Tan, Weiqiang, (2010), A transparency Disclosure Index measuring disclosures: Chinese listed companies, J. Account. Public Policy 29, 2010.
- Cheynel, Edwige, (2013), A theory of voluntary disclosure and cost of capital, Review of Accounting Studies, volume 18, pp.987–1020.
- Chi, Li-Chiu, (2009), Do transparency and disclosure predict firm performance? Evidence from the Taiwan market, Expert Systems with Applications 36, Pp. 11198-11203.
- Chu, Chien-Chi Chu; Ho, Kung-Cheng; Lo, Chia-Chun; Karathanasopoulos, Andreas and Jiang, I-Ming,(2019), Information disclosure, transparency ranking system and firms' value deviation: evidence from Taiwan, Review of Quantitative Finance and Accounting, 53, pp.721–747.
- Clatworthy, M. A. and Jones, M. J., (2006), Differential pattern of textual characteristics and company performance in the chairman's statement, Accounting, Auditing and Accountability Journal, 19(4), pp.493-511.
- Coetsee, D and Pietersen M.E.,(2008), Management commentary in financial accounting: assessing its value, role and objectives, Southern Africa Business Review Volume 12 Number 1, pp.18-36.

-
- Connors, Elizabeth and Gaob, Lucia S., (2011), Corporate Environmental Performance, Disclosure and Leverage: An Integrated Approach, International Review of Accounting, Banking and Finance, Vol 3, No.3, Fall 2011 pp.1-26.
 - Das Sumon, (2017), The impact of corporate attributes on the extent of voluntary disclosure and reporting by listed companies in Bangladesh, International Journal of Accounting and Business Finance, Issue 1, pp.1-34.
 - Davidoff, Steven M. and Hill, Claire A.,(2012), Limits of Disclosure, Public Law and Legal Theory Working Paper Series No. 205 Moritz College of Law, SSRN Electronic Journal, pp.1-33.
 - Dawd Issa,(2018), Aggregate financial disclosure practice: evidence from the emerging capital market of Kuwait, Journal of Applied Accounting Research, Volume 19 Issue 4, pp. 626-647.
 - Deakin, Simon (2015),The Evolution of Theory and Method in Law and Finance, The Oxford Handbook of Financial Regulation, Oxford University Press, Oxford, pp. 14-40.
 - Dechow, P. M., Ge, W. and Schrand, C. M. (2010), Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences, Journal of Accounting and Economics, 50 (2-3), pp.344-401.
 - Deloitte, (2009), A telling performance Surveying narrative reporting in annual reports, pp.1-64
 - Deloitte, (2012), Disclosure of long-term business value What matters?, pp.1-20
 - Deloitte, (2017), Discussion Paper DP/2017/1 Disclosure Initiative-Principles of Disclosure, pp.1-57.
 - Deloitte, (2020), Measuring Success, pp.1-14.
 - Deloitte, (2021), ED/2021/6 Management Commentary, pp.1-17.
 - Deloitte, (Nov. 2020), SEC Modernizes MD&A and Related Financial Disclosure Requirements, Heads Up, Volume 27, Issue 26, pp.1-7.
 - Dewanti, Octa; Sutrisno T and Rahman, Aulia Fuad, (2019), The Effect of Disclosure and Earnings Quality on the Cost of Equity in Indonesia, International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding , Volume 6, Issue 2, pp.42-49
 - Dye, R. (1986), “Proprietary and non-proprietary disclosures”, Journal of Business, Vol. 59 No. 2, pp. 331-66.
 - Ebrahim, A. and Fattah, T. A., (2015), Corporate Governance and Initial Compliance with IFRS in Emerging Markets: The Case of Income Tax Accounting in Egypt, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 24(0), pp 46-60.
 - Ebrahimabadi, Z. and Asadi, A., (2016), The study of relationship between corporate characteristics and voluntary disclosure in Tehran stock exchange, International Business Management, Vol. 10 No. 8, pp. 1393-1399.

- Eckles, D. L.; Halek, M.; He, E.; Sommer; D. W. and Zhang, R., (2011), Ceo stock option awards and the timing of corporate voluntary disclosures, *Journal of Risk & Insurance*, vol. 78, no. 3, pp. 761-790.
- Eka, Wirmie Putra¹, Kusuma Indra Lila and Dewi Maya Widyana, (2020), Firm Characteristics, Ownership Structure and Voluntary Disclosure: A Study of Indonesian Listed Manufacturing Firm, *International Journal of Economics, Business and Accounting Research (IJEBAAR)*, Vol-4, Issue-2, pp.386-399.
- El Deeb, M. S and Sharkawy L. M (2019), “The Impact of Board Characteristics on the Disclosure of the Forward-Looking Information: Evidence from the Egyptian Stock market”, *Alexandria Journal of Accounting Research*, Faculty of Commerce, Alexandria University, Volume No.3, Issue 3, pp.1-38.
- Elgammal, M.; Hussainey, K., and Ahmed, F, (2018), Corporate governance and voluntary risk and forward-looking disclosures. *Journal of Applied Accounting Research*, 19(4), pp.592-607.
- Elmagrhi, M.H., Ntim, C.G. and Wang, Y. (2016), Antecedents of voluntary corporate governance disclosure: a post-2007/08 financial crisis evidence from the influential UK combined code, *Corporate Governance, The International Journal of Business in Society*, Vol. 16 No. 3., pp. 507-538
- Embong, Zaini; Mohd-Saleh, Norman and Hassan,Sabri, (2012), Firm size, disclosure and cost of equity capital, *Asian Review of Accounting*, 20.2 , pp.119-139.
- Enache, Luminita and Hussainey, Khaled,(2020), The substitutive relation between voluntary disclosure and corporate governance in their effects on firm performance, *Review of Quantitative Finance and Accounting*, pp. 413–445.
- Eng, L. L. and Mak, Y. T. (2003), Corporate governance and voluntary disclosure, *Journal of accounting and public policy*, Vol. 22 No. 4, pp. 325-345.
- Ernst & Young Global Limited EY, (2021), IFRS Developments, IASB proposes a new framework for management commentary Issue 192 / June 2021
- Ernst & Young Global Limited EY, (November 2021), Invitation to comment – IFRS Practice Statement Exposure Draft ED/2021/6 – Management Commentary, pp.1-15.
- Ernst & Young Global Limited,(2017), Discussion Paper DP/2017/1 – Disclosure Initiative – Principles of Disclosure, pp.1-7.
- European Financial Reporting Advisory Group EFRAG, (2013), The use of information by capital providers Academic literature review.
- European Financial Reporting Advisory Group EFRAG, (2017), DYNAMIC RISK MANAGEMENT: How do banks manage interest rate risk?, pp.1-52.
- European Financial Reporting Advisory Group EFRAG, (2021), Re: IFRS Practice Statement Exposure Draft ED/2021/6 Management Commentary, pp.1-38.

- European Financial Reporting Advisory Group EFRAG, (b:2013), The role of the business model in financial statements, Research Paper, pp.1-96.
- European Securities and Market Authority ESMA, (2015), Guidelines: ESMA Guidelines on Alternative Performance Measures, pp.1-11.
- Ezhilarasi, G. and Kabra, K.C. (2017), "The impact of corporate governance attributes on environmental disclosures: Evidence from India", Indian Journal of Corporate Governance, Vol. 10 No. 1, pp. 24-43.
- Fadaly, S. Dina and Abd Alkaim, Omneya Adel, (2016), Does Ownership Structure have an Effect on Corporate Voluntary Disclosure ? : An Application on an Emerging Market, Accounting Thought Journal, Accounting and Auditing Dep., Commerce Faculty, Ain Shams University, Vol 20, Issue 4, pp.107-141.
- Farichah Farichah, (2017), Relationship of Earnings Management and Earnings Quality before and after IFRS Implementation in Indonesia, European Research Studies Journal, Volume XX, Issue 4B, pp. 70 – 81.
- Financial Reporting Council FRC, (2009), Louder than Words Principles and actions for making corporate reports less complex and more relevant, pp.1-64.
- Financial Reporting Council FRC, (2009: b), Louder than Words, Principles and actions for making corporate reports less complex and more relevant, pp.1-64.
- Financial Reporting Council FRC, (2011), Effective Company Stewardship, PP.1-25.
- Financial Reporting Council FRC, (2012), Thinking about disclosures in a broader context A road map for a disclosure framework, pp.1-64.
- Financial Reporting Council FRC, (2014), Guidance on Risk Management,
- Financial Reporting Council FRC, (2015), Clear & Concise: Developments in Narrative Reporting, pp.1-38.
- Financial Reporting Council FRC, (2017), Discussion Paper DP/2017/1 Disclosure Initiative – Principles of Disclosure, pp.1-15.
- Financial Reporting Council FRC, (2018), Guidance on the Strategic Report, pp.1-104.
- Foerster, Stephen R.; Sapp, Stephen G. and Shi, Yaqi, (2014), The Effect of Voluntary Disclosure on Firm Risk and Firm Value: Evidence from Management Earnings Forecasts, Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting, Vol. 12. Pp.179 – 213.
- Fortin, A., and Berthelot, S. (2012), MD&A risk disclosures and nonprofessional investors' perceptions and investment decisions, Advances in Accounting Behavioral Research, pp. 1-28.
- Freixas, Xavier and Laux, Christian, (2011), Disclosure, Transparency, and Market Discipline, Center for Financial Studies (CFS), CFS Working Paper Series , pp.1-42.
- Fung, Benjamin, (2014), The Demand and Need for Transparency and Disclosure in Corporate Governance, Universal Journal of Management 2(2), pp.72-80.

- Fung, S., and Tsai, S.-C. (2012), Institutional ownership and corporate investment performance, *Canadian Journal of Administrative Sciences*, 29, pp. 348-365.
- Garefalakis, Alexandros; Dimitras, Augustinos; Floros, Christos; and Lemonakis, Christos,(2016), How Narrative Reporting changed the Business World: Providing a new measurement tool, *Corporate Ownership & Control*, Volume 13, Issue 4, Summer, Continued – 2, pp. 317-334.
- Giannarakis, G.; Andronikidis, A.; and Sariannidis, N. (2019), Determinants of environmental disclosure: investigating new and conventional corporate governance characteristics, *Annals of Operations Research*, 294(1), pp.87–105.
- Gilotta, Sergio, (2012), the Conflict between Disclosure in Securities Markets and the Firm's Need for Confidentiality: Theoretical Framework and Regulatory Analysis, *European Business Organization Law Review* 13, pp.1-50.
- Ginesti Gianluca, Giuseppe Sannino and Carlo Drago, (2017), Board connections and management commentary readability: the role of information sharing in Italy, *Corporate Governance*, Vol. 17 No.1, pp. 30-47.
- Giovanni, Strampelli, (2018), The EU Issuers' Accounting Disclosure Regime and Investors' Information Needs. The Essential Role of Narrative Reporting, *European Business Organization Law Review*, Vol. 19, Iss. 3, pp. 541-579.
- Global Reporting Initiative (GRI), (2016), Sustainability Reporting Guidelines, GRI Standards101-102-103 .
- Glover, Jonathan C., (2012), Disclosure and Incentives, *Accounting Horizons*, Vol. 26, No. 2,pp. 371-380.
- Gongs, Yujing and Ho,Kung-Cheng (2018) Does corporate social responsibility matter for corporate stability? Evidence from China, *Quality & Quantity*, 52(5), pp. 2291-2319.
- Gul, F. and Leung, S. (2004), Board Leadership, Outside Directors' Expertise and Voluntary Corporate Disclosures, *Journal of Accounting and Public Policy*, 23, pp. 351-379.
- Guthrie, James and Parker, Lee D., (2016), Whither the accounting profession, accountants and accounting researchers? Commentary and projections, *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 29 Issue: 1, pp.2-10.
- Gutiérrez, Ana Licerán and Rodríguez, Manuel Cano, (2019), A REVIEW ON THE MULTIDIMENSIONAL ANALYSIS OF EARNINGS QUALITY , *Revista de Contabilidad*, 22(1), pp. 41-60.
- Haddad Ayman E., AlShattarat Wasim K., AbuGhazaleh, Naser M.and Nobanee Haitham , (2015)The impact of ownership structure and family board domination on voluntary disclosure for Jordanian listed companies, *Eurasian Business Review*, volume 5, pp. 203–234.
- Haladu, Alhassan and Salim, Basariah Bt., (2016), Board Characteristics and Sustainability Reporting: Environmental Agencies' Moderating Effects,

- International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 6, Issue 4 , pp.1525-1533.
- Hassan, Omaira and Marston, Claire,(2019) Corporate Financial Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature: A Review Article, The International Journal of Accounting, Vol. 54, No. 02, pp.1-68.
 - Hassan, Omaira., and Marston, Claire, (2019), Corporate Financial Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature: A Review Article, The International Journal of Accounting, Vol. 54, No. 02, pp.1-67.
 - Hewitt, P. (2011), The exercise of shareholder rights: Country comparison of turnout and dissent, OECD Corporate Governance, Working Papers No. 3 OECD Publishing pp.1-44.
 - Hooghiemstra, R. (2012), What determines the informativeness of firms' explanations for deviations from the Dutch corporate governance code? Accounting and Business Research, 42(1), pp. 1-27.
 - Hussainey, K., and Al- Najjar, B. (2012), Understanding the determinants of Risk Metrics/ISS ratings of the quality of UK companies' corporate governance practice, Canadian Journal of Administrative, Vol.29 No.4, pp. 366-377.
 - Institute of Chartered Accountants in England and Wales ICAEW, (2008), The Management Commentary Comparing Outcomes from Alternative Regulatory Regimes, pp.1-148.
 - Institute of Chartered Accountants in England and Wales ICAEW, (2021), MANAGEMENT COMMENTARY, REPRESENTATION 118/21, pp.1-10.
 - Internal Control and Related Financial and Business Reporting, pp.1-30.
 - International Accounting Standards Board IASB, (2005), Discussion Paper: Management Commentary A paper prepared for the IASB by staff of its partner standard-setters and others, pp.1-96.
 - International Accounting Standards Board IASB, (2009), IASB proposes guidance for the preparation and presentation of management commentary, pp.1-2.
 - International Accounting Standards Board IASB, (2013), Discussion Forum: Financial Reporting Disclosure Feedback Statement, pp.1-44.
 - International Accounting Standards Board IASB, (2017), Discussion Paper: Disclosure Initiative—Principles of Disclosure, pp. 1-110.
 - International Accounting Standards Board IASB, (2018), Conceptual Framework for Financial Reporting, pp.1-88.
 - International Accounting Standards Board IASB, (2018:b), Management Commentary, pp.1-39.
 - International Accounting Standards Board IASB, (December 2010), IFRS Practice Statement, Management Commentary A framework for presentation, pp. 1-32.

- International Accounting Standards Board IASB, (June 2019), Management Commentary , Joint CMAC-GPF meeting. Pp.1-22.
- International Accounting Standards Board IASB, (May 2021), IFRS Practice Statement, Exposure Draft, Management Commentary. pp. 1-124.
- International Accounting Standards Board IASB, (October 2021), Accounting Standards Advisory Forum meeting: Management Commentary, pp.1-11.
- International Accounting Standards Board IASB, (2016), IASB Discussion Paper, IASB Issues Discussion Paper on How MD&A Can Be Improved, pp. 1-3.
- International Accounting Standards Board IASB, Staff Paper, (2020), Management Commentary Paper topic Introduction to disclosure objectives, pp.1-5.
- International Accounting Standards Board IASB, Staff Paper, (April 2020), Management Commentary; Business model, pp 1-30.
- International Accounting Standards Board IASB, Staff Paper, (July 2020), Management Commentary; Financial resources, pp 1-13.
- International Accounting Standards Board IASB, Staff Paper, (May 2020), Management Commentary Risks, pp.1-36.
- International Accounting Standards Board IASB, Staff Paper, (November 2019), Management Commentary; What an entity's business model is, pp 1-22.
- International Accounting Standards Board IASB, Staff Paper, (October 2019), Management Commentary; Introduction to business model, pp 1-30.
- International Accounting Standards Board IASB, (٢٠١٩), Staff Paper, Global Preparers Forum, Management Commentary, pp.1-31.
- International Federation of Accountants IFAC, (2021), IFAC response to IASB Exposure Draft of the revised IFRS Practice Statement Management Commentary, pp.1-3.
- International Integrated Reporting Council IIRC, (2021), INTERNATIONAL <IR> FRAMEWORK, pp.1-58.
- International Integrated Reporting Council IIRC, (2015), Materiality in <IR> Guidance for the preparation of integrated reports, pp.1-32 .
- International Organization of Securities Commissions February IOSCO, (2003), Report of the Technical Committee, General Principles Regarding Disclosure of Management's Discussion and Analysis of Financial Condition and Results of Operations, pp.1-6.
- International Organization of Securities Commissions February IOSCO, (2021), Management Commentary; Re: ED/2021/6, pp.1-7.
- Janggu, T.,; Darus, F., Zain, M. M. and Sawani, Y., (2014), Does Good Corporate Governance Lead to Better Sustainability Reporting? An Analysis Using Structural Equation Modeling. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 145, pp.138-145.

-
- Jaworska Elzbieta and Bucior Grzegorz (2020)," Impression Management in Financial Reporting: Evidence on Management Commentary ", IBIMA Business Review, Vol. 2020, pp.1-13.
 - Jedrzejka, Dariusz, (2017), Toards Greater Transparency –Development of Corporate Disclosure: Evidance from Polish Stock Market, 26th International Scientific Conference on Economic and Social Development "Building Resilient Society" – Zagreb, Croatia, Pp.439-447.
 - Jirasakuldech, Benjamas; Dudney, Donna M.; Zorn, Thomas S.; and Geppert, John M., (2011), Financial disclosure, investor protection and stock market behavior: an international comparison, Review of Quantitative Finance and Accounting,pp.181-205.
 - Jizi, M.I.; Salama, A.; Dixon, R. and Stratling, R., (2014), Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from the US banking sector, Journal of Business Ethics, Vol. 125 No. 4, pp. 601-615.
 - Kamel H. and Emad, Awadallah, (2017),The extent of voluntary corporate disclosure in the Egyptian Stock Exchange Its determinants and consequences, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 7 No. 2, pp. 266-291.
 - Kamwana, Kimeu and Ombati, Robert,(2018), Effect of Selected Board Characteristics on Financial Voluntary Disclosure among Manufacturing Firms Listed in Nairobi Securities Exchange Michael, International Journal of Business and Social Science, Vol. 9 , No. 12 ,pp.141-148.
 - Kangarlouei, S. J.; Rezaei, H., and Motavassel, M., (2013), The investigation of the effect of voluntary disclosure on earnings quality and cost of capital in firms listed in Tehran Stock Exchange, International Journal of Empirical Finance, Vol. 1, No. 1, pp.1-6 .
 - Kantudu, A.S. and Samaila, I.A. (2015), Board characteristics, independent audit committee and financial reporting quality of oil marketing firms: evidence from Nigeria, Journal of Finance, Accounting, and Management, Vol. 1, pp. 34-50.
 - Karajeh, Ahmad Ibrahim Said, (2020), Voluntary disclosure and earnings quality: evidence from ownership concentration environment, Management Research Review, Vol. 43 No. 1, pp. 35-55.
 - Khaireddine Hanen, Salhi Bassem, Aljabr Jabr and Jarboui Anis, (2020), Impact of board characteristics on governance, environmental and ethical disclosure, Society and Business Review, Vol. 15 No. 3, pp. 273-295.
 - Khan, Ifraz and Vandana, Priyashn, (2013), THE IMPACT OF OWNERSHIP STRUCTURE ON VOLUNTARY CORPORATE DISCLOSURE IN ANNUAL REPORTS: EVIDENCE FROM FIJI, Accounting & Taxation, Volume 5, Number 1, pp. 47-58.
 - Koloukhi Amir Shams, Mehrazeen Reza Ali, Massihabadee Abolghassem and Shorvarzi Mohamad Reza, (2018), Voluntary Information Disclosure: A Tool for

- Organizational Leadership, Iranian Journal of Accounting, Auditing & Finance, Volume 2, Issue 2, Serial Number 2, pp.99-109.
- Kolsi, M. C. (2017), The determinants of corporate voluntary disclosure policy: Evidence from the Abu Dhabi Securities Exchange (ADX), Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 7 No.2, pp. 249-265.
 - KPMG, (2013), The future of corporate reporting: towards a common vision, PP.1-36.
 - KPMG, (2014), Sustainable Insight the essentials of materiality assessment, pp.1-19.
 - KPMG, (2021), Comment letter on the IFRS Practice Statement Exposure Draft ED/2021/6 Management Commentary, pp.1-22.
 - Krasodomska, Joanna, (2015), CSR disclosures in the banking industry: Empirical evidence from Poland, Social Responsibility Journal, VOL. 11 NO. 3, pp. 406-423.
 - Krishnan, G. V., and Zhang, J. (2019), Does mandatory adoption of IFRS enhance earnings quality? Evidence from closer to home, The International Journal of Accounting, 54(1), pp. 1–42.
 - Kröchert, Sarah, (2019), Ownership Disclosure, Ownership Structure and Stock Liquidity, SSRN Electronic Journal, pp.1-52.
 - Laughlin, R. (2011), Accounting research, policy and practice: worlds together or worlds apart?, Academic Leadership Series, Vol. 2, pp. 21-31.
 - Lawrence, A., (2013), Individual investors and financial disclosure. Journal of Accounting and Economics, 56, pp.130–147.
 - Lee, Kyungran and Lee, Shin Woo, (2020), Rules-based vs. Principles-based Accounting Standards: Earnings Quality and the Role of Earnings in Contracting (An Analysis employing the adoption of ASC 606) , SSRN Electronic Journal, 48(4), pp.1-60.
 - Lepadatu, Gheorghe V. and Pirnau, Mironela, (2009), Transparency in Financial Statements (IAS/IFRS), European Research Studies, Volume XII, Issue (1), pp.101-108.
 - Leuz, C., and Wysocki, P. D. (2016), The economics of disclosure and financial reporting regulation: Evidence and suggestions for future research, Journal of Accounting Research, 54(2), pp. 525–622.
 - Leuz, Christian and Verrecchia, Robert E., (2000), The Economic Consequences of Increased Disclosure, Journal of Accounting Research Vol. 38, Supplement: Studies on Accounting Information and the Economics of the Firm , pp.91-124.
 - Lewis Ben W. , Walls Judith L. and Dowell Glen W. S. , (2014), Difference in degrees: CEO characteristics and firm environmental disclosure, Strategic Management Journal, Volume35, Issue5, pp. 712-722.
 - Li, W. (2017), Level of business insights in the MD &A and nonprofessional investors' judgments. Accounting & finance, 57(4), pp.1043-1069.

- Li, Wulung, (2021), The Role of Accounting Quality in Corporate Liquidity Management, Accounting & Finance, Volume61, Issue2, pp. 2631-2670.
- Li, Xi and Yang, Holly, (2016), "Mandatory Financial Reporting and Voluntary Disclosure: The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Management Forecasts, The Accounting Review, 91, pp. 933–953.
- Liao, Lin, Luo, Le and Tang, Qingliang , (2015), Gender diversity, board independence, environmental committee and greenhouse gas disclosure, The British Accounting Review, Volume 47, Issue 4, pp. 409–424
- Lobo, G. J., and Zhou, J. (2001), Disclosure quality and earnings management. Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics Symposium in Hong Kong, 8(1), pp.1-20.
- Lucas Sónia Maria Ribeiro and Lourenço Isabel , (2014), The effect of firm and country characteristics on mandatory disclosure compliance, International Journal of Managerial and Financial Accounting, Vol. 6, issue 2 ,pp. 87-116.
- Madhani, Pankaj M., (2015), The Impact of Board Characteristics on Corporate Governance and Disclosure Practices of Firms Listed in Indian Stock Exchange The IUP Journal of Corporate Governance, Vol. 14, No. 4, pp. 14-46.
- Maggio, Marco Di. and Pagano, Marco, (2018), Financial Disclosure and Market Transparency with Costly Information Processing, Review of Finance, Volume 22, Issue 1, February 2018, Pages 117–153,
- Mallin, C., and Ow-Yong, K. (2012), Factors influencing corporate governance disclosures: Evidence from Alternative investment market companies in the UK, European Journal of Finance, 18(6), 515-533.
- Malola, A. and Maroun, W. (2019), The measurement and potential drivers of ntegrated report quality: evidence from a pioneer in integrated reporting, South African Journal of Accounting Research, Vol. 33 No. 2, pp. 114-144.
- Management & Governance,17(1), pp.187-216.
- Manes-Rossi, F., Nicolò, G., Tiron Tudor, A. and Zanellato, G. (2020), "Drivers of integrated reporting by state-owned enterprises in Europe: a longitudinal analysis", Meditari Accountancy Research, Vol. 29 No. 3, pp. 586-616.
- MARIO J., MALETTA, YUE, ZHANG, (2012), Investor reactions to contrasts between the earnings preannouncements of peer firms. Contemp Account Res, Volume29, Issue 2, pp. 361-381
- McInnes, B., Beattie, V., and Pierpoint, J., (2007), Communications between Management and Stakeholders: A Case Study, London: Centre for Business Performance, College of Social Sciences, Adam Smith Business School,pp.1-160.
- Mgammal, Hussein, (2017), The Effect of Ownership Structure on Voluntary Disclosure: Evidence from Saudi Arabia, Journal of Advanced Management Science, Vol. 5, No. 2, pp.138-151.

- Mehrani, S., and Bagheri, B. (2009), The survey of the effect of free cash flow and institutional shareholders on earnings management of listed companies in Tehran Stock Exchange. *Accounting Research*, 1(2), pp. 50-71.
- Melis, A. and Gaia, S. (2015), Directors' remuneration: a comparison of Italian and UK non-financial listed firms' disclosure, *The British Accounting Review*, Vol. 47 No. 1, pp. 66 -84.
- Melloni, Gaia; Stacchizzini, Riccardo and Lai, Alessandro, (2016), The tone of business model disclosure: an impression management analysis of the integrated reports, *Journal of Management & Governance*, volume 20, pp. 295–320
- Menicucci Elisa, (2020), *Earnings Quality Definitions, Measures, and Financial Reporting*, Palgrave Macmillan, pp.1-154.
- Merkl, D. M. and Brennan, N. M, (2007), Discretionary disclosure strategies in corporate narratives: Incremental information or impression management?, *Journal of Accounting Literature*, 26, pp.116-196.
- Merkley, Kenneth J., (2014), Narrative Disclosure and Earnings Performance: Evidence from R&D Disclosures, *The Accounting Review*, Vol. 89, No. 2, pp. 725-757.
- Merton, RC, (1987), A simple model of capital market equilibrium with incomplete information. *The Journal of Finance*, Volume42, Issue3, Pp. 483-510.
- Michael, (2014), Business models as a basis for regulation of financial reporting, *Journal of Management & Governance*, volume 18, pp. 683–695
- Miller, Brian P., (2010), The Effects of Reporting Complexity on Small and Large Investor Trading, *The Accounting Review*, Vol. 85, No. 6 , pp. 2107–2143.
- Ming, Jia and Zhang, Zhe, (2013), Critical Mass of Women on BODs, Multiple Identities, and Corporate Philanthropic Disaster Response: Evidence from Privately Owned Chinese Firms. *Journal of Business Ethics*, 118, pp.303–17.
- Morris, Richard D. and Tronnes, Per Christen, (2018), The determinants of voluntary strategy disclosure: an international comparison, *Accounting Research Journal*, Vol. 31 No. 3, pp. 423-441.
- Mouselli, S.; Jaafar, A. and Hussainey, K. (2012), Accruals quality vis-à-vis disclosure quality: substitutes or complements?, *The British Accounting Review*, Vol. 44 No. 1, pp. 36-46.
- Nandi, S., and Ghosh, S. (2012), Corporate governance attributes, firm characteristics and the level of corporate disclosure: Evidence from the Indian listed firms, *Decision Science Letters*, 2(1), pp. 45-58.
- Naser, K.; Al-Khatib, K., and Karbhari, Y., (2002), Empirical evidence on the depth of corporate information disclosure in developing countries: The case of Jordan, *International Journal of Commerce and Management*, 12(3 & 4), pp. 122–155.

-
- Nguyen Huu Cuong, Hoa Phan Minh Nguyen, Tran Bich Hiep, Nguyen Thi Thien Nga, Hoang Le Thanh Thuy and Do Thi Thu Hien,(2021), Integrated Reporting Disclosure Alignment Levels in Annual Reports by Listed Firms in Vietnam and Influencing Factors, Meditari Accountancy Research, <https://doi.org/10.1108/MEDAR-02-2020-0710>, pp.1-40
 - Nichita, Elena and Vulpoi, Marcel, (2016), Relationship between risk and transparency in the financial statements of professional services entities , Audit financiar, XIV, No. 5(137)/2016, pp. 540-550
 - Noh, Suzie; So, Eric C.and weber, Joseph P., (2019), Voluntary and mandatory disclosures: Do managers view them as substitutes?, Journal of Accounting and Economics, Volume 68, Issue 1, pp.1-52.
 - Noja, Gratiela Georgiana, Thalassinou, Eleftherios, Cristea, Mirela and Grecu, Irina Maria, (2021),The Interplay between Board Characteristics, Financial Performance, and Risk Management Disclosure in the Financial Services Sector: New Empirical Evidence from Europe, Journal of Risk and Financial Management, 14(2), 79, pp.1-20.
 - North, Gill, (2011), Continuous disclosure in Australia: The empirical uncertainties, University of Western Australia-Faculty of Law Research Paper, pp.1-23.
 - Ntim, C.G. (2013), Corporate Governance, Affirmative Action and Firm Value in Post-Apartheid South Africa: A Simultaneous Equation Approach, African Development Review, 25(2), 148-172.
 - Ntim, C.G. (2016), Corporate governance, corporate health accounting and firm value: The case of HIV/AIDS disclosures in Sub-Saharan Africa, International Journal of Accounting, Vol. 51 No. 2,pp.155-216.
 - Ntim, C.G.; Opong, K.K. and Danbolt, J. (2015), Board size, corporate regulations and firm valuation in an emerging market: a simultaneous equation approach, International Review of Applied Economics, Vol. 29 No. 2, pp. 194-220.
 - Ofoegbu, G.N.; Odoemelam, N. and Okafor, R., G. (2018), Corporate board characteristics and environmental disclosure quantity: evidence from South Africa (integrated reporting) and Nigeria (traditional reporting), Cogent Business and Management, Vol. 5, pp. 1-27.
 - Othman, R.,; Ishak, I. F.; Arif, S. M. M. and Aris, N. A., (2014), Influence of Audit Committee Characteristics on Voluntary Ethics Disclosure, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 145(0), pp 330-342.
 - Ousama, A.; Fatima, A.H. and Hafiz-Majdi, A., (2012), Determinants of intellectual capital reporting: evidence from annual reports of Malaysian listed companies, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 2 No. 2, pp. 119-139.

- Özcan, İ. Ç. (2020), Determinants of environmental, social, and governance reporting of rail companies: does state ownership matter?, in Manes-Rossi, F. and Levy Orelli, R. (Eds.), *New Trends in Public Sector Reporting: Integrated Reporting and Beyond*. Springer, pp. 153-173.
- Perotti, P., and Wagenhofer, A. (2014), Earnings quality measures and excess returns, *Journal of Business Finance & Accounting*, 41(5), pp. 545–571.
- Pisano, Sabrina, (2012), Disclosure on financial key performance indicators, board characteristics and information asymmetry between shareholders and creditors, *Corporate Governance & Accounting eJournal*, pp.1-36.
- Plumlee M; Brown D; Hayes R and Marshall RS, (2015) Voluntary environmental disclosure quality and firm value: further evidence, *Journal of Accounting and Public Policy*, Volume 34, Issue 4, pp. 336-361.
- Pongsaporamat Pattaraporn,(2020), Ownership Concentration and Corporate Disclosure and Transparency: Evidence from Thailand, *Eurasian Journal of Social Sciences*, Vol. 8, No. 2, pp.42-52.
- Prem Lal Joshi, Liew Chui Ling and Lim Wei Yin, Ashutosh Deshmukh, (2016), Disclosure choices, corporate characteristics and compliance with IFRS Practice Statement Management Commentary: an empirical study of Malaysian listed companies, *Global Business and Economics Review*, Vol. 18, No. 6: pp. 679-703.
- PWC, (2021), Re: IFRS Practice Statement Exposure Draft ED/2021/6 Management Commentary, pp.1-4.
- Rahman, Mizanur, (2015), Ownership Concentration and Corporate Disclosure Choice in Bangladesh (May 31, 2015). SSRN Electronic Journal, pp.1-39.
- Raimo, N.; Vitolla, F.; Marrone, A. and Rubino, M., (2020), The role of ownership structure in integrated reporting policies, *Business Strategy and the Environment*, Vol. 29 No. 6, pp. 2238-2250.
- Ramadhan, S. (2014), Board Composition, Audit Committees, Ownership Structure and Voluntary Disclosure: Evidence from Bahrain. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5(7), pp. 124-138.
- Rezaei Zeinab, Ahmadi Saied Ali and Kaabomeir Ahmad, (2021), Investigating the Quality of Risk Disclosure of Management Commentary and Financial Performance of the Company on the Investors' Judgments, *International Journal of Finance and Managerial Accounting*, Vol.6, No.22, Summer , pp.121-133.
- Riccardo Macchioni, Giuseppe Sannino, Gianluca Ginesti and Carlo Drago, (2013), Firms' disclosure compliance with IASB's Management Commentary framework:an empirical investigation, *Rivista Italiana di Ragioneria ed Economia Aziendale (RIREA)*, No. Vol. July-August-September, pp. 693-715.
- Rouf, Md. Abdur and Al Harun Md. Abdullah,(2011), Ownership Structure and Voluntary Disclosure in Annual Reports of Bangladesh, *Review of Economic*

- and Business Studies, Faculty of Economics and Business Administration, Alexandru Ioan Cuza University, issue 7, pp. 239-251.
- Roychowdhury, Sugata and Sletten, Ewa, (2012), Voluntary Disclosure Incentives and Earnings Informativeness, *The Accounting Review*, Vol. 87, No. 5, pp. 1679-1708
 - Saeedi Ali , Daghani Reza, Tabataba'i Allame and Hajian Najmeh, (2020), Firm-Specific Characteristics and The Disclosure Level: Evidence From The Tehran Stock Exchange, *The Journal of Applied Business Research*, July/August ,Volume 34, Number 4, pp.129-152.
 - Said, Hassan A, (2011), Corporate Financial Reporting Complexity: Recommendations for Improvement, *Review of Business*, Summer Vol. 31 Issue 2, Summer 2011, Vol. 31 Issue 2, pp. 69-87.
 - Said, Roshima; Abdul Rahim A, A, and Hassan R, (2018), Exploring the effects of corporate governance and human governance on management commentary disclosure, *Social Responsibility Journal*, Vol. 14 No. 4 2018, pp. 843-858.
 - Saitua Ainhoo; Albizu, Eneka and Andicoechea, Lorea, (2015), Human capital information in management reports: An analysis of compliance with the characteristic of the relevance of disclosure, *Intangible Capital* 11(2), pp.223-248.
 - Salem, Issal Haj; Ayadi, Salma Damak and Hussainey, Khaled, (2019), Corporate governance and risk disclosure quality: Tunisian evidence, *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 9 No. 4, pp. 567-602.
 - Samaha, K., and Dawawy, K., (2011), An empirical analysis of corporate governance structures and voluntary corporate disclosure in volatile capital markets: The Egyptian experience, *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 7, pp. 61-93.
 - Samaha, K.,; Dahawy, K.,; Hussainey, K., and Stapleton, P., (2012), The extent of corporate governance disclosure and its determinants in a developing market: The case of Egypt, *Advances in Accounting*, Vol. 28 No.1, pp. 168-178.
 - Samaha, Khaled, Khelif, Hichem and Hussainey, Khaled, (2015), The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: a meta-analysis, *Journal of International Accounting Auditing and Taxation* , Volume 24, PP. 13-28.
 - Sánchez, Bona; Alemán, Pérez; and Martin, D. J., (2017), Sustainability Disclosure, Dominant Owners and Earnings Informativeness, *Research in International Business and Finance*, 39, pp.625–639.
 - Sankara, J.; Lindberg, D. and Nowland, J., (2017), Are board governance characteristics associated with ethical corporate social responsibility disclosure? The case of the mandatory conflict minerals reporting requirement, *Journal of Leadership, Accountability and Ethics*, Vol. 14 No. 3, pp. 101-116.

- Sarhan, A.A. and Ntim, C.G. (2019), "Corporate boards, shareholding structures and voluntary disclosure in emerging MENA economies", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 9 No. 1, pp. 2-27.
- Securities and Exchange Commission SEC, (2014), Shaping Company Disclosure: Remarks before the George A. Leet Business Law Conference.
- Securities and Exchange Commission SEC, Interpretation,(2003) Commission Guidance Regarding Management's Discussion and Analysis of Financial Condition and Results of Operations, Release Nos. 33-8350; 34-48960; FR-72.
- Securities and Exchange Commission SEC, Interpretation,(2021) Management's Discussion and Analysis, Selected Financial Data, and Supplementary Financial Information, Release No. 33-10890; 34-90459.
- Septiani Aditya and Yuyetta Etna , (2020), The Effect of Quantity and Quality Sustainability Disclosure Towards Innate and Discretionary Earnings Quality , E3S Web Conf, The 5th International Conference on Energy, Environmental and Information System, Volume 202, pp.1-15.
- Shahab, Y. and Ye, C. (2018),Corporate social responsibility disclosure and corporate governance: empirical insights on neo-institutional framework from China, International Journal of Disclosure and Governance, Vol. 15 No. 2, pp. 87-103.
- Sharif, M. and Rashid, K.,(2014), Corporate governance and corporate social responsibility (CSR) reporting: an empirical evidence from commercial banks (CB) of Pakistan, Quality & Quantity, 48 (5), pp. 2501-2521.
- Shiri, Mahmoud Mousavi, Salehi, Mahdi, and Radbon, Ali, (2016),A Study of Impact of Ownership Structure and Disclosure Quality on Information Asymmetry in Iran, The Journal for Decision Makers, Volume 41, Issue1, pp.51–60.
- Shivaani, MV; Jain, P.K. and Yadav, Surendra S.,(2020), Development of a risk disclosure index and its application in an Indian context, Managerial Auditing Journal, Vol. 35 No. 1, pp. 1-23
- Siddaway, Andy P. and Wood, Alex M. ,(2019), How to Do a Systematic Review: A Best Practice Guide for Conducting and Reporting Narrative Reviews, Meta-Analyses, and Meta-Syntheses, Annual Review of Psychology, Vol. 70, pp. 747-770.
- Sieber, Tom; Weißenberger, Barbara E; Oberdörster, Tatjana and Baetge, Jörg , (2014), Let's talk strategy: the impact of voluntary strategy disclosure on the cost of equity capital, Business Research 7, pp.263–312.
- Skinner, D.J. (1994), Why do firms voluntarily disclose bad news?, Journal of Accounting Research, Vol. 32 No. 1, pp. 38-60.

-
- Spasić, Dejan, and Denčić, Ksenija, (2014), Transparency of Financial Reporting in Serbia – Regulatory Framework and Reporting Practices, *Procedia Economics and Finance*, Volume 9, pp.153-162 .
 - Stefanescu, C.A. (2013), How do ownership features affect corporate governance disclosure? - the case of banking system, *Acta Universitatis Danubius, OEconomica*, Danubius University of Galati, Vol. 9 No. 2, pp. 37-51.
 - Sundvik, Dennis, (2019), The impact of principles-based vs rules-based accounting standards on reporting quality and earnings management, *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 20, No. 1, pp. 78-93.
 - Sutton, Steve G.; Arnold, Vicky; Bedard, Jean C. and Phillips, Jillian R. (2012), Enhancing and Structuring the MD&A to Aid Investors when Using Interactive Data, *Journal of Information System*, Vol. 26, No. 2, pp. 167–188.
 - Tan Serene Seah and Tarca, Ann, (2013), An Investigation of the International Comparability of Management Commentary Reports, *SSRN Electronic Journal*, pp. 1-54.
 - Tasios Stergios and Bekiaris Michalis, (2014), Mandatory disclosures and firm characteristics: evidence from the Athens Stock Exchange, *International Journal of Managerial and Financial Accounting* 6(4), pp.303-321.
 - Tauringana, Venancio and Mangena Musa, (2014), Board structure and supplementary commentary on the primary financial statements, *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 15 No. 3, pp. 273-290.
 - The Association of Chartered Certified Accountants ACCA, (2009), Complexity in Financial Reporting, pp.1-52.
 - The Association of Chartered Certified Accountants ACCA, (2021), Practice Statement on Management Commentary, pp.1-22.
 - The Canadian Institute of Chartered Accountants CA,(2009), Management’s Discussion and Analysis MD&A Guidance on Preparation and Disclosure, A Publication of the Canadian Performance Reporting Board, pp.1-62.
 - The Chartered Financial Analyst Institute, CFA, (2007), A Comprehensive Business Reporting Model Financial Reporting for Investors, pp.1-66.
 - The Chartered Financial Analyst Institute, CFA, (2013), Financial Reporting Disclosures Investor Perspectives on Transparency, Trust, and Volume, pp.1-118.
 - The European Corporate Governance Institute ECGI, Leuz, Christian and Wysocki, Peter, (2015), The Economics of Disclosure and Financial Reporting Regulation: Evidence and Suggestions for Future Research, *Law Working Paper N° 306/2016*, pp.1-133.
 - The Institute of Chartered Accountants in England and Wales ICAEW, (2011), Reporting Business Risks: Meeting Expectations, pp.1-90.

- The Institute of Chartered Accountants in England and Wales ICAEW, (2013), Financial Reporting Disclosure: Market and Regulatory Failures information for better markets initiative, pp.1-92.
- The Institute of Chartered Accountants in England and Wales ICAEW, (2008), THE MANAGEMENT COMMENTARY: COMPARING NARRATIVE OUTCOMES FROM ALTERNATIVE REGULATORY REGIMES, pp.1-148.
- The Institute of Chartered Accountants of Scotland ICAS, (2010), Meeting the Needs? User Views on External Assurance and Management Commentary, pp. 1-39
- The Institute of Chartered Accountants of Scotland ICAS,(2018), MAKING CORPORATE REPORTS RELEVANT, pp.1-12.
- The Institute of Chartered Accountants of Scotland, ICAS, (2010:b), Making corporate reports readable- time to cut the Chase, pp.1-12.
- The Institute of Chartered Accountants of Scotland, ICAS,(2011), Losing the excess baggage – reducing disclosures in financial statements to what’s important, pp.1-142.
- The Institute of Chartered Accountants of Scotland, ICAS,(2016), MAKING CORPORATE REPORTS RELEVANT, pp.1-12.
- The International Federation of Accountants IFAC, (2012), PUBLIC SECTOR FINANCIAL MANAGEMENT, TRANSPARENCY, AND ACCOUNTABILITY RECOMMENDATIONS FOR THE G-20 NATIONS – MEETING OF G-20 DEPUTIES AND FINANCE MINISTERS, pp.1-6.
- Theis, Christopher; Yankova, Kristina and Eulerich, Marc, (2012), Information order effects in the context of management commentary- initial experimental evidence, J Manag Control 23. pp.133–150.
- Think, Quoc (2021), The impact of firm characteristics on the voluntary disclosure – evidence on the top 50 listed firms of Forbes Vietnam, Investment Management and Financial Innovations, Volume 18, Issue 1, 2021, pp. 215-222.
- Tinaikar, Surjit,(2009), Voluntary Disclosure and Ownership Structure: An Analysis of Dual Class Firms, SSRN Electronic Journal, pp.1-55.
- Tlou William, (2012), Evaluating Management Commentary in the Corporate Reports of Airports Companies, D. Phil. University of Johannesburg, pp.1-105.
- Trang, Vo Thi Thuy and Phuong, Nguyen Cong,(2015), The Disclosure in the Annual Reports by the Listed Companies on the Ho Chi Minh Stock Exchange, International Journal of Business and Social Science Vol. 6, No. 12, December pp.117-126.
- Tucker, B. and Parker, L.D. (2014), In our ivory towers? The research-practice gap in management accounting: an academic perspective, Accounting and Business Research, Vol. 44 No. 2, pp. 104-143.
- Uwuigbe, U. N.; Egbide, B. C. and Ayokunle, A. M., (2011), The effect of board size and board composition on firms corporate environmental disclosure: a study

- of selected firms in Nigeria. *Acta Universitatis Danubius, OEconomica*, Danubius University of Galati, 7 (5), pp.164-176.
- Uyar, A. and Kiliç, M. (2012), The influence of firm characteristics on disclosure of financial ratios in annual reports of Turkish firms listed in the Istanbul stock exchange, *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, Vol. 8 No. 2, pp. 137-156.
 - Uyar, A.; Kilic, M. and Nizamettin, B. (2013), Association between firm characteristics and corporate voluntary disclosure: evidence from Turkish listed companies, *Intangible Capital*, Vol. 9, No. 4, pp.1068–1112.
 - Verrecchia, Robert E. (1990), Information Quality and Discretionary Disclosure, *Journal of Accounting and Economics*, 12, 365–380.
 - Vijayakumaran, R. (2015), Capital structure decisions agency conflict and orporate performance: Evidence from Sri Lankan listed manufacturing companies , *International Journal of Accounting and Business Finance*,1(1), pp.1-14.
 - Villiers Charlotte, (2009), A global framework for management commentary disclosure?, *Northern Ireland Legal Quarterly* 60(1), pp.63-84.
 - Villiers, Charlotte, (2009), A global framework for management commentary disclosure?, *Northern Ireland Legal Quarterly* 60(1), pp.63-84.
 - Wallace, R. S. O. and Naser, K. (1995), Firm-specific determinants of the comprehensiveness of mandatory disclosure in the corporate annual reports of firms listed on the stock exchange of Hong Kong, *Journal of Accounting and Public Policy*, 14(4), pp. 311–368.
 - Wang, M.C. (2017), The relationship between firm characteristics and the disclosure of sustainability reporting, *Sustainability*, Vol. 9 No. 4, pp. 624-637.
 - Welbeck, E.E. (2017), The influence of institutional environment on corporate responsibility disclosures in Ghana, *Meditari Accountancy Research*, Vol. 25 No. 2, pp. 216-240.
 - Wilestari, Median; Syakhroza, Akhmad; Djakman, Chaerul D., and Diyanty, Vera, (2021), The Influence of Regulation and Financial Performance on The Disclosure of Corporate Social Responsibility and Corporate Reputation Moderated by Ownership Structure, *Accounting and Finance Review*, 5(4), pp.13 – 22.
 - Yener, Demir, To Disclose, or Not to Disclose: That is the Question, IFC Conference on the Role of Transparency and Disclosure in Corporate Governance, November 2006. Cairo, Egypt.
 - Zaid Mohammad and Nasiri Alireza, (2018),The Effects of Firm Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosure: Evidence from Palestine, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.9, No.13, pp.46-53.
 - Zaman, Rashid; Arslan; Muhammad and Siddiqui, Ayub, (2015), Corporate Governance and Firm Performance: The Role of Transparency & Disclosure in Banking Sector of Pakistan, *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, 2(2), pp. 152-166.

الملاحق

الملحق (١): مؤشر مدى وجودة الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة

المجموعة الأولى: نموذج الأعمال			
مؤشرات الأداء		العناصر	
١	لمحة عامة عن الوحدة وعملياتها	١	وصف طبيعة العمل والقطاعات
٢	الصناعات التي تعمل فيها المنشأة		
٣	الأسواق الرئيسية للمنشأة والمركز التنافسي داخل تلك الأسواق		
٤	تاريخ موجز للأعمال		
٥	حجم الشركة، إذا كان ذلك مناسباً		
٦	تحليل التغيرات بنطاق وطبيعة وحجم عمليات الوحدة خلال فترة التقرير		
٧	عدد المكاتب والفروع		
٨	الهيكل التنظيمي للوحدة		
٩	الموقع والطبيعة والقدرة والاستفادة من الخصائص المادية		
١٠	قائمة بمواقع عمليات الوحدة		
١١	البلدان التي تعمل فيها المنظمة		
١٢	السمعة التنظيمية		
١٢	ميثاق شرف لجميع العاملين بالشركة		
١٤	الصناعات التي تعمل فيها المنشأة		
١٥	المنتجات والخدمات والعمليات التجارية		
١٦	الأسواق الرئيسية للمنشأة والمركز التنافسي داخل تلك الأسواق		
١٧	سياسة لحماية صحة العملاء وسلامتهم		
١٨	سياسة جودة المنتجات والخدمات		
١٩	سياسة المسؤولية		
٢٠	مراقبة تأثير المنتجات او الخدمات على المستهلكين أو المجتمع بشكل عام		
٢١	المدخلات الرئيسية		
٢٢	قنوات التوصيل والتسويق		
٢٣	الحصة السوقية لكل منتج أو أي خدمة تقدمها الشركة		
٢٤	خدمة ما بعد البيع		

المنتجات الحديثة المطورة داخلياً والنسبة المئوية للإنتاج الحالي المصمم خلال فترة التقرير	٢٥		
معلومات حول مدخلات نموذج الأعمال	٢٦	دورة عملية تحقق القيمة	٣
وصف لمخرجات نموذج الأعمال وتمايزها عن مخرجات المنافسين	٢٧		
تكاليف أنشطة البحث والتطوير ومعدلات الإنجاز المتحقق من خلالها	٢٨		
وصف لعمليات تصميم المنتجات والرقابة على الجودة	٢٩		
نظرة عامة للأسواق والعملاء وقنوات التوزيع	٣٠		
تحليل التغيرات بالمدخلات والعمليات والمخرجات خلال فترة التقرير	٣١		
قائمة أعضاء مجلس الإدارة	٣٢		
تكوين مجلس الإدارة: (التنفيذيون وغير التنفيذيين)	٣٣		
هوية وخلفية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	٣٤		
المصالح المادية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة	٣٥		
سياسة التعويض لكبار المديرين التنفيذيين الذين يغادرون الشركة	٣٦		
تفاصيل عن رئيس الرئيس التنفيذي	٣٧		
عدد الأسهم المملوكة للمديرين	٣٨		
هيكل ولجان الحوكمة، والآليات المطبقة لمنع التضارب	٣٩		
أنواع ومقدار تعويضات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وطرق احتسابها	٤٠		
مدونة أخلاقيات مجلس الإدارة	٤١		
تأثير المنافسة الحالية على الأرباح المستقبلية	٤٢	مناقشة بيئة التشغيل	٥
مناقشة اتجاهات الصناعة الرئيسية	٤٣		
معدلات الإنتاجية ((نسبة المخرجات إلى المدخلات))	٤٤		
معدلات التغير بالحصصة السوقية، وتحليل أسباب التغير	٤٥		
الوقت اللازم لأداء الأنشطة الرئيسية، مثل: الإنتاج والتسليم وتطوير المنتجات الجديدة	٤٦		
تحليل مدى تأثير اتجاهات الاقتصاد الكلي الرئيسية على الأعمال	٤٧		
معلومات عن الإجراءات الإدارية المتخذة لتطوير مدى او طبيعة او حجم العمليات مثل الاستحواذ او التصرف بالأعمال	٤٨		
تحليل مع بيان كفاية مدى مراقبة وقياس فعالية الإجراءات الإدارية المتخذة لتطوير مدى او طبيعة او حجم العمليات	٤٩	التقدم المحرز بإدارة نموذج الأعمال	٦

معلومات عن الإجراءات الإدارية المتخذة لإدارة مدخلات ومخرجات الوحدة	٥٠		
تحليل مع بيان كفاية مدى مراقبة وقياس فعالية الإجراءات الإدارية المتخذة لإدارة مدخلات ومخرجات الوحدة	٥١		
تأثير المعاملات والأحداث غير العادية أو غير المتكررة	٥٢		
التطوير العام للأعمال	٥٣		
التقدم المحز بمعدلات رضا العملاء	٥٤		
المجموعة الثانية: الاستراتيجية			
بيان عام باستراتيجية الشركة	55	محركات الاستراتيجية بما في ذلك الفرص	٧
مناقشة مدى اتساق الاستراتيجية مع الاتجاهات الرئيسية	٥٦	المختارة لدعم هذه المحركات	
مناقشة حول استراتيجيات وصف محركات الاعمال الرئيسية ولماذا تمثل محركات للاعمال؟	٥٧		
تأثير مؤثرات البيئة الخارجية على القدرة على تنفيذ الاستراتيجية	٥٨		
تحليل التغيرات بمحركات الاستراتيجية إن وجدت	٥٩		
هل تنفذ الوحدة استراتيجية متكاملة تشمل محركات الاعمال الرئيسية	٦٠		
بيان بأهداف الاستراتيجيات المتبعة	٦١	أهداف الاستراتيجيات	٨
طبيعة الأهداف الموضوعية في ضوء المحركات، بما في ذلك الأهداف طويلة الأجل	٦٢		
إشارة للأفاق التي تسعى الوحدة لتحقيقها من خلال هذه الأهداف	٦٣		
تفسير كيف يساهم تحقيق كل هدف في تطوير قدرة الوحدة على تحقيق القيمة وتوليد التدفقات النقدية	٦٤		
مناقشة حول الأهداف والاستراتيجيات التي تقوم بتحقيق الأهداف طويلة الأجل مثل: الحصة السوقية/ السمعة التجارية	٦٥		
إذا كانت الأهداف تختلف عن تلك التي تمت مناقشتها في تقرير مجلس الإدارة السابق: مناقشة وتحليل وبيان أسباب التغيير	٦٦		
وصف مراحل تنفيذ الوحدة لأهدافها مع بيان تحتاج المنشأة للوصول إليها، وكيف ترتبط تلك المراحل بالأهداف	٦٧	مراحل تحقيق الاهداف	٩
إشارة إلى الأفاق التي تسعى الإدارة إليها الوصول إليها من خلال استخدام تلك المراحل	٦٨		
إذا كانت المراحل الرئيسية تختلف عن تلك التي تمت مناقشتها في تقرير	٦٩		

مجلس الإدارة السابق: مناقشة وتحليل وبيان أسباب التغيير			
الإطار الزمني لتحقيق الأهداف	٧٠		
الحد الأقصى للأفق الزمني للأهداف للوصول لتنفيذ الأهداف	٧١		
الإجراءات المتخذة خلال العام لتحقيق أهداف الشركة	٧٢		
تقدير للموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الأهداف	٧٣	مدى توافر الموارد اللازمة لتحقيق الاستراتيجية	١٠
الموارد المالية المتاحة بالفعل للمنشأة	٧٤		
الموارد المالية التي تتوقعها الإدارة من أعمال المنشأة الجارية	٧٥		
التسهيلات الائتمانية - المسحوبة وغير المسحوبة على حد سواء - المتاحة للوحدة عند إعداد التقرير	٧٦		
الفترة التي من المتوقع أن تكون هذه التسهيلات متاحة فيها، والشروط والتعهدات الخاصة بها	٧٧		
إلى أي مدى تنوي الإدارة استخدام التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل	٧٨		
كيف تحدد الإدارة أولويات الاستخدامات المتنافسة للموارد المالية والخطط لتخصيص الموارد المالية في المستقبل - على سبيل المثال - لإعادة الاستثمار في العمليات: عمليات الاندماج والاستحواذ، إعادة شراء الأسهم، أو السداد المبكر للديون، أو توزيعات الأرباح.	٧٩		
مدى ارتباط منهج الإدارة في تخصيص الموارد المالية مع استراتيجية الإدارة للاستدامة وتطوير نموذج عمل الوحدة	٨٠		
ما هي المعايير التي تستخدمها الإدارة لتقييم فرص الاستثمار؟	٨١		
شرح للتغيرات منذ فترة التقرير السابق في الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية، أو في منهج الإدارة بتخصيص الموارد المالية	٨٢		
مناقشة كيف يؤدي تحقيق الاستراتيجيات والأهداف بدعم تحقق القيمة واستدامة نموذج الأعمال	٨٣	مناقشة كيفية ارتباط عملية تحقق القيمة بالاستراتيجيات والأهداف	١١
مدى ارتباط استراتيجية الوحدة مع الاتجاهات الرئيسية بالاقتصاد الكلي	٨٤		
شرح للعوامل المؤثرة على التقدم في تحقيق الاستراتيجية، وأثر ذلك على القيمة المحققة	٨٥		
الإجراءات الإدارية المتخذة للتعامل مع اتجاهات الأسواق والتحديات والفرص بها.	٨٦		

الأهداف التي تم تحقيقها، ومعدل التقدم نحو تلك التي لم يتم تحقيقها بعد	٨٧	التقدم المحرز بتنفيذ الاستراتيجية	١٢
التقدم المحرز في الفترة المشمولة بالتقرير والتقدم التراكمي منذ بداية الفترة التي يغطيها التقرير	٨٨		
الانحرافات، وكيف حقق التقدم توقعات الإدارة السابقة أو تجاوزها أو قل عنها؟	٨٩		
شرح لمستوى مرونة الاستراتيجية لإجراء التعديلات اللازمة عليها بحالة الضرورة	٩٠		
مخططات الحوافز المطبقة لربط خطط الحوافز للإدارة أو الموظفين الآخرين بالتقدم في تنفيذ الاستراتيجية	91		
التغييرات بمخطط الحوافز خلال فترة التقرير، تحليل وبيان أسباب التغييرات	٩٢		
المجموعة الثالثة: الموارد والعلاقات			
البلاد التي يتم العمل بها وطبيعة المزايا المترتبة على الاستثمار بهذه البلدان	٩٣	مواقع التشغيل والبنية التحتية	١٣
مواقع خطوط أعمال الشركة	٩٤		
نشاط القطاعات الجغرافية	٩٥		
مدى استكمال البنية التحتية للمصانع والفروع	٩٦		
مستوى إتمام البنية التحتية بالمصانع والفروع	٩٧		
وصف المشاريع الهامة التي لم تبدأ التشغيل بعد	٩٨		
التوقيت والتكاليف لنقل المشروع إلى المرحلة التالية من المشروع	٩٩	الموارد الطبيعية غير المستخرجة	١٤
كمية الموارد الطبيعية المستخدمة بفترة التقرير	١٠٠		
معدل استهلاك الموارد الطبيعية	١٠١		
كمية الموارد المتبقية بنهاية فترة التقرير	١٠٢		
تحديد الموارد الطبيعية المسيطر عليها، ومدى ما توفره للوحدة من مزايا تنافسية	١٠٣		
هل لدى الشركة سياسة للحد من استخدام المواد الطبيعية؟	١٠٤		
بيان مدى وجود سياسة لتقليل الأثر البيئي لسلسلة توريد الموارد الطبيعية المسيطر عليها	١٠٥	الأصول غير الملموسة غير المعترف بها بالمقوائم المالية	١٥
معلومات عن الأصول غير الملموسة غير المعترف بها بالمقوائم المالية	١٠٦		
افتراضات تقييم الأصول الفكرية	١٠٧		

وصف لبراءات الاختراع المهمة وتراخيص العلامات التجارية والامتيازات وغيرها	١٠٨				
معلومات عن الابتكارات بمجال العمل	١٠٩				
معلومات عن الاستثمارات بنشاط البحث والتطوير	١١٠				
التحديات أو الفرص المرتبطة بتكامل الموارد المالية وغير المالية	١١١				
"IT" الاستثمارات بتكنولوجيا المعلومات	١١٢				
الإففاق على البنية التحتية لإدارة المعرفة	١١٣				
الوحدات المياعة	١١٤	معلومات غير مالية رئيسية	١٦		
سعر بيع الوحدة	١١٥				
النمو في الوحدات المياعة مقارنة بأخر تقرير	١١٦				
معلومات عن نسبة المدخلات والمخرجات	١١٧				
حجم المواد المستهلكة	١١٨				
تكلفة المواد المستهلكة	١١٩				
النمو بتكلفة المواد المستخدمة مقارنة بأخر تقرير	١٢٠				
عدد الوحدات المنتجة	١٢١				
توزيع صافي الدخل حسب خطوط الإنتاج الرئيسية أو فئات العملاء أو الموقع الجغرافي	١٢٢				
إجمالي عدد الموظفين	١٢٣			العلاقات مع الأطراف المشاركة بشكل مباشر بعملية تحقق القيمة	١٧
أسباب التغييرات في أعداد الموظفين أو الفئات بمرور الوقت	١٢٤				
فئات الموظفين حسب الوظيفة والنوع	١٢٥				
مستوى تعليم الموظفين	١٢٦				
نسبة الأفكار الجديدة المتولدة عن طريق الموظفين	١٢٧				
سياسات التدريب المطبقة	١٢٨				
المبالغ المنفقة على التدريب	١٢٩				
عدد الموظفين المدربين	١٣٠				
سياسة السلامة	١٣١				
سياسة تعويضات الموظفين	١٣٢				
مشاركة الموظفين بالأرباح	١٣٣				

برامج الرعاية الصحية للموظفين	١٣٤		
معدل رضا الموظفين	١٣٥		
العلاقات التعاقدية الرئيسية	١٣٦	العلاقات مع الأطراف المشاركة بشكل مباشر بعملية تحقق القيمة	١٨
مستوى مخاطر التركيز بالعلاقات الرئيسية	١٣٧		
مدى وجود تعارض مصالح لدى أعضاء الإدارة التنفيذية	١٣٨		
القوة التفاوضية للعملاء	١٣٩		
هوية العملاء الرئيسيين	١٤٠		
نسبة المبيعات إلى العملاء	١٤١		
استمرار العملاء	١٤٢		
رضا العملاء	١٤٣		
مدى قوة العلاقات مع العملاء	١٤٤		
تكاليف اكتساب عملاء	١٤٥		
هوية الموردين الرئيسيين	١٤٦		
تحديد أنواع الموارد الرئيسية والموردين ذوي الصلة	١٤٧		
التغييرات في حجم الخصومات والمرتجات والمخصصات أو المبالغ الأخرى المنعكسة على صافي إيرادات، بما في ذلك التغييرات في شروط وأحكام عقود الخدمة	١٤٨		
بيان طبيعة العلاقات الحكومية والهيئات التنظيمية والمنظمات غير الحكومية	١٤٩		
بيان كيف تؤثر العلاقات على قدرة الوحدة على تحقيق القيمة	١٥٠		
توقيع الوحدة على أي سياسة تنظم العلاقات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية صادرة عن الأمم المتحدة، أو اتباع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في هذا الصدد	١٥١		
المجموعة الرابعة: المخاطر			
وصف المخاطر الداخلية أو الخارجية	١٥٢	المخاطر الرئيسية وحالات عدم التأكد التي تواجه الوحدة	٢٠
كيف تنشأ المخاطر	١٥٣		
مناقشة مخاطر الأصول، وقياس المخاطر والمراقبة	١٥٤		
المخاطر المتعلقة بقصور الكفاءة المالية (نسبة التداول)	١٥٥		

المخاطر المتعلقة بالهيكل التمويلي (معدل الموارد الذاتية)	١٥٦		
المخاطر المتعلقة بـصـور الكفاءة الإدارية (معدل دوران المخزون)	١٥٧		
المخاطر المتعلقة بـصـور الكفاءة الفنية (معدل دوران رأس المال العامل)	١٥٨		
مخاطر مخالفة تعليمات إدارة البورصة وأسواق المال (التعليمات الصادرة من هيئة الرقابة المالية وإدارة البورصة وتحديد المنفذ منها)	١٥٩		
المخاطر المتعلقة بعدم توافر رأس مال الكافي (الرافعة المالية)	١٦٠		
مخاطر التركيز على قطاع بعينه من القطاعات الاقتصادية	١٦١		
مخاطر متعلقة بالقيمة المحققة لحملة الأسهم (نسبة القيمة المحققة لحملة إلى حقوق الملكية)	١٦٢		
المخاطر المتعلقة بالمنافسة (التغيرات بمعدل نمو المبيعات ومناقشة أسباب الزيادة أو التدهور)	١٦٣		
مخاطر الائتمان	١٦٤		
مستوى التغير بمخاطر الائتمان مقارنة بآخر فترة تقرير	١٦٥		
مخاطر أسعار الفائدة	١٦٦		
توفير معلومات عن تعريف وطبيعة كل نوع من المخاطر	١٦٧		
حالات عدم التأكد التي تواجه الوحدة وتؤثر على قدرتها على تحقيق القيمة	١٦٨		
معدل الطلب على المنتجات	١٦٩	الأحداث المسببة لخلل رئيسي باستدامة أو تطوير نموذج الأعمال	٢١
معدل التغيرات بالطلب على المنتجات	١٧٠		
شدة المنافسة	١٧١		
هوية المنافسين الرئيسيين	١٧٢		
مدى وجود مخاطر قد تتسبب في اضطرابات هامة بأداء الاعمال	١٧٣		
التطور التكنولوجي المؤدي إلى ارتفاع التهديد من السلع المنافسة	١٧٤		
مخاطر تكنولوجيا المعلومات	١٧٥		
معلومات عن أنظمة إدارة الأزمات	١٧٦	أعطال بسلاسل التوريد	٢٢
خطط التعافي من الكوارث	١٧٧		
التأثير المحتمل للمخاطر على سلاسل التوريد الخاصة بالوحدة	١٧٨		
مخاطر التركيز المرتبطة بارتفاع معدل التوريد لاحد الموردين الرئيسيين	١٧٩		
مخاطر انقطاع سلاسل التوريد	١٨٠		

معلومات لجنة إدارة المخاطر	١٨١	استراتيجيات إدارة المخاطر	٢٣
الاستراتيجيات المطبقة لإدارة المخاطر	١٨٢		
أهداف وسياسات وعمليات إدارة المخاطر	١٨٣		
علاقة مكافآت المدير التنفيذي بانخفاض ما تتعرض له الوحدة من مخاطر	١٨٤		
فعالية الإجراءات الإدارية لخفض ما تتعرض له الوحدة من مخاطر	١٨٥	التأثير المحتمل للمخاطر على القدرات والنتائج	٢٤
خطط الوحدة لخفض اثار الاضطرابات بأنواعها المختلفة	١٨٦		
عرض معلومات المخاطر في سياق خطط الشركة وتوقعات المستقبل	١٨٧		
بيان التأثير المحتمل لتحقق المخاطر على قدرة الوحدة على تحقيق القيمة	١٨٨		
المجموعة الخامسة: البيئة الخارجية			
اضطرابات السوق	١٨٩	قوى السوق وهيكل الصناعة	٢٥
شدة المنافسة	١٩٠		
هوية المنافسين الرئيسيين	١٩١		
المقاييس المتعلقة بالصناعة التي تنتمي لها الوحدة	١٩٢		
مدى الاستقرار السياسي بمواقع عمل الوحدة	١٩٣	الظروف الاقتصادية والسياسية	٢٦
مدى الاستقرار الاقتصادي بمواقع عمل الوحدة	١٩٤		
هل تتعرض الوحدة لضغوط سياسية بمواقع عملها؟	١٩٥		
أثر الظروف الاقتصادية والسياسية على عملية تحقق القيمة	١٩٦		
القوانين واللوائح المنظمة للصناعة التي تنتمي لها الوحدة	١٩٧	القوانين واللوائح	٢٧
مدى مخالفة القوانين واللوائح المنظمة للصناعة التي تنتمي لها الوحدة	١٩٨		
أثر القوانين واللوائح المنظمة للصناعة على عملية تحقق القيمة	١٩٩		
مدى الالتزام بالتنظيم القانوني للموارد الطبيعية المستخدمة	٢٠٠		
التشريعات المنظمة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من مصانع الوحدة	٢٠١	البيئة ومعدلات التلوث	٢٨
مدى مخالفة التشريعات المنظمة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والغازات الدفيئة	٢٠٢		
أهداف الوحدة من خفض غازات الاحتباس الحراري والغازات الدفيئة	٢٠٣		
إجمالي انبعاثات الكربون سنويًا	٢٠٤		

إطار مقترح لتقرير مجلس الإدارة: محددات الإفصاح والأثر على جودة الأرباح
دراسة اختيارية على شركات مؤشر EGX50

د.محمد وداد الأرضي

السياسة البيئية أو سياسة الاستدامة بالشركة	٢٠٥		
حصر المخاطر البيئية الناتجة عن الأعمال	٢٠٦		
شهادات عن الممارسات البيئية من منظمات جودة عالمية	٢٠٧		
سياسة تدوير المخلفات واستهلاك الطاقة والمياه	٢٠٨		
تفسير كيف تؤثر المتغيرات السابقة على عملية تحقق القيمة؟	٢٠٩		
مدى مراقبة الوحدة للفرص والمخاطر المتعلقة بالمناخ	٢١٠	المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية	٢٩
مدى تضمين الوحدة للفرص والمخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن استراتيجيتها وتخطيطها المالي؟	٢١١	والأثار الناتجة عن الالتزام بتشريعات المناخ	
مبالغ الاستثمارات بالبنية التحتية لمقاومة التغيرات بالمناخ	٢١٢		
المنهج المستخدم لتحديد المخاطر المناخية وتقييمها	٢١٣		
المنهج المستخدم لإدارة المخاطر المناخية	٢١٤		
مدى دمج المخاطر المناخية ضمن الاستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر بالشركة	٢١٥		
مناقشة لأثر تشريعات المناخ على نموذج عمل الوحدة وقدرتها على تحقيق القيمة	٢١٦		
التغيرات الديموغرافية بالمجتمع	٢١٧	المجتمع وبرامج المسؤولية الاجتماعية	٣٠
أثر التغيرات الديموغرافية على نموذج عمل الوحدة	٢١٨		
التغيرات بنمط حياة الأفراد بالمجتمع وأثر ذلك على نموذج عمل الوحدة	٢١٩		
النسبة المئوية لشاغلي المناصب بوظائف الإدارة العليا حسب النوع	220		
متوسط الأجور حسب النوع	221		
سياسة الشركة فيما يتعلق بالسلامة الصحية والمهنية	222		
إضافة لقانون العمل المحلي: هل تتبع الشركة معايير منظمة العمل الدولية؟	223		
تشجيع المبادرات/الفعاليات / المشاريع المجتمعية	224		
برامج التعليم التشجيعي	225		
برامج الاستقطاب / الإبتعاث الطلابي	226		
تشجيع البرامج الصحية والبحوث الطبية	٢٢٧		

أثر الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية على عملية تحقق القيمة	٢٢٨				
المجموعة السادسة: الأداء / المركز المالي / التوقعات					
الإيرادات: الاتجاهات الحالية والمتوقعة	229	الجوانب الرئيسية للأداء والمركز المالي للوحدة	٣١		
المصرفوات: الاتجاهات الحالية والمتوقعة	230				
التدفقات النقدية: الاتجاهات الحالية والمتوقعة	231				
مناقشة التغيرات: المبيعات / المصرفوات/ المخزون/ تكلفة البضاعة المباعة/ الحصة السوقية/ التدفقات النقدية/ فئات الأصول/ فئات الالتزامات مقارنة بالتوقعات بالتقرير السابق	232				
مناقشة التوقعات: المبيعات/ المصرفوات/ المخزون/ تكلفة البضاعة المباعة/ الحصة السوقية/ التدفقات النقدية/ فئات الأصول/ فئات الالتزامات	٢٣٣				
العمليات المتوقعة: التأثير على النتائج الحالية والمتوقعة	٢٣٤				
الأصول المؤجرة أو المستأجرة (إيجار تشغيلي أو إيجار تمويلي)	235				
التسهيلات الائتمانية غير المسحوبة	236				
عمليات الاستحواذ والتخلص	237				
التحركات كبيرة في عناصر قائمة المركز المالي	238				
بيان الدخل من العمليات المستمرة العمليات غير المتكررة	239				
بيان الأساس للتمييز بين العمليات المستمرة وغير المتكررة	240				
التصنيف الائتماني للوحدة	241				
المكاسب أو الخسائر غير العادية الحالية والمتوقعة	٢٤٢				
العائد على الأصول ROA	243			مقاييس الأداء المالي الرئيسية الحالية والمتوقعة	٣٢
ربحية السهم EPS	244				
مقياس العائد على الملكية ROE	245				
مقياس ربحية السهم EPS	246				
مقياس العائد على الاستثمار ROI	247				
مقياس مضاعف الربحية Stock Price / EPS (P/E)	248				
مقياس العائد على الأصول ROA	249				
القيمة الدفترية للسهم BV/S	٢٥٠				
بيان طريقة حساب ومفهوم كل مقياس من مقاييس الأداء المالي الرئيسية	251	طريقة الحساب والافتراضات التي تم	٣٣		

بيان الافتراضات الرئيسية لصياغة توقعات مقاييس الأداء المالي الرئيسية	252	بناء توقعات مقاييس الأداء المالي	
تحذير من كون الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي لاختلاف النتائج الفعلية عن توقعات مقاييس الأداء المالي الرئيسية	253	الرئيسية في إطارها	
تحديد الاختلافات بمقاييس الأداء المالي الرئيسية الفعلية مقارنة بالتوقعات بالتقرير السابق	254	مناقشة التغيرات بمقاييس الأداء	٣٤
مناقشة وتحليل الاختلافات بمقاييس الأداء المالي الرئيسية الفعلية مقارنة بالتوقعات بالتقرير السابق	255	المالي الرئيسية	
العوامل الرئيسية التي قد يكون لها تأثيراً هاماً على النتائج المستقبلية (على سبيل المثال: في هيكل الصناعة والبيئة)	٢٥٦	العناصر الأكثر تأثيراً على الأداء	٣٥
التأثير المتوقع للتضخم على صافي المبيعات والإيرادات	257	والمركز المالي	
أهم السياسات المحاسبية الهامة المطبقة، وأهم الأحكام المهنية الصادرة في إطارها وأثرها على النتائج المتوقعة	258		
مقياس القيمة المضافة للمستثمرين SVA	259	مؤشرات قياس القيمة المحققة لحملة	٣٦
مقياس القيمة المحققة للمستثمرين CSV	260	الأسهم الحالية والمتوقعة	
مقياس الدخل المتبقي RI	261		
مقياس القيمة النقدية المضافة CVA	262		
مقياس عائد التدفقات النقدية على الاستثمار CFROI	263		
مقياس العائد الإجمالي للمستثمر TSR	٢٦٤		
مقياس القيمة السوقية المضافة MVA	265		
مقياس العائد الاقتصادي السنوي AER	266		
بيان طريقة حساب ومفهوم كل مقياس من مقاييس القيمة المحققة لحملة الأسهم	267	طريقة الحساب والافتراضات التي تم	٣٧
بيان الافتراضات الرئيسية لصياغة توقعات مقاييس القيمة المحققة لحملة الأسهم	268	بناء توقعات مقاييس القيمة	
تحذير من كون الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي لاختلاف النتائج الفعلية عن توقعات مقاييس القيمة المحققة لحملة الأسهم	269	المحققة لحملة الأسهم في إطارها	
المستوى الحالي للنفقات الرأسمالية	270	النفقات الرأسمالية	٣٨
المساهمة المتوقعة في الأداء المستقبلي الناتجة عن النفقات الرأسمالية	٢٧١		
علاقة المساهمة المتوقعة والنفقات الرأسمالية باستراتيجية الوحدة	٢٧٢		
الالتزامات الناتجة عن المصروفات الرأسمالية	٢٧٣		

متوسط النفقات الرأسمالية لأخر خمس سنوات	٢٧٤		
المجموعة السابعة: السيولة			
مصادر السيولة الحالية والمتوقعة	٢٧٥	مصادر السيولة الحالية والمتوقعة	٣٩
والمصادر غير المستخدمة للأصول السائلة الحالية والمتوقعة	٢٧٦		
بنود التدفق النقدي الحالية والمتوقعة التي قد تكون مؤشرًا على حالة السيولة	٢٧٧		
تحذير من كون الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي لاختلاف النتائج الفعلية عن توقعات مصادر السيولة	٢٧٨		
متطلبات رأس المال العامل الحالية والمتوقعة	٢٧٩		
الالتزامات الحالية والمتوقعة	٢٨٠	استخدامات السيولة الحالية والمتوقعة	٤٠
خدمة الديون وسدادها الحالية والمتوقعة	٢٨١		
مشتريات الأصول الحالية والمتوقعة	٢٨٢		
آثار السيولة على أداء الأعمال الحالية والمتوقعة	٢٨٣		
تحذير من كون الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي لاختلاف النتائج الفعلية عن توقعات استخدامات السيولة	٢٨٤		
الأحداث أو الشكوك التي من شأنها أو من المحتمل أن تؤدي إلى مادة زيادة / نقص السيولة	٢٨٥	الاتجاهات وحالات عدم التأكد المتوقع تأثيرها على السيولة	٤١
مناقشة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها إذا كانت هناك توقع بوجود نقص في رأس المال العامل	٢٨٦		
التغيرات في المعروض من الأموال، والآثار الحالية والمتوقعة	٢٨٧		
أسباب نقص السيولة وطرق الحد من النقص	٢٨٨		
تكلفة رأس المال الحالية والمتوقعة	٢٨٩	التغيرات المتوقعة بتكلفة رأس المال	٤٢
بيان طريقة حساب وافتراسات تحديد تكلفة رأس المال	٢٩٠		
مناقشة أسباب التغيرات بتكلفة رأس المال الحالية عن تكلفة رأس المال بالتقرير السابق	٢٩١		
تحذير من كون الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي لاختلاف النتائج الفعلية عن توقعات تكلفة رأس المال	٢٩٢		
رأس المال العامل الحالي والمتوقع	٢٩٣	مؤشرات السيولة الحالية والمتوقعة	٤٣
نسبة السيولة السريعة الحالية والمتوقعة	٢٩٤		
النسبة النقدية الحالية والمتوقعة	٢٩٥		
تأثير السيولة على المركز المالي الحالي والمتوقع	٢٩٦		

تأثير السيولة على العمليات الحالية والمتوقعة	٢٩٧		
بيان طريقة حساب ومفهوم كل مؤشر من مؤشرات السيولة، وبيان الافتراضات الرئيسية لصياغة توقعات مؤشرات السيولة	٢٩٨	طريقة الحساب والافتراضات التي تم بناء توقعات مؤشرات السيولة في إطارها	٤٤
مناقشة أسباب التغيرات بمؤشرات السيولة الحالية عن مؤشرات السيولة بالتقرير السابق	٢٩٩		
تحذير من كون الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي لاختلاف النتائج الفعلية عن توقعات مؤشرات السيولة	٣٠٠		

